جامعة محمّد بوضياف المسيلة
كليّة العلوم الإنسانيّة والاجتماعيّة
قسم العلوم الإسلاميّة

الأطر القانونية للعمل الخيري وتأثيرها في هيكلة المجتمع المدني

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم الإسلاميّة

تخصّص: شريعة وقانون

إعداد الطّالبين:

-عبد الحليم بركاتي

-محمد خليفي

الأستاذ المشرف:

أ.د/ .الدراجي زروخي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د/	محمد بوضياف- المسيلة	رئيسا
أ.د/ الدراجي زروخي	محمد بوضياف- المسيلة	مشرفاً مقرراً
د/	محمد بوضياف- المسيلة	ممتحناً

2023/2022

إهـــــداء

قال الله تعالى: {رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأصلح لي في ذريتي إني تبت إليك وإني من المسلمين}

سورة الأحقاف،الآية 15

فلله الحمد حمدا كثيرا مباركا فيه، قبل الرضا وبعد اتلرضا، وحتى ترضى ، وبالرضا عن كل نعمة أغرقتني فيها، ولاسيما نعمة العلم والتوفيق لإتمام هذا البحث المتواضع ،والذي أهدي ثمرته على والدي الكريمين أطال الله في عمرهما

وترجم الشاعر بلسما فيهما :

إلى من هزت المهد في حنان ورفق وغذته السمو والأريحية أمي

ويا أَبَتِي تلاشى ذلك التَّعَبُ كشمسٍ خلف تلك القمَّةِ الشمَّاءِ تَحتجِبُ

وإلى من تقاسمت معي عبء الحياة حبا وطوعا وتكرما ،ودفعتني دفعا لإكمال مشواري الدراسي زوجتي وأم أولادي (فيروز).

إلى درر الأسرة وبلسمها أبنائي : أريج ، ابتهال ، محمد الفاتح : حفظهم الله بحفظه

إلى أخي : عبد الباسط الذي فاضت روحه إلى بارئها وهو في ريعان شبابه–رحمه الله وأسكنه فسيح جنانه

وإلى زوجته المصون وابنه عبد الجليل.

إلى إخوتي : عبد المطلب ، عبد الوهاب ، مليكة ، زوليخة وجميع أبنائهم–حفظهم الله –

إلى كل الأصدقاء : هبيرة عزالدين، العياشي بشير: تباني ساعد

إلى دفعة الماستر شريعة وقانون 2023/2022

إلى زميلي في المذكرة: محمد خليفي

وإلى كل من مد يد العون أهدي هذا البحث المتواضع

عبد الحليم بركاتي

إهـــــداء

إلى والدي الكريمين أهدي هذا

البحث ثمرة من ثمار غرسهما وتشجيعهما.

إلى أفراد عائلتي الكريمة كل باسمه.

إلى كل من مد لي يد العون والمساعدة في إخراج هذا البحث.

إلى أستاذي القدير الدكتور زروخي الدراجي.

إلى كل من أفادني ووجهني ولو بالكلمة الطيبة.

محمد خليفي

شكـروعرفـان

أشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا و القائل في محكم تنزيله:

{ وَ إِذْ تَـأَذَّنَ رَبُّكُـمْ لَئِـنْ شَكَرْتُـمْ لَأَزِيدَنَّكُـمْ }

سورة إبراهيم الآية: 07

كما أحمده ربي حمد الشاكرين، وأحمده على توفيقه لي، ومدي بالقوة والعزم لإنهاء هذا العمل المتواضع، وأتقدم بالشكر الخالص للأستاذ الدكتور:

الدراجي زروخي الذي فتح لي قلبه وفكره للإشراف والتأطير.

كما لا يفوتني كذلك أن أوجه شكري إلى **كل أساتذة قسم العلوم الإسلامية** الذين لم يقابلونني إلا بالاحترام والتقدير، والذين كانوا عونا لنا في الوصول إلى مبتغانا.

عبد الحليم بركاتي

محمد خليفي

قائمة المختصرات

الاختصار	التسمية
ت	تحقيق
د.ت	دون تاريخ للنشر
د.د.ن	دون دار نشر
د.ط	دون رقم طبعة
د.م	دون مكان نشر
ج.ر	الجريدة الرسمية
م	سنة ميلادية
هـ	سنة هجرية

مقدمـة

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين أما بعد:

إن العمل الخيري كان ولايزال الدعامة الأساسية في بناء المجتمعات ونشر المحبة والترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، فهو عمل إنساني يرتبط ارتباطا قويا بكل معاني الخير والعمل الصالح الخالص لله تعالى، وتلعب القيم الاجتماعية وخاصة الدينية المتأصلة في المجتمع دوراً هاماً في تعميق روح العمل التطوعي . حيث تشير المشاهدات في المجتمعات المختلفة أن العمل الخيري يشكل شبكة الأمان الأبسط والتي لا بديل عنها لحماية من لا قوة لهم ، فالعمل الخيري ظاهرة اجتماعية مستمرة على مر العصور منذ بدء الخلق ، ولكنها تختلف في أشكالها ومجالاتها وطريقة أدائها وفق توجهات وعادات وتقاليد تنسجم مع الثقافات والمعتقدات الدينية لكل عصر ودولة. ويأخذ أشكال متعددة ابتداء من الأعراف التقليدية للمساعدة الذاتية ، إلى التجاوب الاجتماعي في أوقات الشدة والكوارث من خلال مجهودات الإغاثة وتخفيف آثار الفقر.

ولقد تنبهت المجتمعات في مختلف بقاع العالم حديثا إلى أهمية العمل الخيري، وبدأت توليه اهتماما متزايدا ،وذلك لما له من دور إيجابي وفاعل في جميع مجالات الحياة، ولم يقتصر نشاطه على الجهود البشرية التي تقدم من الأفراد أو المؤسسات ،بل أصبح يضم إلى جانب ذلك الأموال التي تقدم تطوعا من غير انتظار لمردود مادي، والعمل الخيري في المجتمعات المعاصرة أضحى يتم من خلال أساليب و آليات ذات طابع مؤسسي ، ووفق أولويات وجدول زمني ومن أبرز هذه المؤسسات هي منظمات المجتمع المدني، وبالذات الجمعيات الخيرية ، فلا يمكن الحديث عن العمل الخيري إلا من خلال هذه المؤسسات –الجمعيات– ومن خلال قوانينها التي تنظم سيرها وتضبط حركيتها.

لقد ظلت الجمعيات الخيرية تمارس عملها الإنساني منذ انطلاقها وتنامي دورها ، ولعبت دوراً جوهرياً في تحسين معيشة العديد من الأسر المحتاجة وتنفيذ العديد من المشروعات الخيرية لتوفير خدمات الرعاية الاجتماعية سواء كان ذلك على المستوى الوطني أو الدولي.

ولقد شهدت الجزائر بعد مرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي انتشارا واسعا لمختلف التنظيمات المدنية وخاصة –الجمعيات– التي تعتبر تنظيمات تطوعية وحرة يؤسسها مجموعة من الأفراد قرروا الاتحاد لأجل التعاون فيما بينهم لإيجاد حلول لمشاكل مطروحة على الساحة العمومية أو استجابة لحاجات مشتركة وذلك تجسيدا لوعيهم المدني ونضجهم ورغبتهم في المشاركة في تسيير وتنظيم المجتمع ، وإن تطور المجتمع المدني في الجزائر وبروزه كفاعل في تحقيق التنمية مرتبط بتطور سياسة الدولة وتحولاتها الإيديولوجية وبتطور نظامها القانوني والمؤسساتي والقضائي، فالأساس الذي يجب الاعتماد عليه لبناء مجتمع مدني فعال هو منظومة قانونية فعالة ومنفتحة أساسها التركيز على حرية تأسيس الجمعيات والانضمام إليها والنشاط في إطارها وتدعيم دور منظمات المجتمع المدني وتطويرها والحفاظ على استقلاليتها .

ومن هنا يأتي عنوان بحثنا "الأطر القانونية للعمل الخيري وتأثيرها في هيكلة المجتمع المدني، فثنائية العمل الخيري والمجتمع المدني تستلزم الدراسة " والبحث من خلال النظام القانوني للجمعيات المعتمد ، وكذا الأدوار المنوطة بمؤسسات المجتمع المدني ، وقياس واقعها وآليات تفعيلها وتنشيطها للعمل الخيري.

– أهمية الموضوع:

تأتي أهمية البحث من خلال العديد من النقاط، كالآتي:

– الاهتمام الدولي والمحلي بالعمل الخيري، كونه يعد أحد أهم أركان مؤسسات المجتمع المدني ، فهو يعبر عن ثقافة العمل المشترك بين أفراد المجتمع.

– الرغبة في دراسة موضوع العمل الخيري والتعرف عليه من داخل مؤسسات المجتمع المدني.

– الأهمية الكبرى لممارسة العمل الخيري إنسانيا واجتماعيا.

– إبراز أهمية ودور مؤسسات المجتمع المدني في إرساء ثقافة العمل الخيري.

3– أسباب اختيار الموضوع:

لقد وقع اختيارنا لهذا الموضوع لعدة دوافع ذاتية وأخرى موضوعية نلخصها فيما يأتي:

–أ/ أسباب ذاتية:

- السعي من خلال دراستنا على تشجيع ثقافة العمل الخيري.
- محاولة تفعيل مؤسسات المجتمع المدني من خلال تسليط الضوء عليه.
- محاولة التعرف على واقع العمل الخيري وأهم النماذج الرائدة فيه.

-ب/ أسباب موضوعية:

- إثراء الرصيد المعرفي حول العمل الخيري والمجتمع المدني.
- إثراء المكتبة الجامعية في مجال بحوث الشريعة والقانون.

التعرف على مؤسسات المجتمع المدني التي تساهم في نشر ثقافة العمل الخيري وذلك من خلال الكشف عن الإطار القانوني المنظم له وكذا واقعه ومعوقاته وآليات تفعيله.

وإن أي دراسة مهما كانت صفتها ومصداقيتها ومهما توصلت إليه من نتائج إيجابية،إلا أنها تبقى محل نقص ولا تخل من العراقيل والصعوبات ، فمن بين الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة مايلي:

- تشابه المادة العلمية والأفكار في الكثير من المراجع والمصادر وخاصة الرسائل الجامعية.
- نقص الدراسات الجزائرية في موضوع الإطار القانوني للعمل الخيري بصفة خاصة.
- موضوع البحث متشعب بين الشريعة والقانون وعلم الاجتماع مما صعب في التحليل والاستنتاج.

- أهداف موضوع البحث:

هذه الدراسة ووكل الدراسات لها مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها والتي يمكن حصرها فيما يلي :

- التعرف على الإطار القانوني للعمل الخيري من خلال الجمعيات الخيرية.
- التعرف على أهداف مؤسسات المجتمع المدني.
- الكشف عن مدى تحقيق الأعمال الخيرية في مؤسسات المجتمع المدني.
- البحث عن مدى توافر الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتنفيذ خطط وبرامج العمل الخيري ، وكذا المعوقات التي تعاني منها مؤسسات المجتمع المدني.

5- إشكالية الموضوع:

نظرا لكثرة مؤسسات المجتمع المدني وانتشارها في أرجاء الوطن ، وتعدد مجالات عملها وإطارها القانوني، ونظرا لكون العمل الخيري أهم الأركان لوجود هذه المؤسسات وقيامها بعملها فإن الحاجة تبرز إلى الإلمام بالإطار القانوني للعمل الخيري، وتنشيطه وتفعيله ، ومدى تأثيره في هيكلة المجتمع المدني، وبناء على ما سبق يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

- هل الأطر القانونية التي تحكم العمل الخيري مشجعة على ممارسة هذا العمل، وتدفع به إلى هيكلة المجتمع المدني ،هيكلة سليمة؟

وفي سياق هذه الإشكالية نطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية:

- ما مفهوم العمل الخيري والمجتمع المدني؟
- ما الإطار القانوني الذي يضبط العمل الخيري؟
- ما هو واقع العمل الخيري ومعوقاته في إطار المجتمع المدني؟
- ما هي آليات وسبل تفعيل وتنشيط العمل الخيري في إطار المجتمع المدني؟

- المنهج المعتمد للبحث:

من أجل دراسة هذا الموضوع سنستخدم المنهج الوصفي والتحليلي وهذا لأننا سنتطرق إلى إطار مفاهيمي للعمل الخيري والمجتمع المدني الذي نحتاج فيه إلى المنهج الوصفي، والمنهج التحليلي نستخدمه لتحديد الأطر القانونية القانونية من أجل تبيان المعوقات وآليات تنشيط العمل الخيري في إطار المجتمع المدني .

7- الدراسات السابقة:

-الدراسة الأولى: دراسة الطالبة باعلي سعيدة "دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي-دراسة ميدانية بجمعية كافل اليتيم الخيرية، فرع أدرار "مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والإسلامية جامعة أدرار.

- إشكالية الدراسة: ما دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي؟

- هدفت الدراسة إلى إبراز دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي ممثلة في جمعية كافل اليتيم الخيرية

- وقد أجريت الدراسة على عينة قوامها 110 متطوعا بجمعية كافل اليتيم الخيرية فرع أدرار ولتحقيق هذه الدراسة اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي الملائم لطبيعة هذه الدراسة .وقد خلصت إلى النتائج التالية:

- تعمل الجمعيات الخيرية من خلال دورها الخدماتي على تفعيل العمل التطوعي.
- تعمل جمعية كافل اليتيم الخيرية من خلال دورها التثقيفي على تفعيل العمل التطوعي.
- يواجه العمل التطوعي على المستوى المحلي تحديات عدة تسعى الجمعيات الخيرية لتجاوزها.

الدراسة الثانية: دراسة الطالبة :خليل نزيهة بعنوان " معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني ، دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بمدينة بسكرة"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ، تخصص علم اجتماع التنمية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة.

- هدفت هذه الدراسة على التعرف على أهم معوقات العمل التطوعي بالجمعيات الخيرية في مدينة بسكرة، والتأكيد على أن الجمعيات شريك أساسي في خدمة المجتمع وتنميته من خلال دورها في سد حاجاته ، اتبعت لمنهج الوصفي لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها ،كما اعتمدت على استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات.

- وقد أظهرت النتائج بأن أهم المعوقات التي تواجه العمل التطوعي في الجمعيات الخيرية تمثلت في :المعوقات الشخصية ثم المعوقات السياسية والتشريعية، ثم المعوقات الاجتماعية وأخيرا المعوقات الإدارية والتنظيمية.

- الدراسة الثالثة: دراسة الطالبة حنين دية بعنوان " دور المؤسسات الخيرية في التنمية الاجتماعية(مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية والإنسانية نموذجا)" مذكرة ماستر في العلوم الإسلامية ،كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة حمة لخضر، الوادي.

- إشكالية الدراسة: أين يكمن دور المؤسسات الخيرية في التنمية الاجتماعية؟

واعتمدت الطالبة على المهج الوصفي والتحليلي، وتوصلت في الأخير إلى النتائج التالية:

– أن أهم ما تقوم به المؤسسات الخيرية كفالة اليتيم، والسعي على الأرامل وعمارة المساجد وقضاء الديون، وتزويج الشباب وكفالة طالب العلم.

– **خطة البحث:**

للإجابة على التساؤلات عالجنا موضوع البحث في مقدمة و فصلين:

مقدمة: تمثلت في الإحاطة بالموضوع من كل جوانبه الأساسية مع طرح الإشكالية.

الفصل الأول: جاء بعنوان الإطار المفاهيمي للعمل الخيري والمجتمع المدني ويضم مبحثين:

المبحث الأول: تطرقنا فيه لماهية العمل الخيري من تعريف ونشأة وأهمية وخصائص وكذا مجالاته.

المبحث الثاني: تناولنا ماهية المجتمع المدني من تعريف وتطور ومؤسسات.

الفصل الثاني : جاء بعنوان الأطر القانونية ومدى فعاليتها في تنشيط العمل الخيري في إطار المجتمع المدني .جاء في مبحثين هما:

المبحث الأول: تطرقنا فيه إلى ماهية الجمعيات الخيرية تعريفا وأهدافا وموارد مالية .

المبحث الثاني: تناولنا من خلاله واقع ومعوقات وآليات تنشيط العمل الخيري مع ذكر نموذجين رائدين للعمل الخيري في الجزائر.

خاتمة: تضمنت نتائج البحث وأهم التوصيات.

الفصل الأول

اتسع مجال العمل الخيري ليشمل الكثير من المجالات التي لم تكن محل اهتمام العمل التطوعي في الماضي، ويرجع ذلك للتطور في مفهوم العمل الخيري ذاته، واتساع غاياته وأهدافه، كما إن التطور الحادث على مستوى حياة الإنسان، أوجد مزيدا من الحاجة إلى العمل الخيري، فتعددت مجالاته وتشعبت وتنوعت ،وهو ما يدعو إلى ضرورة استشراف آفاق ومستقبله، ويعد المجتمع المدني من المواضيع الهامة التي أصبحت تستقطب اهتمامات المفكرين والباحثين نظرا لحاجة مختلف المجتمعات الملحة للبحث عن تلك المؤسسات التي تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية. لذلك سنتطرق في هذا الفصل إلى مبحثين الأول حول ماهية العمل الخيري والثاني حول ماهية المجتمع المدني

ولدراسة هذه المسائل سوف يتم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: ماهية العمل الخيري
- المبحث الثاني: ماهية المجتمع المدني

المبحث الأول: ماهية العمل الخيري

العمل الخيري من أنبل الأعمال وأفضلها، لما فيه من عظيم الأجر والنفع والخير للبلاد والعباد, والمساهمة في استقرار المجتمع واستمراره ،وحصول المحبة والمودة بين أفراده ،وتتحقق به مواساة أهل العوز والحاجة وإزالة أسباب الضغائن والأحقاد، فقد أضحى في عصرنا الحالي ضرورة من ضرورات الحياة ،لما له من رسالة اجتماعية هدفها المشاركة في تنمية المجتمع وتعزيز تماسكه، فالعمل الخيري ليس وليد اللحظة وإنما ضارب بجذوره في عمق التاريخ، وفي الحضارات القديمة والحديثة، وفي الشرائع السماوية إلى عصرنا الحالي.

وبهدف إعطاء صورة متكاملة حول العمل الخيري فقد تناولنا في هذا المبحث ماهية العمل الخيري وأهم المداخل النظرية المفسرة له.

المطلب الأول/ حقيقة العمل الخيري:

الفرع الأول/ مفهوم العمل الخيري:

أولا /: معنى مفردات : العمل – الخيري

العمل/ لغة:

كلمة العمل مشتقة من عَمِلَ وهو باب طرب. قال ابن فارس: «العين والميم و اللام أصل واحد صحيح , وهو عام في كل فعل يفعل»[1].

و قيل: العمل المهنة و الفعل ،أما الراغب الأصفهاني فقد اعتبر أن العمل أخص من الفعل، حيث يقول: " فهو أي – العمل – أخص من الفعل لأن الفعل قد ينسب الى الحيوانات التي يقع منها فعل بغير قصد ، و قد ينسب الى الجمادات ، والعمل قلما ينسب الى ذلك ، و لم يستعمل العمل في الحيوانات إلا في قولهم : البقر العوامل" [2].

وتقول العرب الرجل يعمل لنفسه ، و يعمل لقوم، و يستعمل غيره ، ويعمل رأيه أو كلامه أو رمحه ، و أعمل فلان ذهنه في كذا ،إذا دبره بفهمه.[3].

---

[1]– ابن فارس، معجم مقاييس اللغة، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت ،مادة : (ع م ل)ج 4 سنة 1979 ص 145.

[2]– الأصفهاني ،المفردات في غريب القرآن، تحقيق محمد سيد كيلاني ،دار المعرفة، بيروت ،لبنان ص 348.

[3]– ابن فارس، المرجع السابق ص 145

ونستخلص مما سبق أن مادة – عمل– تأتي لمعان تدور حول فعل الشيء بقصد سواء قام به الإنسان نفسه ، أو طلبه من غيره و سواء كان بإعمال الجوارح أو الذهن أو الآلة .

العمل / اصطلاحا:

هو: «كل مجهود بدني أو ذهني مقصود و منظم، يبذله الإنسان لإيجاد منفعة مقبولة شرعا أو زيادتها ، تهدف إلى تحقيق عمارة الأرض التي استخلف فيها و الاستفادة مما سخره الله تعالى ، لينفع نفسه و بني جنسه في تحقيق حاجاته و إشباعها »[1]. الخير ضده الشر ،وجمعه خيور وقوله تعالى: { أُوْلَٰٓئِكَ يُسَٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ وَهُمْ لَهَا سَٰبِقُونَ }سورة المؤمنون.الآية 61. جمع خيرة. و هي الفاضلة من كل شي[2].

"والخاء و الياء و الراء أصله العطف و الميل , ثم يحمل عليه فالخير: خلاف الشر لأن كل أحد يميل إليه و يعطف على صاحبه .و الخيرة : الخيار، و الخير الكرم ,و الاستخارة أن تسأل خير الأمرين لك"[3].

الخير/ اصطلاحا :

المعنى الاصطلاحي للخير قريب من المعنى اللغوي ، فقد ورد الخير في القرآن الكريم وأريد به البر و الصلاح و الهدى و المعروف و الحسن ..... [4].

و الخير ما يرغب فيه الكل ، كالعقل مثلا و العدل و الفضل ، و الشيء النافع و ضده الشر و الخير عند الفقهاء اسم تفضيل ضد الشر ، و هو الحسن لذاته و هو العمل الصالح .

ومما تقدم يتبين أن الخير بمفهومه العام والشرعي يراد به :كل ما يبعث على الرضا والاستحسان لكماله في نوعه ،ولملاءمته ،أو لفائدته ،أو لاتفاقه مع الأوامر الإلهية والخير من المعايير الكبرى للقيم الأخلاقية. [5].

---

[1]– سعيد مرطان ، مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام ،مؤسسة الرسالة بيروت ط2 1415هـ–2004م ص 81

[2]– ابن منظور، لسان العرب ، مادة: (خ ي ر) ط1 ، مطبعة الميرية ،مصر سنة1300هـ، ج3 ، ص264

[3]– ابن فارس، مرجع سابق ،ج2 ص 232

[4]– نذير حمدان ،الخير و مرادفاته ،دار المأمون للتراث –دمشق د.ت ، ص 18

[5]– محمد إبراهيم أبو عليان , العمل الخيري و دوره في التنمية الاقتصادية من منظور إسلامي, دراسة حالة –قطاع غزة ماجستير الجامعة الاسلامية بغزة 2014 م .

ثانيا / معنى العمل الخيري مركبا :

لم يرد مصطلح العمل الخيري بهذا التركيب في كتب الفقه و مصادر الدراسات الإسلامية , لكن مدلوله معروف, حيث وجد عندهم أن كل ما يحقق مصالح الناس ولا يخالف شرع الله فهو خير.

وقد وضع عدد من العلماء والباحثين المعاصرين تعريفات عدة للعمل الخيري منها :حسب ما جاء في «أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصدالشرعية » ليوسف القرضاوي: «النفع المادي أو المعنوي الذي يقدمه الإنسان لغيره ، من دون أن يأخذ عليه مقابلا ماديا ، ولكن ليحقق هدفا خاصا له أكبر من المقابل المادي, قد يكون عند بعض الناس الحصول على الثناء والشهرة ، أونحو ذلك من أغراض الدنيا» [1].

و يعرف الناجي الأمين العمل الخيري بأنه:" كل سبل الخير و البر والمعروف ، و جميع ضروب التكافل ، والتراحم ، والتعاون غير المنهى عنه شرعا".

لقد جاء تعريف العمل الخيري في المعاجم الأجنبية بأنه :العمل المدفوع الأجر الذي ينطوي على تقديم المساعدة و المشورة للأشخاص الذين يعيشون في المجتمع الذين يعانون من مشاكل مالية أو عائلية .

و في تعريف آخر من المعاجم الأجنبية لم يشترط المقابل المادي و جاء فيه أنه: "عملية إيثار للغير من آجل رفاهيته و النهوض به " و غالبا ما يتجلى هذا الإيثار في التبرعات المالية ، أو الممتلكات، أو العمل من أجل المحتاجين عن طريق المنح للمؤسسات التعليمية والمستشفيات، والسخاء لأغراض أخرى ترجع بالفائدة على المجتمع [2].

ولقد اكتسب مفهوم العمل الخيري أهمية بارزة في السياق الفكري الاجتماعي بصفة عامة و قد استمد هذا المفهوم أهمية من اتصاله بمفهوم المجتمع المدني حيث تتباين وظائفه و أدواره في برامج الجمعيات و المؤسسات المدنية.

---

[1]– يوسف القرضاوي .أصول العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص و المقاصد الشرعية . دار الشرف ط2 2008 ص35

[2]–فرحانة شكرود, العمل الخيري و دوره في الإصلاح المجتمعي و تعزيز التنمية المجتمعة ,كلية الآداب و العلوم الإنسانية ، جامعة سيدي محمد بن عبد الله .فاس .المغرب .نشر 2020 مجلة العلوم الإسلامية والحضارة ،م05 ،ع01

انطلاقا من مفهوم العمل الخيري بصفته عملا خاليا من الربح و العائد .حيث يقوم المتطوع في مضمار العمل الخيري إلى تقديم الايثارية على الأنانية .و البذل على الكسب في معالجة المشكلات الحياتية للمجتمع .فما يقوم به الأفراد و الجمعيات و يبذلونه من وقت و مال و جهد لصالح المجتمع في شتى ميادين العمل الخيري لا يتوقعون له مقابلا موازيا .

فالعمل الخيري هو عمل تطوعي مقدم من إنسان قادر إلى إنسان محتاج للخدمة و الاهتمام و العناية ، بغض النظر عن الدين أو العرف أو الجنس أو المعتقد او الأفكار من غير تعويض مادي أو طلب تزكية مع مراعاة الشرع الحنيف.

ثالثا / مفردات العمل الخيري:

العمل الخيري له مفردات عدة ،فقد يذكر في القرآن الكريم و السنة النبوية بلفظ الخير نفسه أو التطوع .و قد يأتي بألفاظ تحمل نفس المضمون .مثل : التبرع و الإيثار و البر .و الإحسان و الرحمة و الصدقة و تفريج الكربة و إغاثة الملهوف و غير ذلك من ألفاظ .

و قد ذكر الشيخ القرضاوي –رحمه الله –63 مفردة من مفردات العمل الخيري نذكر منها:

1–اطعام الجائع 2–سقاية العطشان 3– كسوة العريان4 –إيواء المشرد (ابن السبيل)5–كفالة اليتيم 6–رعاية الارملة 7– رعاية الطفولة 8–الاحسان الى الجيران9 –قرى الضيف10– رعاية الشيخوخة و المسنين 11– رعاية المعوقين و دوي الاحتياجات الخاصة 12– إغاثة الملهوفين و تفريج كربة المكروبين و المنكوبين بالزلازل و غيرها 13– اعانة الضعفاء–14– إسعاف الجرحى و مداواة المرضى15–القرض الحسن للمحتاجين 16–التيسير على المدين– قضاء الحوائج 18–تزويج الأيامى 19–تفطير الصائم –20محو الامية 21––تعليم الجاهل 22–تعليم القرآن 23–تشغيل العاطل 24–الإصلاح بين المتخاصمين 25–عيادة المريض26–بناء المساجد 27–حفر الآبار 28–غرس الأشجار 29–الإحسان بالبيئة 30– إماطة الأذى عن الطريق 31–نصرة المظلوم 32–تجهيز الميت.

وقد دلل الشيخ القرضاوي –رحمه الله– على كل مفردة من هذه المفردات بما يؤصلها شرعا من الكتاب و السنة و مقاصد الشريعة الغراء .

وقد رأينا فيها مفردات مادية و أخرى معنوية و مفردات واجبة و أخرى مستحبة و كلها من مظاهر العمل الخيري في تاريخه الطويل .

وفي عصرنا الحالي مصطلحات تدل على نفس المعنى مثل العمل التنموي ،العمل الإغاثي ، العمل التكافلي ، القطاع الثالث ،القطاع الخيري، القطاع التطوعي ،القطاع المعفى من الضرائب .أما المؤسسات العاملة في العمل الخيري فهي تحمل أسماء مختلفة مثل جمعيات أو مؤسسات خيرية أو منظمات أو عمل فردي .

الفرع الثاني/ الجذور التاريخية للعمل الخيري:

إن العمل الخير نشأ بنشأة الإنسان و في كل مجتمع إنساني و في كل مكان نشأت فيه حضارة من الحضارات أو ديانة من الديانات , و قد تطور بتطور المجتمعات الإنسانية.

أولا /العمل الخير في الحضارات القديمة:

1-القدماء المصريين:

دلت الرسوم الموجودة على جدران قدماء معابد المصريين و قبورهم على أن العمل الخيري المتمثل في مساعدة الفقراء كان موجودا لديهم خاصة في حفلات القصور الملكية ، وكان المواطنون العاديون يقدمون تبرعاتهم للمحتاجين, فقد كانت المعابد هي التي تتلقى تلك المساعدات و التبرعات من محاصيل الأرض و منتجات الماشية لتوزيعها على الفقراء بمعرفة الكهنة ,فقد عرف قدماء المصريين الكثير من أعمال التطوع في مجال البر و الاحسان. [1]

2-الرومان والإغريق :

ظهر العمل الخيري التطوعي في الحضارة الإغريقية من خلال اهتمام طبقات النبلاء و الأغنياء بتقديم مختلف وجوه الرعاية إلى أبناء السبيل و الأيتام و كذلك توفير المأوى للغرباء

[1]- عبد الله العلي النعيم ، العمل الاجتماعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية , مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض ،د.ط ، 1426 هـ /2005 م ص6-7.

و إعداد الموائد لهم و لم يقتصر على المجتمع الإغريقي بل تعداه إلى السلطة الحاكمة التي تكفلت بتوفير الاحتياجات الأساسية لمختلف فئات المجتمع الاغريقي .

أما الرومان التي تميز بناؤه الاجتماعي بالفوارق الطبقية فكانت طبقة النبلاء تهيمن على مجمل الحياة العامة في المجتمع الروماني إلا أن ذلك لم يمنع من وجود مظاهر العمل الخيري فقد عملت على توزيع المؤن الغذائية على العبيد والفقراء ,و المحتاجين و الأرامل, و عوائل الجنود في الجيش الروماني [1].

3- في الشرائع السماوية :

رغم ظهور العمل الخيري في الحضارات القديمة لكن لم تتضح صورته وبإدراك عميق إلا بعد نزول الشرائع السماوية و التي دعت و حثت على العمل الخيري فنجد:

أ- اليهودية:

حثت على العمل الخيري التطوعي و رغبت إليه الناس, و ذلك من خلال عديد النصوص اليهودية خصة في العهد القديم و لعل أبرز صور هذا التركيز ما جاء في الوصايا العشر التي نزلت على سيدنا موسى –عليه السلام– و التي من بينها :

- افتح بابك لأخيك المسكين في أرضك .
- من يردم الفقير يقرض الرب و عن معروفه يجازيه.
- طوبى للذي ينظر للمساكين في يوم الشر ينجيه الرب .

ب-النصرانية :

جاءت النصرانية في أقوالها غير المحرفة مكملة للديانة اليهودية و استمرار لها في اتجاهها نحو الإحسان و رعاية المحتاجين و في كثير من نصوص العهد الجديد –الإنجيل– نجد الأصول الأولى للرعاية الاجتماعية و التي يعبر عنها في مواضيع كثيرة منها :

–بالصدقة يقبل الصوم و معها تقبل الصلاة .

–من سألك اعطيه و من أراد ان يقترض منك فلا ترده .

---

[1]– سعيدة باعلي : دور الجمعيات الخيرية في العمل التطوعي دراسة ميدانية –لجمعية كاف اليتيم الخيرية –فرع أدرار– مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع , جامعة أحمد دراية ,أدرار, السنة الجامعية 2016–2017 ص 87.

-كل أنواع الهبات مرغوب فيها [1].

ج- الدين الإسلامي :

لما كان الإسلام آخر الديانات السماوية فقد جاء بنظام متكامل للرعاية الاجتماعية يقوم على أساس التكافل الاجتماعي و التعاون بين الناس في سبيل الخير، وحث الإسلام على البر والرحمة والعدل والإحسان [2].

فالعمل الخيري في الإسلام ليس أمرا جانبيا أو ثانويا, فكما أن المسلم مطالب بالركوع و السجود و العبادة. فإنه مطالب بفعل الخير بل و بصفة جماعية . وقد وردت آيات و أحاديث كثيرة تحث على فعل الخير سنذكرها في التأصيل للعمل الخيري .

ثانيا / العمل الخيري حديثا :

1-على الصعيد العالمي :

كانت جهود البر و الإحسان تتخذ في غالبها الطابع الفردي ، حتى و ان كانت في قالب اجتماعي ، و ظل الحال كذلك إلى أن اتسعت رقعة المجتمعات البشرية و تعرضت الإنسانية لهزات اجتماعية و اقتصادية عنيفة ,فتبين أن هذه الجهود الفردية لا تفي بالغرض و لا تحقق النتائج المرجوة، لاسيما و قد تعرضت العلاقات الاجتماعية و الأسرية إلى عوامل تفكك. فبدأ التفكير في توحيد هذه الجهود و تجميعها لتتظافر و تحقق فاعلية أكبر و مردود أقوى ، فبروز فكرة إنشاء مؤسسات خيرية للبر و الإحسان و كان ذلك في القرن التاسع عشر، حيث حدثت تطورات هامة في ميدان الخدمة الاجتماعية التطوعية ومن أهم هذه التطورات ما يلي :

-تأسيس جمعية جنيف للمنفعة العامة في عام 1863 و يرجع الفضل في تأسيسها إلى الإيطالي -هنري دونان- وهي جمعية تطوعية لخدمة الجرحى في الحروب، ثم عرفت بعد ذلك باسم اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

-ظهور حركات المحلات الاجتماعية و التي تعني مؤسسة اجتماعية تنشأ في الأحياء الشعبية الفقيرة التي ينتشر فيها الفقر و الآفات الاجتماعية الأخرى .و تقوم هذه المحلات

---

[1]- سعيدة باعلي المرجع السابق ص 88

[2]- أحمد إبراهيم حمزة ,العمل الاجتماعي التطوعي :الواقع و المأمول, دار المسيرة للنشر و التوزيع عمان .ط1 . 2015 ص27.

على فلسفة معينة تقتضي أن ينتقل المهتمون بالإصلاح الاجتماعي من المتعلمين و الأغنياء ليقيموا في هذه المحلات و يعيشوا مع أهالي هذه الأحياء لمعاونتهم على الحياة الكريمة النافعة عن طريق التأثير في عاداتهم و قد أنشأت جامعتا أكسفورد و كمبردج أول محلة اجتماعية في العالم عام 1884 .

و سرعان ما انتشرت حركة المحلات الاجتماعية في أجزاء كثيرة من إنجلترا و مناطق عديدة من العالم و في أمريكا ، و نتيجة للرواج الذي عرفته كل من حركة الإحسان و المحلات الاجتماعية في أوربا سرعان ما انتقلت هذه الفكرة إليها أين اعتمد نظام الرعاية الاجتماعية .

ولكن رغم ذلك فقد تم التضييق على العمل الخيري في أمريكا بسبب الخوف من اكتسابها نفوذا سياسيا و اقتصاديا ، حيث تم سن قوانين تحضر العمل الخيري .لكن بعد الحرب الأهلية الأمريكية وما خلفته من فقر و دمار و تزايد عدد الأيتام و المشردين بادرت الحكومة الأمريكية بإزالة كافة أشكال الحضر على المؤسسات الخيرية وعملت على تشجيع العمل الخيري و تسهيل سبل إنشاء الجمعيات الخيرية [1].

2-على الصعيد الإسلامي و العربي :

صحيح أن المجتمعات العربية لم تعرف الجمعيات الخيرية و الأهلية عموما،إلا مع مطلع القرن العشرين، إلا أن مظاهرها كانت بادية منذ فجرالإسلام الذي عمل على ترسيخ قيم الجماعة من خلال تعاليمه السمحة و التي حثت على التعاون والتلاحم بين المسلمين ، و تعززت أكثر بالموروث الاجتماعي و الثقافي للمجتمعات العربية و الذي تحتل الجماعة والعشيرة حجرة الزاوية، مما خلف مجتمعات يسودها التلاحم و التماسك الاجتماعي[2].

---

[1]- سعيدة باعلي – مرجع سابق ص55

[2]- حنين دية، دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية –مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية و الإنسانية نموذجا – مذكرة ماستر قسم العلوم الاسلامية ،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة الوادي ، السنة الجامعية 2015/2014 ص

و لقد شهد العمل الخيري العربي و الإسلامي تطورا أثناء فترات النضال ضد الاستعمار الأجنبي و الحروب و الكوارث التي شهدتها المنطقة ، مما عزز التكاثف الشعبي و استنفار الجماهير و انتظامها، من أجل الحفاظ على استقلالها وهويتها الوطنية ضد محاولات الهيمنة الثقافية و الاستعمارية و في درء مخاطر التحديات الطبيعية و غيرها .

و لعل أبرز عمل مؤسسي للعمل الخيري ظهر في مصر سنة 1792 الجمعية الخيرية الاسلامية و جمعية العروة الوثقى و تونس سنة 1817 و العراق 1873 و لبنان 1878 و فلسطين 1920 الخ ..

3- على الصعيد الوطني :

إن الجزائر لها تاريخ عريق في العمل الجمعوي الخيري ، فقد عرف الجزائريون تأسيس الجمعيات منذ قرون كأهم ركائز المجتمع المدني ، ففي صحراء الجزائر بمنطقة وادي ميزاب: تأسست منذ أكثر من تسعة قرون، أول جمعية في التاريخ الإنساني .و هي «جمعية «حلقة العزابة» القائمة حتى الآن و التي تعد مؤسسة اجتماعية مدنية فريدة من نوعها سواء على مستوى التأثير في محيطها الاجتماعي أو على مستوى إيمان أعضائها بمبادئ و أهداف و برنامج جمعيتهم التي تعد المرجع الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي الأول للسكان بولاية غرداية من متتبعي المذهب الإباضي[1].

وبرجوعنا للعمل الخيري الذي خدم المجتمع و دحر الاستعمار الفرنسي يقودنا الحديث إلى جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ، كجمعية مدنية علمية و تطوعية استطاعت أن تحقق الكثير من الإنجازات أيام الاحتلال، فوضعت القواعد الأساسية الأولى لإعادة بعث فكرة المجتمع المدني من جديد من خلال الارتكاز على الطابع الثقافي و العلمي الإسلامي، فقامت بإنشاء صحف و مدارس و معاهد و محاربة البدع و الخرافات، وإيفاد البعثات العلمية لمزاولة الدراسة .

[1]- فطيمة بن عبد العزيز: المجتمع المدني الجزائري –تفعيل العمل التطوعي الخيري –مجلة االأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب ،البليدة ع05 ، ص 296

فلم تظهر ثقافة العمل الخيري في الجزائر حديثا كما يدعي البعض . ولكنها ضاربة في القدم إذ تعود إلى آلاف السنين ،و توطدت مع نظام الأوقاف الإسلامي .

فكلمة "التويزة"وهي تعريب دارج للفظ الشعبي المتوارث و الذي يعني في مدلوله اللغوي التضامن و التعاون ، و يعني أيضا في مضمونه الاجتماعي مؤسسة اجتماعية للتضامن و التعاون قائمة بذاتها تنظمها ضوابط و قواعد ،و لقد انبهر الاقتصادي –كارل ماركس– عندما زار الجزائر في أواخر القرن التاسع عشر إذ اعترف بأن النظام الاجتماعي التضامني في الجزائر هو أكثر ديمقراطية من الأنشطة الديمقراطية بأوربا [1].

الفرع الثالث / التأصيل للعمل الخيري في الإسلام:

الكل يعلم أن الإسلام وسع دائرة الأعمال الخيرية ليعم النفع و يكثر الخير فكل الأعمال التي تقدم نفعا للإنسان أو الحيوان انطلاقا من قيم التعاون و المساعدة و البر و التضحية والفداء ابتغاء مرضات الله تعالى فهي في ميزان الحسنات يوم القيامة .

ولو تأملنا روح القرآن الكريم لأدركنا أن العمل الخيري بكل تفاصيله و دقائقه من أخلاق القرآن الكريم و صفة من صفات أهل الايمان و فضيلة من الفضائل التي أرشد إليها هدي الرسول (صلى الله عليه و سلم) [2].

أولا / من القرآن الكريم:

يقول عز وجل : {**وَلِكُلّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلّيهَا فَاسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ أَيْنَ مَا تَكُونُواْ يَاتِ بِكُمُ ٱللَّهُ جَمِيعاً إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ١٤٧** }**البقرة الآية147**

ويقول سبحانه وتعالى : { **وَتَعَاوَنُواْعَلَى ٱلْبِرّوَالتَّقْوىٰ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلإِثْمِ وَالْعُدْوَٰنِ** } المائدة ، الآية02

---

[1]– فطيمة بن عبد العزيز ،مرجع سابق ، ص 276

[2]– فاتحة فاضل العبدلاوي ، العمل الخيري الإسلامي بين التأصيل و إمكانية التفعيل . بحث مقدم الى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث ، دائرة الشؤون الإسلامية و العمل الخيري بدبي ، جانفي 2008 ص 12

و قوله تعالى :{ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ } الحج الآية 77قوله سبحانه و تعالى : { وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ } سبأ، الآية 39

و يقول تعالى : { وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا (8) إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا } الإنسان، الآية 8-9

ويقول سبحانه وتعالى: {الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ}هذه الآية الكريمة تبرز ثناء الله تعالى على المنفقين من أهل البذل و العطاء والجود والكرم .

ثانيا / من السنة النبوية :

الأحاديث في هذا الباب كثيرة نذكر منها ما يلي :

عن أبي هريرة –رضي الله عنه –عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (من نفس عن مؤمن كربة من كرب الدنيا نفس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة ،و من يسر على معسر يسر الله عليه في الدنيا و الآخرة ،و من ستر مسلما ستره الله في الدنيا و الآخرة و الله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه) [1].

لقد حث النبي صلى الله عليه وسلم الناس على المعروف و رغبهم فيه حيث أنزل أعمال الخير منزل الصدقات في الأجر و لاسيما في حق من لا يقدر عليه .

عن سعيد بن أبي بردة عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: (على كل مسلم صدقة فقالوا: يا نبي الله فمن لم يجد ؟ قال : يعمل بيده لينفع الناس و يتصدق قالوا:

[1]– صحيح مسلم، كتاب الزكاة ، باب الحث على النفقة حديث رقم 36 ، دار الحديث، مصر ،ط1،ج1 1412هـ،1991م ص 993

فإن لم يجد ؟ قال : يعين ذا الحاجة الملهوف قالوا: فإن لم يجد قال: فليعمل بالمعروف و ليمسك عن الشر فإنه له صدقة)[1].

ثالثا / عند السلف الصالح :

لقد كان الصحابة –رضوان الله تعالى عنهم – يتسابقون إلى أعمال الخير و البر و الإحسان و تركوا لنا آثار طيبة في هذا المجال ، ابتغاء مرضاة الله تعالى و رسوله الكريم صلى الله عليه و سلم ومنها :

كان أبو بكر الصديق –رضي الله عنه – يزور بيوت الأيتام و الأرامل الذين فقدوا آباءهم و أزواجهم ،و استشهدوا في سبيل الله فيطهو لهم الطعام و يساعدهم عبد الله ابن عمر بن الخطاب كان يقدم ماله للفقراء و المساكين، و سعد بن معاذ سخر أمواله لخدمة المهاجرين خدمة للإسلام و لنصرة المسلمين و على –كرم الله وجهه– المعروف بتضحيتة و فدائه و كرمه و بذله و الصحابي الجليل عبد الرحمان بن عوف الذي وهب نصف ماله غزوة تبوك، و نفس الشيء عن عثمان بن عفان –رضي الله عنه – و غيره من الصحابة و توالت أعمال البر و العطاء و الإغاثة عبر تاريخنا المضيء عن طريق التابعين و تابعيهم إلى يومنا هذا من محسنين و متبرعين و متطوعين[2].

الفرع الرابع / خصائص العمل الخيري :

يتسم العمل الخيري بعدة خصائص و من جملتها مايلي :

أولا/ الإخلاص في العمل :

العمل الخيري عبادة يتقرب بها المسلم إلى الله تعالى و لا يقبل الخير عند الله ما لم يكن خالصا طيبا لأن الرسول صلى الله عليه و سلم قال :(إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا) [3] .

---

[1]– صحيح البخاري باب على كل مسلم صدقة حديث رقم 1445 ، دار ابن كثير ،دمشق ،سوريا 1423ه 2002م ،م 1 ط1 ، ص 307

[2]– فاتحة فاضل العبدلاوي مرجع سابق ص13

[3]– رواه مسلم كتاب الزكاة ، باب القبول الصدقة ترتيب الحديث رقم (101) دار الحديث،مصر ،ط1،ج1 1412ه،1991م ، ص 993

فالنية والإخلاص من أهم خصائص العمل الخيري في الميزان الأخلاقي للإسلام ،قال الرسول صلى الله عليه وسلم :(إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل أمرئ ما نوى)[1].

فمن أراد أن يعمل خيرا ما عليه فعليه أن ينوي به التقرب إلى الله تعالى عند الشروع فيه .

ثانيا/ الشمولية في الخير والرحمة:

أما شمولية الخير فتتجلى في كون أن المسلم يقدم الخير لكل من هو في حاجة إليه سواء كان قريبا أم بعيدا، صديقا أم عدوا، مسلما أم كافرا، إنسانا أم حيوانا.

أما شمولية الرحمة فيجسدها قول النبي صلى الله عليه و سلم: (والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تراحموا، قالوا: بلى يارسول الله كلنا رحيم، قال: إنه ليس برحمة أحدكم صاحبه و لكن رحمة العامة.) .[2].

والمراد بهذا أن الرحمة في الإسلام اتسعت لتشمل جميع الخلائق دون تفريق أو خصوصية.

ثالثا/ التنوع في أصناف الخير:

من تجليات اهتمام الإسلام بالعمل الخيري ، الترغيب في شتى أنواعه و صوره بأساليب متعددة ، و ذلك قصد تلبية حاجيات المعوزين و الفقراء و المساكين و منح فرصة من لديه الرغبة و القدرة على فعل الخير، و من صور تنوع عمل الخير : مواساة الفقير و المسكين و إدخال السرور عليهم و مسح رأس اليتيم ، و زرع الثقة و التوكل في نفوس الآخرين و قضاء الحوائج للناس.و الترغيب في عمل الخير ،و التنوع فيه يؤكده قوله صلى الله عليه وسلم : (على كل مسلم صدقة ، قالوا يا نبي الله فمن لم يجد ؟ قال : يعمل بيده فينفع نفسه و يتصدق قالوا : فإن لم يجد ؟ قال : يعين ذا الحاجة الملهوف، قالوا فإن لم يجد ؟ قال : فليعمل بالمعروف و ليمسك عن الشر فإنها له صدقة).[3]

3-رواه البخاري في صحيحه باب بدأ الوحي ، باب ما جاء إن الاعمال بالنية الحسنة و لكل امرئ ما نوى .حديث رقم 5411 دار ابن كثير ،دمشق ،سوريا 1423هـ 2002م ،م1 ، ط1

2- رواه الحاكم في البر و الصلة ، و صحح اسناده ووافق الذهبي ،عن ابن موسى الأشعري دار الكتب العلمية ، بيروت ط1 حديث رقم180

3- رواه البخاري ، باب على كل مسلم صدقة ط1 .دار طوق النجاة .جامعة دمشق حديث رقم 1427

من خلال ما سبق يتضح أن العمل الخيري في الإسلام عبادة يتقرب العباد بها إلى الله تعالى، ومن أجل القيام بشأنه والرفع من متطلباته خصصت له الشريعة الإسلامية مجموعة من المميزات والخصائص من جملتها الإخلاص في العمل و الشمولية في الخير و الرحمة و التنوع في أصناف الخير [1].

رابعا / الاستمرار:

ومن خصائص العمل الخيري الاستمرار، لأن فعل الخير لدى المسلم إما فريضة دورية يلزم أداؤها بحكم إيمانه و إسلامه مثل : زكاة المال الواجبة في كل حول أو عند كل حصاد {وآتوا حقه يوم حصاده} الأنعام ،الآية 141

وزكاة الفطر الواجبة عند مقدم كل عيد فطر في رمضان ، أو فريضة غير دورية مثل: كل حق مالي يجب بوجوب المقتضى له ، مثل نفقة القريب على قريبه المعسر لما توجبه صلة الرحم و حقوق أولي القربى ،و منه إطعام جاره إذا جاع و هو بجانبه فإنه(ليس بمؤمن من بات شبعان و جاره إلى جنبه جائع)[2].

ومثل قرى الضيف إذا لم يكن له مكان ينزل به أو لم يكن لديه مال و هو غريب الدار، و مثل إغاثة المضطر، فهذه كلها واجبات يؤديها المسلم إبراء لذمته و إرضاء لربه .

فالخير فعله و نيته جزء من حياة المسلم فإن استطاع فعله لم يدخر وسعا وإن لم يستطع نواه في قلبه و دعا غيره إليه ليكون له مثل أجره .

ومن دواعي استمرار المسلم في عمل الخير و تصدقه عن نفسه أن الله تعالى يجازيه على كل عمل يقوم به لقوله تعالى: {فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ} الزلزلة ،الآية 7

فكان بعض الصحابة يتصدق بشق تمرة أو بحبة العنب ويقول "كم في هذه من ذرات [3]

خامسا / الخلوص للخير:

لا يقبل عند الله ما لم يكن خالصا للخير ، لا تشوبه شائبة أو تلوثه ،و ذلك يتحقق بأن تكون بواعثه دينية و أخلاقية لا دنيوية و لا مادية فلا يقبل في ميزان الإسلام خير امرئ

---

[1]– يوسف القرضاوي ، مرجع سابق ، ص35 .

[2]– أخرجه الحاكم كتاب البر و الصلة ، باب لبس المؤمن الذي يبيت جاره الى أخيه جائع (167/4).

[3]– يوسف القرضاوي . المرجع السابق ص 41 .

جعله وسيلة لخداع الناس أو كسب أصواتهم في الانتخابات ،كما نرى المرشحين في بعض البلاد العربية يقومون ببعض أعمال الخير لا لرغبة حقيقية في فعله ،و لكن لجذبهم إلى جانبهم .فلا يجوز في الإسلام ان يصل إلى الخير بطريق الشر فإن الإسلام يرى كل الأشياء و التصرفات بالمعيار الأخلاقي و لا يفصل بين الاخلاق و الحياة في شيء من الشؤون[1].

لهذا لا يقبل من المسلم أن يقبل الرشوة أو يحتكر السلعة أو يغلي في ثمنها على المستهلكين المستضعفين ليقيم من أرباحها في النهاية مشروعا خيريا .

إن الإسلام يرفض هذا الطريق، **و يقول الرسول صلى الله عليه و سلم:** (إن الله طيب لا يقبل إلا طيبا) [2].

فلا يجوز الكسب الحرام الذي ينوي صاحبه به الصدقة، فلهذا لم يبح أوراق (اليانصيب) ونحوها وإن كان عائدها ينفق في الخير، لأنه ضرب من الميسر الذي قرنه القرآن بالخمر و اعتبرها من عمل الشيطان. قال تعالى: { فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ}المائدة ،الآية 91

المطلب الثاني / أهمية و أهداف العمل الخيري:

الفرع الأول/ أهمية العمل الخيري:

أصبح انتشار العمل الخيري مقياس تقدم المجتمعات و تطورها، بالإضافة للفائدة التي يحققها الفرد في تنمية مهاراته الاجتماعية و الإدارية . فالعمل الخيري واجب شرعي و ضرورة اجتماعية يبذله المحسن عن رغبة دون توقع جزاء مادي، لذلك فأهميته تكمن فيما يلي:

– العمل الخيري يطلب به المسلم الأجر من الله عز وجل لقوله تعالى : { فَمَنْ يَّعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ } الزلزلة، الآية 7

– العمل الخير يعطي صورة إيجابية عن الإسلام فقد مر عمر بن الخطاب– رضي الله عنه– عند مقدمه بالجابية من أرض دمشق بقوم مجذومين من النصارى ، فأمر أن يعطوا من الصدقات و أن يجري عليهم القوت .

– العمل الخيري يساهم في غرس روح المنافسة بين المسلمين على فعل الخير [1].

---

[1]– يوسف القرضاوي ، مرجع سابق ص 42 .

[2]– رواه مسلم في الزكاة (1015) . دار الحديث، مصر ،ط1،ج1 1412هـ،1991م

هذه المنافسة في فعل الخير تظهر تحقيقا لقوله تعالى: { خِتَٰمُهُۥ مِسْكٌۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ ٱلْمُتَنَٰفِسُونَ } المطففين،الآية 26

-العمل الخيري يحاول القضاء على الفقر و ما ينجر عنه من آثار و بالتالي يحقق الاستقرار الاجتماعي.

-العمل الخيري يساهم في القضاء على البطالة و ما ينجر عنها من آثار سلبية و ذلك بتوفير مناصب شغل للعاطلين عن العمل أو إمدادهم بقروض حسنة يقيمون بها مشاريع صغيرة ، تجعلهم بعد فترة يسهمون في الأعمال الخيرية .

- العمل الخيري يزرع الاستقرار و الطمأنينة في نفس المعطي .لأن من يساهم بماله في الأعمال الخيرية يشعر بأن هذا الفعل يؤدي إلى نماء المال وزرع البركة فيه [2].

لقوله تعالى: { وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ} سبأ،الآية 39

- العمل الخيري يساهم بتقليل الإنفاق الحكومي: لأنه يكمل ما يقوم به كل من القطاع العام و القطاع الخاص.

-العمل الخيري يساهم في رفع مستوى دخل الفرد : و ذلك بالاستثمار الأمثل للموارد بما يعود بالنفع على المستفيد من هذا العمل الخيري و تنمية المال المتبرع به .

- العمل الخيري يساهم في تعميق التكافل الاجتماعي داخل المجتمع [3] .

والرسول صلى الله عليه و سلم و يقول : (ترى المؤمنين في توادهم وتراحمهم و تعاطفهم كمثل الجسد اذا اشتكى عضو تداعى له سائر جسده بالسهر و الحمى) [4].

- العمل الخيري يعمل على تدعيم معالم التفاعل الإيجابي بين أفراد المجتمع .

---

[1]- محمد بن عبد الله العامر ، أهمية العمل التطوعي في المجتمع المسلم ،مجلة كلية الشريعة و القانون .دقهيلة،مصر ع23 ، ج4 سنة 2021 ص 3427 -3430

[2]- نصر سلمان ، أثر العمل الخيري في إرساء مبدأ التكافل الاجتماعي و الإصلاح بين الناس . دراسة في ضوء الكتاب و السنة ، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة ،ع15، ص 121 -123 .

[3]- محمد بن عبد الله العامر ، مرجع سابق 3436.

[4]- رواه البخاري كتاب الأدب باب رحمة الناس و البهائم حديث 6011. دار ابن كثير ،دمشق ،سوريا 1423هـ 2002م م 1 ، ط1

– تحقيق تنمية اجتماعية و اقتصادية على مستوى المجتمعات [1].

– العمل الخيري يساهم في استثمار طاقات الشباب بتنمية روح المشاركة و توظيف ما يمتلكونه من مهارات للإفادة منهم فالشباب هم عماد المجتمع و طاقاته المتفجرة .

– العمل الخيري يساهم في حيوية المجتمع ، فالمجتمع الذي يتوفر فيه مناخ طيب للعمل الخيري هو مجتمع صالح بالمقاييس الإنسانية .

– العمل الخيري يؤدي إلى الشعور بالراحة النفسية و يخفف من الشعور باليأس و الإحباط لأنه يكون سببا في إسعاد الآخرين بالنسبة للمعطي ،والمستفيد يتولد لديه إحساس بالطمأنينة لأنه وجد الرعاية و الاهتمام.

– العمل الخيري يحارب الأنانية و النزعة الفردية لأنه إنكار للذات و إيثار للآخر على النفس سواء بالمال أو الوقت أو الجهد [2].

– العمل الخيري يساهم في الاستقرار السياسي [3]،حيث يقوم العمل الخيري بملأ الفراغ الذي تتركه الحكومة إما لضعفها الاقتصادي أو لأسباب أخرى ، فيسعى العمل الخيري لسد هذا العجز بمحاربة الفقر و القيام بالتوظيف، و حل المشكلات الاجتماعية فيؤدي إلى الرضا و عدم الاحتقان الشعبي ضد الحكومة و يولد ما يعبر عنه بها(الاستقرار السياسي) .

– العمل الخيري يساهم في الحد من انتشار الجريمة و الانحرافات الأخلاقية .

– العمل الخيري يساهم في اكتشاف أصحاب المواهب المتميزة إداريا و فكريا و إنسانيا.

الفرع الثاني /أهداف العمل الخيري :

للعمل الخيري أهداف واسعة رحبة و من أهمها:

–العمل الخيري يرسي دعائم الرعاية الاجتماعية و يحقق مبادئ التكافل الاجتماعي بين أفراد الأمة الإسلامية ، و يقوي روابط المجتمع من خلال المحافظة على وحدته و إقامة العلاقات الاجتماعية المتينة .

---

[1]– رجاء بنين ، العمل الخيري و دوره في تحقيق التكافل الاجتماعي – جمعية جنان الخيرية نموذجا – مذكرة تخرج لشهادة ماستر في العلوم الإسلامية ،جامعة الوادي، 2018–2019، ص 26

[2]– محمد بن عبد الله العامر ،مرجع سابق ، ص 3439 –3441

[3]– محمد بن عبد الله العامر ،مرجع سابق ، ص 3443

– العمل الخيري وسيلة هامة لترسيخ العقيدة و رسالة واضحة للتحسيس و الإسهام في بذل الخير ، فهو يقف في وجه كل الأفكار الهدامة و المبادئ الضالة لأفراد المجتمع ، و دعوة مفتوحة لكل الأفراد للإسهام في بذل الخير [1].

– تنمية الفرد عن طريق تأهيل الفقراء من الرجال والنساء، ومساعدتهم للاعتماد على أنفسهم بالتكيف مع الأوضاع. وكسب الرزق بعرق الجبين، والقدرة على حل المشكلات التي تواجههم.

– إتاحة الفرصة لكافة أفراد المجتمع للمساهمة في البناء الاجتماعي والاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار، والتقدم والسعادة. بعيدا عن النظريات الاقتصادية الخاطئة [2].

– القضاء على الجهل بنشر التعليم ،كما يساهم في معالجة بعض السلوكيات المنحرفة الموجودة في أوساط المجتمع. و ذلك بتربيتهم على الأعمال الطيبة التي تضمن سلامتهم ،إضافة الى الدور التوعوي والتثقيفي في مختلف المجالات [3].

المطلب الثالث / أشكال و مجالات العمل الخيري:

الفرع الأول/ أشكال العمل الخيري:

العمل الخيري تطور بتكور الحضارات والمجتمعات، ولم يبق مقصورا على الجهد الفردي، بل أخذ أنماطا و أشكالا أخرى ، لذلك يمكن التمييز بين شكلين من أشكال العمل الخيري هما.

أولا/ العمل الخيري الفردي:

وهو عمل أو سلوك اجتماعي يمارسه الفرد من تلقاء نفسه و برغبة منه ، و إرادة و لا يبغي منه أي مردود مادي، و يقوم على اعتبارات أخلاقية أو إنسانية أو دينية [4].

---

[1]– صمبة فاطمة .عبلة فطيمة . دور العمل التطوعي في تفعيل الاتصال لدى الجمعيات الخيرية ،مذكرة لنيل شهادة ماستر علم الاجتماع . جامعة أحمد دراية . أدرار ص 24–25

[2]–. محمد صالح جواد مهدي .العمل الخيري دراسة تأصلية تاريخية ، مجلة سر من رأى م8 ، ع 30 سنة 2012 م ص 2017.

[3]– صمبة فاطمة ، عبلة فطيمة ، مرجع سابق، ص 24–25

[4]–خليل نزيهة، معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني .دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بسكرة ، اطروحة دكتورا في علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة 2015–2016 ص55

فتقديم الشخص أموالا في مشاريع خيرية، أو رعاية أيتام ، أسر فقيرة .أو تعليم ، أو تمويل للمحتاجين ، أو تقديم الرعاية لكبار السن ،أو قيام الفرد بالدعوة الى الله، أو قيامه بجمع الصدقات و توزيعها على الفقراء. كله من قبل العمل الخيري الفردي .

ثانيا / العمل الخيري المؤسسي:

هذا الشكل أكثر تنظيما و أوسع تأثيرا في المجتمع ، فتوجد مؤسسات متعددة و جمعيات أهلية .تساهم في أعمال تطوعية كبيرة لخدمة المجتمع [1]

ويتمثل بقيام مؤسسات تطوعية خيرية متخصصة بتقديم خدمة محددة ، أو تقديم خدمات خيرية متعددة الأشكال و الأغراض . فهذا الشكل أكثر تنظيما و تطورا و الأقدر على إحداث أثر في التنمية من العمل الخيري الفردي .

لذلك تعمل منظمات العمل الخيري على توجيه مشاركة الأفراد في الأنشطة الاجتماعية و الاقتصادية و تنظيمهم في جماعات أكثر قوة للتأثير على السياسات العامة ، كما تعمل على التقليل من الانتهازية و تسهل التعاملات الاقتصادية و السياسية ،و تدفق المعلومات التي تشكل أساسا للتعاون السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي ،و أساسا لمشاركة أعضاء المجتمع المدني في الحياة العامة كما تشجع التواصل بينها و بين السلطة التنفيذية على تبادل المعلومات .التي تمكن من المساهمة في صناعة برامج تبنى وفق حاجات و أولويات المواطنين و الدولة [2].

الفرع الثاني/ مجالات العمل الخيري:

لقد ذكر الدكتور يوسف القرضاوي رحمه الله (63) مظهرا من مظاهر العمل الخيري أوأحد مفرداته و قد دل على كل ظاهرة من هذه الظواهر بما يؤهلها شرعا من الكتاب و السنة و مقاصد الشريعة الغراء. لذلك فمجالات العمل الخيري متعددة و متنوعة تجمع شتى مظاهر العمل الخيري و هي كما يلي:

2-نجيب بن خيرة : المؤسسات الطوعية و دورها في تنمية المجتمع و بناء الدولة . موقع وقفنا الالكتروني ،26شوال 1427هـ .waqfuna.com.

أولا/ مجال الدعوة والإرشاد و الديني:

يعتبر مجال الدعوة الى الله من اهم المجالات التي يمارس فيها المسلم العمل الخيري، حيث أن العلماء قد اتفقوا على وجوب الدعوة إلى الله عملا بقوله تعالى: {وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَي ٱلْخَيْرِ وَيَامُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِّ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَّ }آل عمران **104**

فكل من نذر نفسه للقيام بمهمة الدعوة الى الله فانه يؤهل نفسه الى العمل الخيري فالدعوة الى الله من مهمة الرسل جميعا و هي ميراث النبوة بعد انقطاع الوحي، وهي من أجل الأعمال وأعظمها وأحسنها ولاشك أن هناك ارتباطا وثيقا بين الدعوة غلى الله و العمل الخيري ،فكلاهما هوية إسلامية و عملية إنسانية و لا غنى للمجتمعات عنها .و لا يبتغي القائم عليها إلا الإجر العظيم من الله تعالى يقول تعالى: {إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ ٱللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَآءوَلَا شُكُوراً}الإنسان، الآية 9

فالدعوة الى الله شعيرة عظمى وعبادة أسمى، فبإمكان الداعي ان يشمل بدعوته الامر بالأعمال الخيرية كالبر و الانفاق و الاحسان فتعزيز ثقافة العمل الخيري في الدعوة الى الله نفى به دعم عمل الخير بوسائل و أساليب متعددة تؤدي الى الإبقاء على العمل الخيري و زيادته [1].

فيمكن تحقيق ذلك من خلال المواعظ و المحاضرات و الندوات و المؤتمرات و الفترات الدينية المتنوعة ، و الكتب الإسلامية و البرامج و المواقع على الشبكات الإلكترونية و بناء المراكز الإسلامية [2].

فبناء المساجد و صيانتها و تعليم العلم الشرعي ، و تخريج الدعاة و الائمة و العلماء و تبصير الناس بأمور دينهم بالإضافة الى تخريج حفظة القرآن الكريم هو من قبيل العمل الخيري [3].

---

[1]– علياء بنت علي بن بكر فليمان، تعزيز ثقافة العمل الخيري في الدعوة و التعليم ،مجلة أبحاث ع 13 ، مارس 2019 ص 283-284

[2]– محد إبراهيم أبو عليان مرجع سابق ، ص 76

[3]– محمد إبراهيم أبو عليان مرجع نفسه ص 78

ثانيا / المجال التعليمي و الثقافي :

يعتبر المجال التعليمي من أهم المجالات و اقدمها في ممارسة العمل الخيري ، لأنه يتعامل مع فئات عمرية مختلفة من الطفولة و حتى الشباب و في مستويات اجتماعية و اقتصادية متباينة ، كما أنه يتعرض لاحتياجات و مشكلات شريحة كبيرة من شرائح المجتمع ، تنعكس فيها مختلف الاهتمامات و الرغبات .

فلا غرابة أن نجد الشعوب الأكثر تعلما و قراءة و ثقافة .هي الشعوب الأكثر اهتماما بالعمل الخيري والأكثر ممارسة له و هي أيضا الأكثر تقدما و ازدهارا[1].

فالاهتمام بحملة المستقبل من خلال إيجاد البرامج السنوية و الموسمية لهم حتى يوجدوا البيئة الخصبة لهم في التربية و المتابعة له من صميم العمل الخيري .لذلك يتضمن هذا المجال العمل على محاربة الأمية و تعليم أبناء الفقراء ممن لا يستطيعون الالتحاق بالتعليم .و إعطاء دروس تقوية للطلبة ضعاف التحصيل، و إعداد برامج خاصة برعاية الموهوبين و الأذكياء لصقل مواهبهم ،و تنمية قدراتهم بما ينعكس إيجابيا عليهم ،و على الأمة جميعا.

و يمكن كذلك تقديم دورات منهجية مفيدة لغير العاملين بغية تأهيلهم و مساعدتهم في اكتساب المهارات و الحصول على فرصة عمل ، فيتحول الفرد إلى عنصر فاعل في المجتمع و كذا تقديم دورات للنساء و تأهيلهن على مهن منزلية يمكن من خلالها المساعدة في إعالة العائلة كأعمال الخياطة و الرعاية الصحية و الأسرية .

ومن أفضل أنواع التعليم إقامة المراكز البحثية المتخصصة التي تمول من العمل الخيري و التي تعنى بالأبحاث و تقديم المشاورات في مختلف المجالات ذات الصلة و الواقع الاقتصادي أو التربوي أو الصحي أو البيئي، و كذلك العمل على تعميق الوعي الثقافي و الفكري و الأدبي من خلال تنظيم النشاطات و الفعاليات و الدورات التعليمية التثقيفية [2].

ثالثا/ مجال الخدمات الصحية:

---

[1]– علياء بنت علي بن بكر فلمبان مرجع سابق ص 287.

[2]– محمد إبراهيم أبو عليان المرجع السابق ص78

قد يتعرض الإنسان أثناء قيامه بدوره في إعمار هذا الكون لعاهة من العاهات يفقد على أثرها عضوا من أعضائه، أو حاسة من حواسه، و ربما لظروف تتعلق بالحمل و الولادة ، يولد بعاهة مستديمة كفقد البصر أو السمع، أو تشويه بعض أعضائه تقلل من عطائه ، أو مرض خطير لا يستطيع تسديد فاتورة الدواء، أو إجراء عملية جراحية، فهؤلاء وجب أن يلقوا من المجتمع كل رعاية و عناية و اهتمام تحقيقا لقوله صلى الله عليه و سلم: (الراحمون يرحمهم الرحمان، ارحموا من في الأرض يرحمكم من في السماء)، فيجب ان تتظافر جهود المجتمع و الدولة في تحقيق التكافل الاجتماعي لمثل هؤلاء حتى يشعروا بالرحمة و التعاون و العطف.

أثبتت كثير من التجارب دوروأهمية العمل الخيري في المجال الصحي ،و نجاحه في تقديم الرعاية الصحية ، و تطوير الخدمات المقدمة .و هذا ناتج من العلاقة القائمة بين المرضى و معاناتهم و حاجتهم الماسة لمن يخفف عنهم آلامهم ماديا و معنويا ،و بين العمل الخيري الذي يقوم على مواساة الغير و تقديم الخدمات التي يحتاجونها .[1].

و بناء على ذلك فإن العمل الخيري يشمل هذا الجانب بما يتضمنه من بناء مراكز صحية والمساعدة في بناء مستشفيات خاصة بالفقراء و المحتاجين، و كذلك المختبرات الطبية ، و تجهيز سيارات الإسعاف ،و تقديم الخدمات الطبية المتنوعة و الرعاية الصحية لغير القادرين، و المحتاجين من فئات المجتمع و مقاومة الأمراض المزمنة و الأوبئة و معالجة المدمنين[2].

و لعل من أبرز الخدمات الطبية. هو تطوع الأطباء و الممرضين و المسعفين لإنقاذ حياة المرضى من الخطر، أو التخفيف من آلامهم وأوجاعهم .

وكذلك التبرع بالدم أو التبرع بأحد الأعضاء الحيوية لإنقاذ مرض الفشل الكلوي أو الرئوي ،بالإضافة الى إلقاء محاضرات وندوات تثقيفية في المجال الطبي و الغذائي.

رابعا / المجال الاجتماعي :

حث الإسلام على أهمية القيام بالتكافل الاجتماعي ، لأنه يقضي على الفقرو الجهل و المرض ، فبمساعده الفقراء و المساكين و المحتاجين و تلبية مستلزماتهم الأساسية من مأكل

---

[1]– علياء بنت علي بن بكر فلبمان . مرجع سابق ص 289

[2]– محمد إبراهيم أبو عليان . مرجع سابق ص 78

و مشرب و ملبس يعد من الحاجات الأساسية ، التي يجب أن تكون من أولويات العمل الخيري في بعده الاجتماعي .

و تتركز الخدمات في المجال الاجتماعي على ما يلي :

ت-رعاية الأيتام: فالإسلام اهتم باليتيم اهتماما بالغا من ناحية تربيته و معاملته و الحرص على أمواله و ضمان معيشتة حتى ينشأ عضوا بارزا في المجتمع، و يقوم بمسؤولياته على أحسن وجه .

فقد قال تعالى في شأنه: {فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ } الضحى،الآية 48

و قال صلى الله عليه وسلم : (أنا و كافل اليتيم كهاتين في الجنة و أشار بأصبعيه –يعني السبابة و الابهام–) .

ث-متابعة المدمنين : وذلك بعلاجهم دينيا و تأهيلهم صحيا و متابعتهم معنويا و الحفاظ على وحدة أسرهم من الضياع ، و فتح آفاق التعاون معهم حتى يحسن استغلال فراغهم.

ج- الإصلاح الأسري: و ذلك بإقامة لجان الإصلاح الأسري حيث يقوم بعض المختصين من أهل الشريعة، و علم النفس ،و علم الاجتماع، و التربية، بالاستماع الى مشاكل الأسر لاسيما حديثي عهد بالزواج أو على وشك الطلاق، أو مشاكل مع أبنائهم فيقدمون لهم النصائح في هذا الجانب .

ح- التأهيل للزواج :هناك من الشباب من لا يعرف حقوقه وواجباته ،و لا يعرف كيف يتعامل مع المشكلات التي تواجهه ولا يعرف كيف يتجاور مع زوجته،و كيف يوفق بين والديه و زوجته ، و ينظم وقته ،فزادت مشاكل الطلاق بين الأسر فإقامة دورات تأهيل للزواج تقلل من المشاكل و اليأس و القنوط و تفتح أبواب الأمل للاستمرار في بناء أسرة مستقرة .

خ- المساعدة في إيجاد السكن الملائم للشباب من تأثيث و ترميم ، و توفيره حتى تتم عملية تسهيل الزواج للشباب و العيش الكريم لهم.

د- رعاية الشواذ و المنحرفين : الشذوذ و الانحراف عيب اجتماعي خطير يجب معالجته، و الإسلام عالج هذه الظاهرة بمنع أسبابها و إزالة العوامل التي تؤدي إليها بالتوجيه المستمر ، و إيجاد الجو الصالح و المناخ الملائم في الرفع من مستواهم ماديا و معنويا ، و يعتمد على

صرف فراغهم في نشاطات نافعة كالرياضة و الرحلات و المطالعة و السباحة و الحرف اليدوية .

ذ- رعاية اللقيط: أمر محمود في الشرع لما فيه من إحياء للنفس و إغاثة إنسان .

قال تعالى : {وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا }»سورة المائدة الآية 32

فالإسلام بتشريعه العادل لم يأخذ اللقيط بجريرة والديه لأن المبدأ العام في الشريعة قوله تعالى:

« {وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى }» سورة الإسراء الآية 15

فالمعاملة الحسنة لهذه الفئة يكون المجتمع قد أعد مواطنا صالحا ، يقوم بواجباته و ينهض بأعبائه فلا يشعر بنقص ،و لا تتولد عنده العقد النفسية .

ر- رعاية المعاقين و كبار السن : و يتمثل ذلك في مراكز (مراكز ودورللإيواء مراكز تعليم خاص ،مشاغل خاصة لتأهيل المعاقات ، تأمين الأجهزة الطبية لبعض المعاقين).

-تأمين وجبات إفطار للصائمين في رمضان .

-مساعدة بعض المواطنين في أداء فريضة الحج و تسهيله لهم .

-إقامة الحفلات و المعارض و الأسواق الخيرية [1].

فالعناية بالأرامل و المطلقات و المساكين ، ورعاية المشردين و أسر السجناء واللقطاء و المنحرفين في المجتمع و العمل على إصلاح أحوالهم و إعادة دمجهم في المجتمع ،و بناء دور العجزة و المسنين الذين ليس لهم معيل و اصلاح ذات البين ، و العمل على معالجة الفقر من خلال تقديم المعونات و المساعدات و الحث على الزواج و المساعدة في ذلك لإبعاد المجتمع عن الرذيلة لهو من صميم العمل الخيري المؤدي الى التكافل الاجتماعي .

خامسا / المجال الإغاثي:

يهتم العمل الخيري كذلك بأعمال الإغاثة سواء كان ذلك داخل المجتمعات أوخارجها فتقوم المنظمات والجمعيات الخيرية و الأفراد في هذا المجال بمسح المناطق المتضررة التي تحتاج الى إغاثة، كما تقوم بمهمة الإشراف على صرف مواد الإغاثة، و التأكد من وصولها للمستحقين ، و يقوم بتقديم الخدمات الطبية و الإسعافات الأولية للمتضررين ،من الكوارث

[1]- إعداد مركز رؤية للدراسات الاجتماعية ، الشباب والعمل التطوعي و خدمة المجتمع السعودي -أحداث جدة نموذجا - الرياض ط1 ،سنة 2014م ، ص53

الطبيعية أو الأزمات الناتجة عن موقف الشعوب إزاء أنظمتها السياسية ،و كذا المساعدات التي تقدم للشعوب المستعمرة [1].

إن أبرز عمل إغاثي ما يقدم للشعب الفلسطيني المقاوم المحاصر، و لعل القوافل التي اتجهت الى فلسطين و التي منها قافلة الحرية، أكبر دليل على التضامن و العمل الخيري الإنساني العابر للحدود و ذلك بتقديم المساعدات العينية و الأموال و بناء المستشفيات و المدارس و حفر الآبار.

وكذلك تقديم يد المساعدة للمسلمين في الصومال و الروهينجيا في ماينمار بحفر الآبار و إقامة المخيمات و بناء المشافي .

وأخيرا العمل الإغاثي الجبار المقدم لسوريا و تركيا جراء الزلازل الذي ضرب المنطقة ، و خلف أكثر من 40 ألف قتيل وآلاف الجرحى وأضرار مادية كبيرة في البنية التحتية .فتم تقديم مساعدات كبيرة من قبل المنظمات و الجمعيات الخيرية و الأفراد من شتى أنحاء العالم.

سادسا /المجال البيئي:

الحفاظ على البيئة من التلوث بمختلف أشكاله ،مجال آخر للعمل الخيري وذلك نظرا لتفاقم المشكلات البيئية التي تهدد العالم بكوارث خطيرة نتيجة الاعتداءات المتكررة على الطبيعة ، وتلويث البحر و الجو الناتج من المصانع الضخمة والشركات من مخلفات و نفايات صناعية ضارة بالبيئة أضف إلى ذلك الاعتداءات على الغابات و المساحات الخضراء [2].

فعناية الإسلام بشؤون البيئة و الحفاظ عليها، يأتي من عنايته بالإنسان نفسه، فبقدر صلاحية هذه البيئة للحياة بقدر ما يكون صلاح الإنسان و استقراره ،وبالتالي فإن هذا المجال يتمثل في نشر النظرة الإسلامية للبيئة والسعي للمحافظة عليها ،وذلك من خلال إنشاء مؤسسات و مراكز خيرية هادفة لنشر الوعي البيئي، والقيام بحملات لنظافة البيئة و رعايتها وزراعة الأشجار و مكافحة التصحر و الحفاظ على الثروات الطبيعية و ترشيدها و حسن استغلالها .

---

[1]– صمبة فاطمة، عبلة فطيمة، مرجع سابق ، ص 31

[2]– صمبة فاطمة، عبلة فطيمة مرجع سابق ص 32

فقد قال تعالى حاثا على الحفاظ على البيئة وحمايتها : { كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ } البقرة الآية60

روى الشيخان :عن أنس قال: قال رسول الله صلى الله عليه و سلم: (ما من مسلم يغرس غرسا أو يزرع زرعا فيأكل منه طير أو انسان أو بهيمة إلا كان له به صدقة .)[1].

و في الغرب نجد الكثير من المنظمات التطوعية التي تعنى بالتطوع البيئي كمنظمة السلام الأخضر و منظمات حماية البيئة و مجتمعنا بحاجة إلى زيادة النشاط التطوعي في المجال البيئي .

سابعا / مجال حقوق الإنسان :

الله سبحانه و تعالى كرم الإنسان بقوله: {وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا }الإسراء ،الآية 70. فالدفاع عن حقوق الإنسان المعنوية و المادية هو مجال خصب للعمل الخيري. فاحترام حقوق الانسان يعد علامة على التطور الحضاري ، في حين انتهاك هذه الحقوق دليل على التخلف الحضاري.

فيمكن المساهمة في نشر الوعي الحقوقي بين الناس و تعريفهم بواجباتهم و حقوقهم و تأليف المصنفات في مجال حقوق الإنسان ، و الدفاع عن أية انتهاكات تقع من أي جهة ضد الإنسان و حقوقه المشروعة [2].عن طريق المنظمات و الجمعيات الحقوقية .

---

[1]– صحيح البخاري ،كتاب الزراعة، باب فضل الزرع و الغرس ،حديث رقم 2320.

[2]– ليزا كيفورق سلوكجيا، دور *العمل التطوعي* في تنمية المجتمع - دراسة ميدانية في مدينة حلب -أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السكان ،كلية الاقتصاد ، سوريا ، ص 13

المبحث الثاني / ماهية المجتمع المدني

لم يحظ مفهوم في تاريخ العلوم الإنسانية والاجتماعية باهتمام الباحثين ، كما حظي به مفهوم المجتمع المدني ، ذلك أن هذا المفهوم يبقى من المفاهيم الأكثر إثارة للنقاش والجدل لأن دلالته ليست محدد بعد، ويكتنفها الغموض ،ولما تخويه من مضامين متعددة ،وقد عرف مفهومه تغيرا وتطورا في معناه ودلالاته منذ ظهوره ، ولتحديد أبعاده سنوضح جذوره التاريخية وكذا خصائصه ،والتعرف على أهم مؤسساته وخصائصه .

المطلب الأول / مفهوم المجتمع المدني :

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من المصطلحات المتداولة بكثرة في الأوساط الاجتماعية و السياسية على حد سواء ، فما هو التعريف العلمي لهذا المصطلح ؟

الفرع الأول / التعريف اللغوي :

1/ المجتمع : المجتمع في اللغة : موضع الاجتماع ، و يطلق في اصطلاحنا على الجماعة من الأفراد يجمعهم غرض واحد ، أوعلى الاجتماع الإنساني من جهة ما هو ذو صفات متميزة على صفات الأفراد ...ويطلق لفظ المجتمع بمعنى أخص على المجموع من الأفراد تؤلف بينهم روابط واحدة ، تثبتها الأوضاع و المؤسسات الاجتماعية ، و يكفلها القانون ، أو الرأي العام ، بحيث لا يستطيع الفرد أن يخالفها ، أو ينحرف عنها إلا إذا عرض نفسه للعقاب، أو السخط أو اللوم ، كأن للأحوال الاجتماعية سلطانا على الفرد فلا يكاد يحدث نفسه بمخالفة ، ولا تختلج في ضميره انحراف ، إلا والناس منكرون عليه ذلك ويطلق لفظ

المجتمع على الاجتماع في الأسرة أو القرية ، أو القبيلة أو المدنية المعمورة تقول المجتمع القروي . أو القبلي ، أو المدني ، أو الصناعي . أو الزراعي [1].

2/ المدني : المدني هو المنسوب إلى المدينة (cité) أو إلى الناس الذين يعيشون في المدينة فالواجبات المدنية (Devoirs, civiques) هي الواجبات التي ينبغي لجميع المواطنين أن يتقيدوا بها ، و من قبيل ذلك أيضا قولنا الفضائل المدنية (Vertus civiques) ، و التعليم المدني (Instruction civiques) ، و القانون المدني (Droit civil) ، و الزواج المدني (mariage civil) ، و المسؤولية المدنية (Responsabilité civile) [2].

الفرع الثاني/ التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني :

عرفه الأستاذ : امحند برقوق بقوله" هومجمل التنظيمات والجمعيات الوظيفية ،غير السياسية النشطة و المبادرة المستقلة و الهادفة لتحقيق الصالح العام في المجتمع" المشروعة[3].

و يعرفه برتراند بادي بأنه " كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكن من الخيرات و المنافع دون تدخل أو وساطة من الدولة " [4].

و يعرفه والزر welzer بأنه " ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجديدة ، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلا اجتماعيا يتواصلون فيه و يرتبطون ببعضهم البعض ، بغض النظر عن ماهية هذا الشكل

---

[1]- **جميل صليبا** ، المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والانجليزية واللاتينية، دار الكتاب اللبناني ، بيروت- لبنان د ط 1982م ، ج 2 ، ص345 - ص 346

[2]- جميل صليبا،مرجع سابق،ص360

[3]- امحند برقوق ، دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: مقاربة في الحسبة الديمقراطية ، العالم الاستراتيجي ، مركز الشعب للدراسات الاستراتجية ، العدد 8، جانفي 2009 ، ص 2 .

[4]- B .Bertrand , sociologie politique , Presses universitaires , Paris , France. 1997.

الاجتماعي سواء كان جماعة أو نقابة ...الخ ، في إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل تحقيق هدف واحد سام ألا وهو حب الاجتماع الإنساني " [1].

الملاحظ في التعريفات السابقة أنها لا تعد الأحزاب السياسية جزءا من المجتمع المدني و نشيرهنا إلى وجود من يعد الأحزاب السياسية جزءا منه ، و نذكرفي ذلك تعريفين الأول : تعريف المديني حيث يقول " المجتمع المدني هو مجتمع التعدد و الاختلاف و التعارض و التناقض و مؤسساته من أحزاب سياسية ، و نقابات ، و مجالس نيابية ، و صحافة ، و وسائل إعلام قائمة على ركيزة التعدد و الاختلاف و التعارض و التناقض" . [2]

و أما التعريف الثاني فللأستاذ سعد الدين إبراهيم حيث عرفه بأنه " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة بقيم و معايير الاحترام و التآخي و التسامح و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف و تشمل تنظيمات المجتمع المدني كلا من الجمعيات و الروابط و النقابات و الأحزاب و الأندية ، أي كل ما هو غير حكومي و كل ما هو غير عائلي أو أرثي " [3].

والتعريف الذي نختاره ، و الذي اتفقت عليه العديد من الدراسات الأكاديمية و الجامعية هو الذي يعتبر المجتمع المدني " مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة ، التي تملأ المجال العام بين الأسرة و الدولة ، هذه التنظيمات التطوعية الحرة تنشأ لتحقيق مصالح أفرادها أو لتقديم خدمات للمواطنين ، أو ممارسة أنشطة إنسانية متنوعة و تلتزم في وجودها و نشاطها

---

[1]– أحمد حسن حسين : الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني ، دار الثقافة للنشر ، القاهرة ، مصر، د ط سنة 2000 ، ص50–51

[2]– توفيق المدني : المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي ، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، د ط ، 1997 ، ص105 .

[3]– أماني قنديل : تطور المجتمع المدني في مصر ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، دولة كويت ، المجلد 27 ، العدد 03 ، 1999 ، ص97 .

بقيم و معايير الاحترام و التراضي و التسامح و المشاركة و الإدارة السلمية للتنوع و الاختلاف "[1].

و هو التعريف الأقرب في نظرنا إلى حقيقة المجتمع المدني ، كونه يتفق مع مبادئ و مميزات و خصائص المجتمع المدني و لا يخالفها .

المطلب الثاني/ نشأة وتطور مصطلح المجتمع المدني:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني من المفاهيم التي تساهم في صناعة التغيير السياسي والاجتماعي و الثقافي ، و قد ارتبط هذا المفهوم بتجربة تاريخية و حاضنة ثقافية بعينها و هي البيئة الغربية الأوروبية، و لكن هذا لا ينفي أن مختلف المجتمعات ساهمت هي أيضا في نحو المفهوم و مدلولاته المعرفية بشكل معين، فالمجتمع الإسلامي أوجد المؤسسة الوقفية التي هي مفهوم للمجتمع المدني بثقافة و خصوصية محلية، الأمر الذي ساهم في زيادة ثراء المفهوم.

الفرع الأول / نشأة المفهوم في الفكر السياسي الغربي:

نضج مفهوم المجتمع المدني في الغرب على يد الفيلسوف اليوناني أرسطو طاليس ، الذي دعا إلى تكوين مجتمع سياسي برلماني تسوده حرية التعبير عن الرأي، ويقوم بتشريع القوانين لحماية النخب في المجتمع ، وهم المواطنون الأحرار دون النساء والأطفال والأجانب . [2]

أ/ السياق التاريخي لظهور المجتمع المدني في أوروبا

ارتبطت نشأة المجتمع المدني في السياق الأوروبي بتطور وتغلغل اقتصاد السوق الرأسمالي، الذي يقوم على الحرية والمبادئ والمساواة، وتفكك علاقات المجتمعية الأولية بفعل صعود فئات اجتماعية اقتصادية و سياسية جديدة تحاول التجمع في منظمات جديدة لحماية مصالحها و مواجهة القوة التقليدية المناهضة التي توظف سلطة الدولة و إيديولوجية الكنيسة.

---

[1]– عبد الغفار شكر : المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية ، سلسلة الحوارات القرن الجديد ، دار الفكر ، دمشق ط1 ، 2003 ، ص43 .

[2]– بلال أمين زين الدين : منظمات المجتمع المدني في الدول العربية والغربية. دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. 2014 .

و تشير معظم الدراسات والبحوث إلى أن المجتمع المدني مفهوم حديث ارتبط بدراسات عصر النهضة و التنوير الأوروبيين في النصف الثاني من القرن السابع عشر.

و بالعودة للإرهاصات الأولى للمفهوم نورد المحطات التالية استنادا لأفكار مجموعة من الباحثين كانت لهم البصمة في ضبط مضمونه المعرفي.

ب/ المفهوم عند فلاسفة العقد الاجتماعي

أهم ما حاولت نظرية العقد الاجتماعي القيام به هو نقد وتجاوز نظرية الحق الإلهي للملوك التي تستمد مشروعيتها من حقل القداسة (الدين والمؤسسة و الكنيسة) و التوقف عن الاحتكام إلى قانون الحق الطبيعي الذي يتأسس على مبدأي القوة والشهوة، حيث لا يحضر على الشخص إلا الأشياء التي لا يرغب فيها أو لا يستطيع القيام بها.

و الأطروحة الأساسية التي تدافع عنها نظرية التعاقد هي أن انتقال المجتمعات من حالة الطبيعية كيفما كانت الفرضيات الفلسفية الواصفة لها إلى حالة المجتمع أو الثقافة أو الدولة تتم بموجب اتفاق حر و إرادي بين الناس .

تبلور المفهوم للمرة الأولى في صيغته الاصطلاحية السياسية في سياق نظرية العقد الاجتماعي ، حيث كان مرادفا للمجتمع السياسي المؤسس على التعاقد الاجتماعي.

و في سياق فلسفة العقد الاجتماعي اعتبر المجتمع المدني كل تجمع بشري خرج من حالة الفطرة الطبيعية إلى حالة المدنية ، التي تتمثل بوجود هيئة سياسية قائمة على اتفاق تعاقدي ، وبهذا المعنى كان المجتمع المدني هو المجتمع المنظم تنظيما سياسيا ، يضم المجتمع و الدولة معا، و لا تمييز بينهما .

ب-1 توماس هوبز و سسبينوزا :

ينطلق هوبز من نظرية أن الحياة الطبيعية كانت حالة حرب يسودها العنف ، وأن رغبات البشر وشهواتهم أشد من التزام العقل بقانون الطبيعية [1] ، الذي يبقى الأساس لكل التزام مدني وسياسي أخلاقي و ديني .

---

[1]- علاق جميلة : نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر السياسي ، مجلة الناقة للدراسات السياسية ، بسكرة الجزائر، م4 ،م 4 ، 2002 ، ص147-148 .

ولما تعذرت الحياة على هذا النحو، حيث الأفراد في حالة الطبيعة في حرب مستمرة تصور هوبز المخرج في عقد اجتماعي يتم بمقتضاه تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لفائدة الحاكم الذي يوفر لهم الأمن ويحمي أموالهم وممتلكاتهم .

ب-2 جون لوك

يعتبر المنظرالحقيقي للديمقراطية الليبيرالية ، ينطلق من حفظ الملكية الخاصة إلى تأسيس المجتمع المدني ، يشدد على عدم شرعية السلطة المطلقة ، ويؤكد على الحقوق الطبيعية من قبيل حق الملكية الخاصة ، الحق في مقاومة الطغيان والتأكيد على مبدأ فصل السلطة التشريعية عن التنفيذية ضمانا للحرية . [1]

يتمسك جون لوك بأن حالة الطبيعية محكومة بقوانين الطبيعة ، التي تعلم البشر أنهم مستقلون و متساوون ،يعيشون في سلام دائم في ظل قناعتهم بعدم إلحاق الضرربالآخرين لا في حياتهم ولا حرياتهم و لا ممتلكاتهم طالما أنهم جميعا مستقلون و متساوون[2] ، لكن كان الأمل يحذوهم لوضع اجتماعي أفضل منظم مدنيا وسياسيا فكان العقد بين الأفراد والحاكم يضمن حقوقهم وحرياتهم و يصون مواطنتهم فهم ليسوا عبيدا .

ب-3 جون جاك روس ارجع عملية الانتقال من حالة طبيعية إلى حالة الاجتماع الإنساني إلى تملك الغريزة ، فالأفراد يعيشون في عزلة مطلقة أما المجتمع المدني فيتشكل على يد أفراد أحرار بالطبيعية و أخلاقيون بالقوة ، وما يمكنهم من تجاوز انعزالهم هو رغبتهم في الأمان وميلهم للتعاطف . [3]

فالمجتمع الوليد عن فكرة العقد يحقق الانتقال من حالة الطبيعة ، ليجعل الإنسان الطبيعي بشرا كامل الإنسانية إلى المجتمع المدني الذي لا يخضع لأي نظام إلهي، أو لنظام فرضية الطبيعة وباعتباره رابطة أخلاقية تدفع الأفراد الذين يشاركون على نحو كامل في الحياة

---

[1]- فريال حسن خليفة : المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، د ط ، 2004، ص18

[2]- عبد الجليل أبو المجد : مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي، إفريقيا الشرق ، المغرب ، ط1، 2010 ، ص28.

[3]- عبد الجليل أبو المجد مرجع سابق ، ص 29 .

السياسية للجماعة. فالمجتمع المدني حسب تصوره نقيض للمجتمع الديني ، بينما يشكل المجتمع المدني مع المجتمع اللائكي شيئا واحدا . [1]

وعليه ظل ميلاد المجتمع المدني حسب فلسفة العقد الاجتماعي مقترنا بمبدأ التملك ما يعني تفاوت بين البشر و بالتالي ظهور الشر والفساد ، فكان لازما اللجوء إلى العقد .

و نلخص اعتمادا على ما سبق إلى أن المجتمع المدني هو ذلك المجال الاقتصادي للمصالح الخاصة بحيث : [2]

– يظهر كل فرد باعتباره ذاتا مستقلة عن الذوات الأخرى ، تبحث عن صالحها الخاص في مواجهة الإرادات الأخرى .

– هو ميدان المنافسة الحرة بين الذوات الأنانية التي يبحث كل منها عن إثبات حاجاته الخاصة .

– لا يعرف المراتب الاجتماعية، ولا التدرج الاجتماعي ، تركيبته الداخلية لا تعرف السيطرة ولا التبعية ، فالعلاقات داخله ليست بين قوى اجتماعية أو طبقات بل بين أفراد أحرار متساوون .

– وعلى ارتباط تطور المجتمع المدني بالحضارة الغربية ، و مع أن صيغته الاصطلاحية جاءت في خضم فلسفة العقد الاجتماعي ، لكن ذلك لا ينفي كلاسيكيته التي تعود إلى الفلسفتين اليونانية والرومانية .

بالنسبة للوك و هوبز : المجتمع المدني أو المتمدن يعكس مناخ المؤسسات التي تؤسسها الدولة لمنع انتشار العنف واللااستقرار ، فهو يعكس مناخا تفاعليا ، وخارج هذا الإطار مزال المجتمع يعيش حالة الطبيعة و الفوضى ، بينما يسود داخله السلام ، الأمن والثروة ، فحدده هوبز بأنه المجتمع المنظم سياسيا على طريقة دولة القائمة على فكرة التعاقد ، وفي حيز الحكومة تصنع القوانين المدنية ، التي ينبغي على المواطنين الالتزام بها ،

---

[1]– جون اهرنبرغ : المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة : ترجمة : علي حاكم صالح ، حسن ناظم ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ط1، 2008 ، ص 290 .

[2]– حسن قرنفل : المجتمع المدني والنخبة السياسية: إقصاء أم تكامل ، افريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، د ط ، 1997 ص 53 .

وبالتالي فالمجتمع المدني لا يمكن أن تقوم له قائمة في غياب سلطة الدولة ، حيث يتشكل ويصان ضمن إطار ذات السلطة . [1]

أما جون لوك : فميزه عن الدولة دون أن يلغي تماما الروابط القائمة بينهما ، حيث يبقى المجتمع المدني المحرك الأساسي لتحقيق التوازن الأكبر في المجتمع ، وفر للناس للمرة الأولى إمكانية تنظيم حياة حرة مستقلة .

فالبشر كائنات اجتماعية قادرة على العيش معا ، دون الحاجة للسلطة القاهرة التي تحدث عنها هوبز، ما يجعل الحاجة للمجتمع المدني أمرا ضروريا. [2]

وبالتالي اعتبرت إسهامات نظرية العقد الاجتماعي ، وما ترتب عنها من جدل وخلاف من مصادر التراكم المعرفي والنظري ، الذي أدى إلى ظهور مصطلح المجتمع المدني في سياق رد فعل على النظام القائم آنذاك والأسس التي بني عليها .

الفرع الثاني / المفهوم في الفكر السياسي الحديث والمعاصر:

أخذ المجتمع المدني معنى مغايرا في القرن الثامن عشر، وهو الوسيط بين مؤسسات الدولة وبقية المجتمع .

1- المجتمع المدني عند هيجل

نظر فريدريك هيجل للمجتمع المدني على أنه ذلك الحيز الاجتماعي والأخلاقي الواقع بين الأسرة و الدولة ، و مؤسساته ضرورة بشرية لا غنى عنها . يشتمل على أفراد يتنافسون من أجل مصالحهم الخاصة لتحقيق حاجتهم المادية. [3]

وبالتالي هو ذلك التنظيم الذي يستهدف حيز الفراغ الاجتماعي والاقتصادي بين الدولة ومؤسساتها الحكومية من جهة ، و الأسرة من جهة أخرى ، مستعينا بمؤسسات وسيطة أطلق عليها التعاونية الأهلية .

---

[1]- امحند برقوق ، مرجع سابق ، ص 2 .

[2]- جون اهرنبرغ ، مرجع سابق ، ص 149 .

[3]- رضوان زيادة : تحديات الاصلاح في العالم العربي ، (العولمة ، الحداثة ، الهوية ، الإسلام) ، مركز الراية للتنمية الفكرية ، دمشق ،ط1، 2006 ، ص 124.

المجتمع المدني عنده مخالف لأفكار التمدن عند لوك وبودان ، فهو مجتمع الحاجة والأنانية والمصالح الضيقة الخاصة ، لذا يبقى بحاجة مستمرة للرقابة الدائمة من طرف الدولة ، هذه الأخيرة وظيفتها الأساسية الحفاظ على حركية المجتمع و حماية مصالحه وتوجيه أنشطته ، ففي غياب الدولة لا توجد حرية ، وهي قيمة لا يجدها الفرد لا في العائلة ولا في المجتمع المدني ، إنما ضمن إطار الدولة فقط . [1]

2- المجتمع المدني عند ماركس

أما كارل ماركس فبني مفهومه للمجتمع المدني على انتقاد التصور الهيجلي حول الدولة والمجتمع المدني ، و هو ما قاده إلى صياغة البيان الشيوعي عام 1848 ، فهو قائم على مفاهيم وسائل الانتاج ، الصراع الطبقي و الخطورة التي تنطوي عليها الرأس المالية .

و قدم ماركس قراءة مزدوجة للمجتمع المدني ، فهو من جهة الفضاء الذي تجتمع فيه كل العلاقات والروابط المادية القائمة بين الأفراد في سياق مرحلة تاريخية محددة من مراحل تطور قوى الإنتاج ، ومن جهة ثانية يمثل مجالا لتضارب المصالح الاقتصادية في إطار القيم البورجوازية و الحياة الاجتماعية (1) ، إذن هو مجتمع مدني اقتصادي .

3- المجتمع المدني عند غراميشي

كان غراميشي مهتما بالجوانب غير الاقتصادية للمجتمع المدني ، فهو بالنسبة له كينونة منفصلة ليس على الجهاز القسري للدولة فحسب ، إنما أيضا عن المؤسسات الاقتصادية للمجتمع ، مركزه هو الميدان الذي يتم فيه دعم ومنازعة فرص الهيمنة ، يمثل المؤسسات الثقافية و الاجتماعية والأنشطة المجتمعية . [2]

عبر عن المجتمع المدني باعتباره جزءا من البنية الفوقية ، التي يميز فيها بين المجتمع لمدني الذي يعبر عن جملة مؤسسات ، على غرار كنيسة،الصحافة ، والأدب والنقابات ، و المجتمع السياسي أو الوظيفية القيادية التي تعبر عنها الدولة .

---

[1]- عبد الجليل أبو المجد ، مرجع سابق ، ص 39 .

[2]- عبد العزيز بوودن : " بعض مفاهيم المجتمع المدني وآليات تفعيله " في : المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر، اشراف فضيل دليو، قسنطينة : مخبر علم اجتماع الاتصال للبحث والترجمة ، 2015 ، ص 30.

وظيفة الأول (المجتمع المدني) الهيمنة عن طريق الثقافة و الإيديولوجيا ، يضطلع بها المثقفون.

وظيفة الثاني (المجتمع السياسي) السيطرة والإكراه ، تضطلع بها الدولة والسلطة القضائية بواسطة القوة والتهديد بالقوة .

حيث يصبح المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي مثلما يعتقد ماركس و هيجل بل فضاء للتنافس الإيديولوجي [1] ، حيث لا يمثل العلاقات المادية فحسب ، بل حتى الثقافية والروحية .

4- المجتمع المدني عند دي توكفيل

اعتبر أليكسيس دي توكفيل المجتمع المدني السلسلة اللامتناهية من الجمعيات و النوادي التي تجذب المواطنين بكل عفوية ، كما أكد على دور الروابط والجمعيات الاجتماعية في تشكيل المجتمع المدني .

إذ هي بمثابة مدارس تلقن المواطن قيم المحافظة على الحقوق والواجبات و الترابط المجتمعي ، ما يميزها عن الأحزاب السياسية (الجمعيات السياسية) ، ويؤكد حرص الدولة على عدم منع المواطنين من تأسيس هذه الجمعيات ، حتى لا تقتل فيهم روح الميل للتجمع والتكتل . [2]

يتضح من خلال هذا المسح البسيط مدى تباين في رصد مضمون الظاهرة وتداعياتها لاختلاف الحقب التاريخية ، والأدوات المنهجية والخلفيات الإيدولوجية و العملية .

الفرع الثالث /: المفهوم في الفكر العربي الإسلامي:

لم يكن مفهوم المجتمع المدني أحد المفاهيم المتداولة في خطاب النظري السياسي أو الأيديولوجي العربي يساري كان أم إسلامي ، و إنما جار التعرف عليه عبر الاهتمام المتزايد الذي لاقته كتابات غرامشي في الساحة العربية بداية من سبعينيات القرن الماضي وقد أرجع علي الكنز تداول مصطلح المجتمع المدني في بلدان المغرب إلى أواخر السبعينيات ، حيث

---

[1]- كريشان كومار: حول مصطلح المجتمع المدني : مذكرة إضافية على مفهوم المجتمع المدني و ميادينه ، ترجمة : عدنان جرجس ، الثقافة العالمية ، الكويت ، العدد 107، يوليو 2001 ، ص 35 .

[2]- رضوان زيادة ، مرجع سابق ، ص 126

قال : " إن قضية المجتمع المدني كموضوع مركزي للتفكير ظهرت في المناقشات أواخر السبعينيات في بلدان المغرب قبل المشرق ، وبصفة مفارقة في أوساط اليسار أكثر من أواسط البورجوازية الليبرالية ، ولم يتوسع هذا النشاط في أوساط أخرى وفي عموم العالم العربي إلا في فترة لاحقة "[1] ، و السبب في ذلك يعود لكون قضايا المجتمع المدني كانت قضايا ثانوية إذا ما قورنت بقضايا الاستقلال الوطني .

يتضح من خلال المسح البسيط الذي قمنا به حول نشأة المصطلح وتطوره :

– أنه من المتفق عليه في كتابات المفكرين أن المجتمع المدني ، ظهر في الغرب مع نشأة الدولة الليبرالية ، تزامنا مع الانتقال من مرحلة الإقطاع أين تم الاعتراف بالحقوق و الحريات الملكية الخاصة و العلمانية ، كما احتضنته العديد من الكتابات الفلسفية للفكر التنويري .

– لابد من التمييز في المقام الأول بين المجتمع المدني كمصطلح و كظاهرة ، أما الظاهرة فتعود إرهاصاتها إلى الفكر اليوناني ، و قد تمتد لأبعد من ذلك ، أما المصطلح فتبلور لأول مرة في سياق فلسفة العقد الاجتماعي ، التي كان لها بالغ الأثر في تبلور الظاهرة و بعض أبعادها .

– يتضح لنا مدى التباين في رصد مضمون الظاهرة و تداعياتها ، لاختلاف الحقب التاريخية الأدوات المنهجية و الخلفيات الإيديولوجية و العلمية للباحثين و المفكرين.

– كان و لازال مفهوم المجتمع المدني يبنى على الاعتراف بالحقوق الليبرالية ، و إقرار الحريات التي تشكل ضمانا للعمل التطوعي المبادر و الحر، علاوة على التمحور حول الفرد و الإيمان بطاقاته و قدراته المبدعة و الخلاقة .

المطلب الثالث/ مؤسسات وخصائص المجتمع المدني:

يحوز موضوع المجتمع المدني و العمل الجمعوي على مساحة كبيرة من الاهتمام على المستوى الدولي ، لما يقوم به من أعمال نبيلة لفائدة مستحقيها ، بل لقد أصبح المجتمع المدني يمثل الركيزة الثالثة في الدول المتقدمة إلى جانب السلطة و الاقتصاد ، و هذا نتيجة الوعي المتزايد بأهمية المجتمع المدني في عملية التنمية و التغيير الاجتماعي ، و تعتبر الجزائر واحدة من البلدان التي اهتمت بالمجتمع المدني و فتحت المجال أمام إنشاء الجمعيات

[1]– عبد العزيز بوودن ، مرجع سابق ، ص 31.

بمختلف أشكالها ، و سنتطرق في هذا المطلب إلى ذكر أهم مؤسسات المجتمع المدني و خصائصه .

الفرع الأول / مؤسسات المجتمع المدني :

1- الأحزاب السياسية :

يقدم البعض تعريفا للأحزاب في إطار ما تكرسه من حقوق و حريات سياسية للأفراد و تمكينهم من ممارستها ، " مجموعة من الناس اتحدت لتحقيق مصلحة الوطن عن طريق الجهود المشتركة و على أساس المبادئ الخاصة التي اتفقوا عليها " . [1]

و الحزب بهذا التعريف قوة مدنية طوعية تعمل على تعبئة الرأي العام للتأثير على السلطة من خلال دورها الرقابي ، و يتكون من أشخاص منظمين حول أفكار سياسية ، و يشكل حيزا وسيطا بين الدولة و المجتمع و عنصرا حيويا لهما تساعد الأحزاب السياسية على فهم التركيبة الاجتماعية و الاقتصادية للمجتمع و العلاقات بين مختلف القوى ، و الايديولوجيات السائدة ، و أساليب العمل السياسي و الحد من سلطة الدولة.

كما تعمل على نقل المطالب و الخيارات إلى صناع القرار و تمكينهم من تشكيل نظرة شاملة حول البيئة الاجتماعية ، و تدفعهم إلى ترتيب الأولويات و متطلبات السياسة العامة المراد اتخاذها ، و بذلك فإن قوة المجتمع المدني تستمد من ديناميكية الأحزاب السياسية كمنظمات رئيسية داعمة لتنمية الرأي العام تجاه مختلف القضايا " . [2]

و هناك اتجاهين بشأن عد الأحزاب السياسية من بنية المجتمع المدني ، اتجاه يعتبر أنها ضمن بنية المجتمع المدني ، و الاتجاه الآخر يستبد ذلك .

الاتجاه الأول : يعد الأحزاب السياسية مكونا رئيسيا ضمن الإطار الكلي للمجتمع المدني لأنه يحتوي على غالبية شروطه ، فهي مؤسسات طوعية تخدم أهدافا عامة في مواجهة سلطة

---

[1]- عبد الغني بسيوني عبد الله : الأحزاب السياسية ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة بيروت ، لبنان ، مجلد 1 ،ع1 جوان 1996، ص 42 .

[2]- الطيب بلوصيف : المجتمع المدني و الدولة ، دراسة سوسيو سياسة ، أطروحة دكتوراه ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم الإسلامية ، 2012-2013 ، ص69ص

الدولة ، و التمكين من المشاركة السياسية ، و حلقة الوصل بين المواطن و هندسة السياسات العامة ، و من أهم الوسائل المتاحة للمساءلة ، و استقلاليتها عن مؤسسة الدولة جعلتها تشكل العمود الفقري لأي حراك اجتماعي إلى جانب المنظمات التي تقع خارج المؤسسة الرسمية ، و هي بذلك ضرورية لبناء مجتمع مدني بتعبيراته السياسية و الثقافية و الاقتصادية و الاجتماعية ، بعيدا عن المؤثرات التي تعمل على إقصاء المجتمع المدني من أي نشاط حقيقي .

الاتجاه الثاني : يؤكد على أن ميزة المجتمع المدني لا تكمن فقط في استقلاليته عن الدولة و إنما استقلاليته عن المجتمع السياسي " النظام السياسي و النظام الحزبي " و بذلك لا يمكن تصنيفها ضمن مكونات المجتمع المدني حتى ولو كانت عمليا لا تشارك في السلطة حيث تشارك في صياغة سياساتها – الاختيار أو الإكراه – إضافة إلى أنها تسعى للوصول إلى السلطة ، و هذه الميزة من شأنها إسقاط خاصية الإرادية و الطوعية . [1]

2- النقابات المهنية و العمالية :

يضم المجتمع المدني تشكيلات عديدة منها النقابات العمالية و المهنية و اتحادات رجال الأعمال و اتحادات الفلاحين و الجمعيات الأهلية و الخيرية ، و غيرها من التنظيمات يقوم بعضها من أجل دافع فئوي خاص ، و تشكل قطبا قائما بذاته و سلطة اجتماعية في مواجهة السلطة تستوعب في أهدافها المطالب المشتركة ، و تحتل حيزا اجتماعيا واسعا ، و سندا أساسيا في سياسات الحكومة الاقتصادية و الاجتماعية التي تمثل جزءا كبيرا من مصالح أعضائها ، و هي بذلك ركيزة أساسية في المجتمع المدني و أكبر فضاء خارج هياكل الدولة لكونها حركة مؤطرة لمجمل القوى الاجتماعية لتحكمها في العملية الإنتاجية ، و تتمتع ببعد إقليمي و بعلاقات خارجية مع التنظيمات المماثلة على الصعيد العالمي مما يزيد قوة و دعما . [2]

---

[1]- ناصر الشيخ علي : دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية ، أطروحة ماجستر، التخطيط و التنمية السياسية ، جامعة النجاح الوطنية فلسطين ، كلية دراسات العليا، 2008 ، ص 16 .

[2]- الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص 71.

وتشكل النقابة روح المجتمع المدني ، والإطار المنظم للطبقة العاملة ، و تستند في تعيين حدودها إلى المتغيرات المهنية و الاقتصادية ، انطلاقا من موقعها ، و تشكل تكتلات في مواجهة سياسة الحكومة وفق استراتيجيات محددة تفترض استخدام وسائل ضغط لإقامة علاقة مستقلة عن الحكومة في إطار تحقيق العدالة الاجتماعية و المحافظة على الحقوق المكتسبة .

3- الجمعيات و الاتحادات

تعد من أهم تشكيلات المجتمع المدني و تشير في مجملها إلى دور مجموعة من الفاعلين في العملية التنموية ، تعبرعن فكرة مشتركة ضمن حدود واضحة وفقا للمتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية في إطار الاستجابة لاحتياجات المجتمع ، وتمتاز بالشفافية و بهيكلة تنظيمية ، ومستقلة ينشئها الأفراد في المجتمعات الديمقراطية ، يساعدون عن طريقها الحكومة عن طريق مشاركتها في تقديم الخدمات في المجالات المختلفة التي تهتم بها خاصة مجالات الرعاية . [1]

و تعتبر نواة رئيسية للتنظيم الاجتماعي لتنوع اختصاصاتها و مساهماتها في مجمل النشاطات التي تمس المجتمع ، و من بين وظائفها المهمة أنها تنشر مبدأ التطوع الذي ينصرف لكل أنواع الأنشطة الاجتماعية و الخدمات الإنسانية بين الطابع الخيري و الإنساني و بين التي تهتم بشرائح اجتماعية محددة (الشباب- المرأة - المسنين - المعوقين ...الخ) وأصبحت بذلك من الحركات الاجتماعية الفاعلة لما لها من دور في العلاقات التكاملية مع منظمات المجتمع المدني الأخرى ، و لما تضطلع به من مسؤوليات متزايدة .

و في المنطقة العربية تشكل الجمعيات العمود الفقري للمجتمع المدني حيث شهدت نموا غير مسبوق في الآونة الأخيرة نتيجة تغيرات عديدة سياسية و اقتصادية و اجتماعية و تبلورت في شكل قوى اجتماعية و سياسية جديدة حاولت أن تقود العمل المنظم و تشغل بذلك الفراغ الذي أحدثه تراجع الأحزاب السياسية . [2]

---

[1]- إبراهيم حسن توفيق : النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط1، 2005 ، ص 170 .

[2]- مارتينا فيشر : المجتمع المدني و معالجة النزاعات : التجاذبات و الإمكانيات و التحديات ، ترجمة : يوسف حجازي مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات ، د ط ، 2009 ، ص 4 .

هذه أهم مؤسسات المجتمع المدني ، كما يعد من مؤسساته النوادي الرياضية و الاجتماعية الصحافة الحرة و أجهزة الإعلام و النشر ، مراكز الشباب و الاتحادات الطلابية ، نوادي هيئة التدريس بالجامعات ، مراكز البحوث و الدراسات و الجمعيات الثقافية ، الغرف التجارية و الصناعية و جماعات رجال الأعمال ... الخ

الفرع الثاني / خصائص المجتمع المدني :

اعتمادا على تعريفات المجتمع المدني سالفة الذكر يمكننا استنتاج العديد من الأهداف النبيلة التي لأجلها يتم تكوين مجتمع مدني متحضر، مقوماته الجوهرية تصب في هدف الارتقاء بالمجتمع و الأفراد تحت ظل عاملين أساسيين هما : الديمقراطية والسلم لذلك فإن تحقيق تلك الأهداف السامية لن يتأتّى إلاّ إذا تميز المجتمع المدني بخصائص معينة .

1 –الطّوعية : يأتي هذا المفهوم من كلمة التطوع أو الطّواعية ، ليدل ذلك على أن هذه التنظيمات بكل ما تحمله من أهداف وقيم، إنما جاءت بناء فقط على رغبة أصحابها المشتركة و ذلك بكامل حرياتهم و إرادتهم في القيام بتلك النشاطات، بعيدا كل البعد عن أي شكل من أشكال الضغط الخارجي ، بما في ذلك إمكانية أنها قد تكون فُرضت من طرف جهة معينة أو تنفيذا لأوامر الجهة الحاكمة أو حتى ذوو النفوذ . [1]

عادة ما يكون ذلك ناتجا عن إحساس أولئك الأفراد بغريزة انتمائهم لذات المجتمع ،حيث يتأثّرون سلبا و إيجابا بكل أحداثه، الأمر الذي يولّد لديهم الإحساس بالمسؤولية تجاهه و بالتالي الرغبة في خلق طريقة فعالة، يسهمون من خلالها في الدفاع عنه بعيدا عن أي ضغوطات سياسية ، خدمة للصالح العام و التوصل في نهاية المطاف إلى تحقيق نتائج إيجابية بعد تحيين العمل المشترك و عودته بالفائدة على المجتمع ككل .

2 –عدم الانتماء إلى السلطة الحاكمة : و القصد بذلك أن تكون تتميز بالاستقلالية التامة عن الدولة وأن لا تسخر لها لا من قريب ولا من بعيد في خدمة أهدافها السياسية لذلك تسمى

---

[1]– العربي عودة، إسهام الإعلام في ترقية المجتمع المدني –دراسة التجربة الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية– مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2013/2012 ص26.

جمعيات المجتمع المدني في الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة بالمنظّمات غير الحكومية ويختصر اسمها بـ: (O.N.G) . [1]

وتجدر الإشارة إلى أن استقلاليةّ المجتمع المدني عن الدولة لا يقابلها بتاتا مفهوم النقيض أو الخصم و إنما المغزى من ذلك أن علاقته بها لا يجب أن تكون مبنية على التبعية ، إذ في أحيان كثيرة لا بد و أن تكون هناك علاقة شراكة و تعاون بين الجهتين و هذا الأسلوب لن يتأتّى إلاّ في وسط ديمقراطي ، أي أن تكون الدولة في حد ذاتها تتمتع بالديمقراطية وأن يكون شعارها الشفافية و يكون الشعب مصدر السلطات و الكل منطو تحت سيادة القانون، أما إذاُ كان عكس ذلك ، فإن المجتمع المدني إن وجد سيمثل قوة معارضة ، الأمر الذي قد يزيد في أحيان كثيرة من تأزم الأمور داخل المجتمع .

3 –التنظيـــــم : معروف أن هيئات المجتمع المدني تتأسس بناء على حرية أفراد معينين غاياتهم تقديم الخدمات النفعية للمجتمع الذي ينتمون إليه كما سبق و أشرنا، إلاّ أن ذلك لا يعني أو يشير إلى وجود العشوائية في بنائها أو القيام بمهامها ، بل هي تخضع إلى قوانين معينة تفتح لها المجال في حرية التّأسيس من جهة و تخضع لها في المهام المنوطة بها من جهة أخرى .

4 – خدمة الصالح العام : وهو الهدف الرئيسي الذي لأجله تنشأ و تتأسس هيئات المجتمع المدني ، إذ يجب أن تجعل كل خدماتها لفائدة المجتمع و إن لم تكن لكله ، فلا يجب أن يقل عن فئة معينة تستهدفها هذه المنظّمات من حيث تقديم مختلف الخدمات الإنسانية والاجتماعية، تخدمها في جانب معين أو عدة جوانب، ، فبإمكانه أن يعمل مثلا على رعاية أشخاص معاقين أو معوزين أو أن يهتم بالطفولة ويحميها من كل الأخطار الاجتماعية التي قد يكون لها انعكاسات سلبية في كبرهم و بالأخص في مرحلة مراهقتهم و شبابهم، أن يحارب الأمية و يعمل على نشر العلم داخل أوساط معينة ، كتلك الأوساط الريفية المعروفة بعدم

[1]– الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص 76 .

تبنيها لفكرة التّعليم و حتى التهميش وأيضا المحافظة على القوة الشبابية من خلال متابعة تطلّعات الشباب و مساعدتهم قدر الإمكان على تحقيق آمالهم خاصة من خلال خلق مناصب شغل لهم حتى يكونوا هم أيضا عناصر فاعلة في المجتمع ، إلى جانب الدفاع عن حقوق الإنسان و نشر قيم المواطنة و محاربة كل أشكال التهميش الاجتماعي والفقر قدر الإمكان. [1]

و تبقى المجالات عديدة و متنوعة التي بإمكان المجتمع المدني الاشتغال بها في دفع وتيرة التنمية الاجتماعية إلى الأمام و الارتقاء بكل مستوياته و أن يكونّ بعيدا كل البعد في ذلك عن السعي وراء المصالح الذاتية على غرار التّجارة أو الربح .

5 –عدم السعي إلى السلطـة : قد يكون هدف الوصول إلى السلطة هو المبتغى الأساسي للعديد من الأفراد أو حتى الجهات الفاعلة في المجتمع، و قد يتم اتّخاذ العديد من الطّرق و الأساليب الشرعية أو غير الشرعية فقط لبلوغ هذه الغاية، فالكثير من الأهداف التي سطّرها المجتمع المدني ، قد تكون في جوهرها منتقدة للعديد من الأعمال الحكومية قصد الوصول إلى خدمة الشأن العام، إلا أنّ ذلك لا يعني بالضرورة سعي هذه الأخيرة في الوصول إلى السلطة.

6 – الاعتماد على الأساليب السلمية : يتوجب على منظّمات المجتمع المدني عدم اللّجوء إلى أي شكل من أشكال العنف في تحقيق أهدافها، فهي من جهة تتمتع بحق الاحتجاج على سياسة معينة في مجال ما، كالحق في مواجهة أي ظاهرة سلبية سبق و أن تبناها المجتمع و الحقّ في الضغط على أيّ جهة لخدمة الصالح العام و من جهة أخرى فهي ملزمة بأن تُمارس هذه الحقوق والضغوطات بشكل سلمي يلمّ بكل معاني التحضر وأن لا يسهم بأي شكل من الأشكال في زرع الحقد والكراهية بين الأفراد فيما بينهم أو بينهم و بين الجهة الحاكمة أو السلطة بشكل عام وأي تنظيمات تخالف هذه المبادئ، فيستحيل إدراجها ضمن

[1]– الطيب بلوصيف ، مرجع سابق ، ص 78 .

هيئات المجتمع المدني لأنها تكون بذلك معارضة لأمن و استقرار المجتمع و بالتالي فهي ضد مضمون الأهداف النبيلة التي أخذها المجتمع المدني على عاتقه. [1]

تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار المفاهيمي للعمل الخيري والمجتمع المدني ، ففي المبحث الأول عرفنا العمل الخيري وأهم مرادفاته كالتطوع والعمل الإغاثي والقطاع الثالث والقطاع غير الربحي، وكذا نشأته وخصائصه وأخيرا مجالاته المتعددة ،وذكرنا أن العمل الخيري ركيزة أساسية في بناء المجتمعات ، من حيث البذل والعطاء والإيثارية ونكران الذات، أما المبحث الثاني عرفنا فيه المجتمع المدني ونشأته وتطوره، ثم تحدثنا عن خصائصه التي تميزه عن باقي التنظيمات ، وكذا ذكر مؤسساته التي يتشكل منها وأهم ما تقوم به لخدمة الفرد والمجتمع والدولة ككل.

[1]– غزالة زبير : المجتمع المدني في الجزائر ، الجمعيات نموذجا ،مجلة التنمية البشرية ، جامعة وهران2 محمد بن أحمد ، ع10 ،مارس 2018 ، ص260–263 .

الفصل الثاني

إن سياقات الترابط بين العمل الخيري والمجتمع المدني، تتجسد في تلك الرغبة العارمة والمنغرسة في نفوس الأفراد في الانضمام إلى مؤسسات المجتمع المدني بكل إرادة وطواعية، وذلك اقتناعا منهم بقدراتهم وقدرات هذه المؤسسات في تجسيد أهدافهم وطموحاتهم...بحيث يكون العمل الخيري هو ذلك المجهود الذي يقوم به الفرد بصفة اختيارية عن طريق المساهمة كيفما شاء ب:(عمل-علم-رأي-تمويل-مساعدة-خدمة للمجتمع)،ويبقى أبرز شكل يتجسد فيه هو ما يظهر في المبادرات والمشاريع الجمعوية المنجزة من طرف أفراد يجتمعون في هيئة منظمة هي الجمعيات ،رغبة منهم في تنمية المجتمع والعمل على الارتقاء به عن طريق توظيف مواردهم الخاصة البشرية والمادية.

لذلك سنتعرض في هذا الفصل إلى مبحثين :

- المبحث الأول: ماهية الجمعيات الخيرية
- المبحث الثاني: العمل الخيري : الواقع والمعوقات وآليات تنشيطه

المبحث الأول: ماهية الجمعيات الخيرية:

هذا المبحث نتطرق من خلاله إلى تعريف الجمعيات الخيرية في المطلب الأول، كذا تبيان أهدافها و خصائصها في المطلب الثاني، أما المطلب الثالث نتطرق فيه إلى الموارد المالية :

- المطلب الأول: تعريف الجمعيات الخيرية
- المطلب الثاني: أهداف وخصائص الجمعيات الخيري
- المطلب الثالث: الموارد المالية للجمعيات الخيرية

المطلب الأول : تعريف الجمعيات الخيرية :

تتمتع المنظمات غير الربحية في سائر بلدان العالم باحترام وتقدير كبيرين وهذا لاهتمامها بقضايا ومشكلات المجتمعات، وهذا ما أدى إلى انتشارها والإقبال المتزايد عليها من طرف الأفراد المستفيدين من خدماتها، والذي يفسر الدور الفعال الذي تقوم به هذه المؤسسات التطوعية، والجمعيات الخيرية شكل من أشكال هذه المؤسسات في العالم، والجزائر شأنها شأن باقي دول العالم الثالث التي عرفت في مطلع التسعينات من القرن الماضي حالة من الانفتاح، الذي فسح المجال أمام التنظيمات التطوعية والخيرية للقيام بدورها الاجتماعي مما أدى إلى تشجيع وترغيب هذه الجمعيات الخيرية على العمل التطوعي وتوفير الظروف الملائمة لممارسته، وسنقوم في هذا المبحث بتسليط الضوء على الجمعيات الخيرية من حيث ماهيتها في الفقه والقضاء وعند المشرع الجزائري .

الفرع الأول / التعريف اللغوي والاصطلاحي للجمعيات الخيرية :

أولا/التعريف اللغوي للجمعية:

أصلها من جمع أي :ضم بعضه إلى بعض، وجمع الله القلوب :ألفها، وجمع القوم لأعدائهم: حشدوا لقتالهم، وأجمع أمره: عزم عليه، وأجمع القوم: اتفقوا ،وجمع الناس: شهدوا الجمعة وقضوا الصلاة فيه، وتجمع :انضم بعضه إلى بعض...والجمعية: طائفة تتألف من أعضاء لغرض خاص وفكرة مشتركة. ومنها الجمعية الخيرية. [1].

[1]-- توفيق حسن فرج، محمد يحي مطر: الأصول العامة للقانون، الدار الجامعية، بيروت، د ط ، 1988، ص 314 .

ثانيا: التعريف الاصطلاحي للجمعية

للجمعيات عدة تعريفات فقهية وقضائية أبرزها ما يلي :

1- تعريفات فقهية :من بين التعريفات التي صاغها الفقهاء للجمعيات نذكر " :الجمعيات هي كل جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة تتألف من أشخاص طبيعية أو اعتبارية بغرض غير الحصول على ربح مادي" . [1].

وعرفها حسن ملحم بأنها: "الاتفاق الذي بمقتضاه يضع أكثر من اثنين من الأفراد بصفة دائمة معرفتهم أو نشاطهم في خدمة هدف غير تحقيق الفائدة أو الربح المادي" [2].

وتعرف الجمعيات بأنها "منظمات اجتماعية لا تهدف إلى الربح والعمل فيها يقوم على أساس تطوعي وتهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويتاح لأعضاء هذه الجمعيات وللناس الاشتراك في جميع مراحل العمل في هذه الجمعيات " [3]. ، و يطلق عليها في الولايات المتحدة اسم القطاع الثالث على أساس أن الدولة هي القطاع الأول، والقطاع الخاص الهادف إلى الربح هو القطاع الثاني .

وتعرف أيضا بأنها " تشكيلات اجتماعية فاعلة ومنظمة تسعى على أسس تطوعية وعلى أسس غير ربحية لتحقيق أهداف عامة لمجموعة تعتمد أساليب الحكم الرشيد ضمن أطر قانونية تضمن الشفافية وحرية التشكيل"[4].

ومن بين تعريفاتها في علم الاجتماع تعرف بأنها : "العملية الاجتماعية التي تنعكس في التفاعل والاتصال الذي يحدث بين مجموعة من الأفراد أو الجماعات بغرض تحقيق أهداف معينة"[5].

---

[1]- حسن ملحم : نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ،1981ص 75.

[2]- مدحت محمد أبو النصر: إدارة منظمات المجتمع المدني ،دراسة في الجمعيات الأهلية، من منظور التمكن والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة ،إيتراك للطباعة والنشر ، القاهرة ،د ط ،2007 ، ص81 .

[3]- سائد كراجة : المجتمع المدني في الوطن العربي، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير هادفة للربح، لبنان،د ط ،2006 ، ص19.

[4]- رياض الشاوي : الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية ، 2004- 2005 ، ص 13 .

[5]- إبراهيم محمد حسنين: أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية، دار الكتب القانونية، دط ، مصر ،2006 ص 11 .

2- تعريف قضائي : من بين أشهر التعريفات التي وضعها القضاء للجمعيات التعريف الصادر عن المحكمة الدستورية العليا في مصر المتضمن في حكمها الشهير رقم 153 سنة 21 قضاء دستوري، القاضي بعدم دستورية القانون رقم 153لسنة 1999المتضمن قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية حيث من أهم ما جاء في حيثيات الحكم ما يلي" :هي واسطة العقد بين الفرد والدولة إذ هي الكفيلة بارتقاء بشخصية الفرد بحسبانه القاعدة الأساسية في بناء المجتمع عن طريق بث الوعي ونشر المعرفة والثقافة العامة ومن ثم تربية المواطن على ثقافة الديمقراطية والتوافق في إطار من الحوار الحر والبناء وتعبئة الجهود الفردية والجماعية لإحداث مزيد من التنمية الاجتماعية والاقتصادية معا والعمل بكل الوسائل المشروعة على ضمان الشفافية والتأثير في السياسات العامة وتعميق مفهوم التضامن الاجتماعي ومساعدة الحكومة عن طريق الخبرات المبذولة والمشروعات التطوعية على أداء أفضل للخدمات العامة والحث على حسن توزيع الموارد وتوجيهها وعلى ترشيد الإنفاق العام". [1].

من خلال التعريفات السابقة نخلص إلى أن الجمعيات تتميز بخصائص من أبرزها :

- أنها وسيلة لإشباع حاجيات الأفراد بواسطة الأفراد أنفسهم .
- أن الجمعيات غالبا ما تكون ذات تنظيم هرمي بسيط .
- أن التطوع والتبرع يعدان العنصران الأساسيان لعمل الجمعيات .
- أنها ذاتية التسيير وأسلوب عملها يمتاز بالمرونة فهي التي تجد لنفسها النظم والقواعد الإدارية التي تسير عليها في حدود القانون .
- أنها في وجودها وعملها تعتمد على الركائز التالية: الحرية، القانون، التنظيم ، الفرد الفاعل، التطوعية، والاستقلالية والشفافية في إدارتها. [2].

-الأغراض التي تقوم الجمعيات على تحقيقها متنوعة فقد تكون أغراض ذات صفة إنسانية أو دينية أو أغراض اقتصادية أو اجتماعية أو فنية أو رياضية. [3].

---

[1]- سائد كراجة : مرجع سابق، ص 20

[2]- سائد كراجة : مرجع سبق ذكره، ص 20 .

[3]- عبد الرزاق أحمد السنهوري: الوسيط في شرح القانون المدني الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، ط3 ،بيروت، لبنان،د ن م 5 ، ص 230 .

الفرع الثاني : مفهوم الجمعيات في التشريع الجزائري

شهدت التعريفات التشريعية في الجزائر ،تطورات متعددة اختلفت باختلاف المراحل السياسية التي شهدتها البلاد ،ففي الفترة الانتقالية التي أعقبت الاستقلال تم العمل بالقوانين الفرنسية إلا ما يتعارض والسيادة والوطنية وذلك وفقا للقانون157/ 60 استمر العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر في 05 جويلية 1901 حيث عرفت الجمعية في المادة الأولى منه بقولها : اتفاقية يضع شخصين أو عدة أشخاص بصفة مشتركة ودورية كل معارفهم وأنشطتهم في غرض لا يد ربحا.

أما في الأمر 71/79الصادر بتاريخ 03 ديسمبر 1971 عرفت المادة الأولى منه الجمعية بأنها: " الاتفاق الذي يقدم بمقتضاه عدة أشخاص وبصفة دائمة وعلى وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من غاية محددة الأثر ، ولا تدر ربحا"

هذا التعريف يصب في سياق التوجه الإيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون للجمعيات جزائري ، أين كانت موجة التشبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية. [1]

أما في المرحلة التي أعقبت الانفتاح السياسي الذي شهدته البلاد بعد إقرار دستور 1989 أين تم إصدار قانون الجمعيات31/90 المؤرخ في04: ديسمبر 1990 حيث عرفت الجمعية في أحكام المادة الثانية منه بقولها : تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ، ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيون ومعنويون على أساس تعاقدي ولغرض غير مربح ، كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة ،من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي على الخصوص.

أما في القانون العضوي 06/12 المؤرخ في 15 يناير 2012 المتعلق بالجمعيات المادة الثانية منه، عرفت الجمعية بقولها : تعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة زمنية محددة أو غير محددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من اجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني.

---

[1]– بن ناصر بوطيب، النظام القانوني للجمعيات في الجزائر –قراءة نقدية في ضوء القانون06/12 مجلة دفاتر السياسة والقانون جانفي 2014 ص256/255.

ومن خلال جملة التعريفات التي أوردها المشرع في مختلف قوانين الجمعيات نلاحظ أن المشرع قد سعى دوما إلى تقديم تعريف للجمعية لتمييزها عن باقي الفواعل الاجتماعية الأخرى والملاحظ أن القانون 06/12 من خلال استقراء التعريف الذي جاء به للجمعية يلاحظ أن المشرع قد وسع من مجال نشاط الجمعية ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان المجال العلمي والتربوي والثقافي.

وعليه وانطلاقا مما سبق يمكن تعريف الجمعيات الخيرية بأنها: أحد مؤسسات المجتمع المدني الفاعل ،وتتمثل في: مجموعة من الأشخاص يحكمهم القانون الأساسي للجمعيات 06/12 المؤرخ في 15جانفي2012 يقوم بخدمات إنسانية تضامنية لمساعدة الفئات الهشة.

أولا : الشروط القانونية لتأسيس الجمعيات في ظل القانون 06/12

اشترط القانون جملة من الشروط بعضها بالأعضاء المؤسسين للجمعية والباقي يتعلق بأهداف الجمعية ، فمتى توفرت هذه الشروط يمكن تأسيس الجمعيات ،فما يتعلق بالأعضاء المؤسسين فقد اشترط المشرع :

في نص المادة04: أنه يجب على الأشخاص الطبيعيين الذين بإمكانهم تأسيس الجمعية وإدارتها وتسييرها أن يكونوا :

_ بالغين سن 18 فما فوق .

_ من جنسية جزائرية .

- يتمتعوا بالحقوق المدنية والسياسية.

_غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تنافى مع نشاط الجمعية ، وتم اعتبارهم بالنسبة للأعضاء المسيرين .ومنه فالمشرع قد اشترط سن الرشد ببلوغ سن 18 فما فوق وهذا الشرط لا يثير أي إشكالية قانونية والشرط الثاني، قد اشترط الجنسية الجزائرية ولم يحدد هل الجنسية الأصلية أو الجنسية المكتسبة وهذا التطور ايجابي في قوانين الجمعيات حيث جاء به القانون 31/90.

وكرسه القانون06/12 وهذا بخلاف القانون 71/79 المتعلق بالجمعيات اشترطت المادة 03 سنة على كل من يريد أن يؤسس أو يسير أو يدير جمعية أن يكون متمتعا بالجنسية الجزائرية منذ عامين ، والذي تم تعديله وعدل هذا الشرط لتصبح المدة 10 سنوات على الأقل.

أما بالنسبة لشرط التمتع بالحقوق السياسية والمدنية : فمن المعقول جدا أن يكون مؤسسوا

الجمعيات كاملي الأهلية ، لكن شرط التمتع بالحقوق السياسية فان المشرع الصواب فلماذا يحرم المجرمون من الحقوق السياسية من الحق في تكوين الجمعيات ، وخاصة أن المشرع في ذات القانون وفي أحكام المادة 13 نصت أن: الجمعيات تتميز بهدفها وتسميتها وعملها عن الأحزاب السياسية ، ولا يمكنها أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أم هيكلية كما لا يمكنها أن تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ، ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها ، مادام يطالب بالفصل بين العمل السياسي والعمل الجهوي فلماذا يشترط التمتع بالحقوق السياسية لتأسيس الجمعيات مادام الجمعيات ليس لها أي علاقة بالأحزاب السياسية وجعل التواصل بينهما سببا من أسباب تعليق نشاط الجمعيات..

أما الشرط الرابع أن لا يكون الأعضاء المسيرين غير محكوم عليهم بجناية أو جنحة تتنافى والنشاط الذي تهدف الجمعية إلى الوصول إليه أو لم يسترد اعتباره بعد أمام باقي المنخرطين في الجمعية فالمشرع لم يشرط أن يكون غير متابعين قضائيا بجناية أو جنحة تتعلق بنفس نشاط الجمعية هذا بالنسبة للشروط الواجب توفرها في الأعضاء المؤسسين للجمعية[1].

المطلب الثاني :أهداف الجمعيات الخيرية وخصائصها :

الفرع الأول: أهداف الجمعيات الخيرية:

فعل الخير والإحسان ضرورة لبقاء الجماعة واستمرارها وسعادتها ،وقد يقوم بعض الأشخاص منفردين بذلك إلا أن عملهم يكون محدودا وضعيفا وضيقا ،وقد تقوم به فئات مجتمعة فيتوقف مدى نجاحها على مدى قوتها وتساندها ووضوح أهدافها ، وسنبحث في هذا المطلب أهداف الجمعيات الخيرية وخصائصها الفرع الأول : أهداف العمل التطوعي : يعد التطوع أحد الأنشطة الإنسانية ، التي كانت وليدة تجربة اجتماعية واعية ، منذ أن خبر الإنسان العيش المشترك ضمن جماعته ، والذي برز كصمام أمان للمجتمع في تحقيق تماسكه ، ولم يقف العمل التطوعي عند الحد لما يمكن أن يحققه ، وانما تتعدد أهدافه وتتنوع بحسب كل طرف من أطراف العملية التطوعية إلا أنها لا تخرج عن المحاور الثلاثة الإنسانية التالي:

[1]– بن ناصر بوطيب، مرجع سابق ص256/255.

أ- **أهداف متعلقة بالمجتمع** : يسعى العمل التطوعي إلى تحقيق التماسك الاجتماعي بين مختلف فئات المجتمع وذلك من خلال :

- مساهمة الجهود التطوعية بالتخفيف من حدة المشكلات الاجتماعية التي تعترض المجتمع المحلي الذي تنشط فيه التنظيمات التطوعية ، وذلك خلال البحث عن السبل الكفيلة لمعالجتها وتطويقها ، إلى جانب إشباعها لبعض الاحتياجات الاجتماعية لأفراد المجتمع [1]. مما يعمل على زيادة رضا هؤلاء الأفراد عليها ، الأمر الذي من شأنه أن يحقق التكامل والتماسك الاجتماعي لدى أفراد هذا المجتمع الذي تنشط فيه هذه التنظيمات .
- حفظ التوازن في حركة تطوير المجتمع بطريقة تلقائية وذاتية . [2].
- تخطي الحواجز السلبية والانعزالية في المجتمع. [3].
- كما تنتج الجهود التطوعية فرصة تعريف الجماهير العريضة من أفراد المجتمع بالظروف الواقعية والأحوال المتردية التي تعيشها بعض فئات المجتمع من فقراء معوزين وأيتام ومسنين ومعاقين....الخ وهذا ما سيؤدي إلى تعبئة هذه الجماهير اتجاه أحوال وأوضاع هذه الفئات الاجتماعية من أفراد المجتمع ، والتي من خلال تظافر جهود هذه الجماهير سيسعون إلى مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم والتخفيف من معاناتهم. [4] ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إيجاد صيغة مشتركة بين أفراد المجتمع حول المشكلات الاجتماعية والقضايا التي تعترض نمو وازدهار هذا المجتمع .
- إن انخراط أفراد المجتمع في الجهود التطوعية يؤدي إلى توحيد نظرتهم حول الأهداف المجتمعية المرسومة والتي تعود بالنفع على المجتمع عامة وكذا التقليل من فرص

---

[1]- زهراء أحمد عيسى سند: مقومات المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين، 2003 ،ص 55 ، نقلا عن باعلي سعيدة دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي.

[2]- مدحت محمد أبو النصر: مرجع سابق ، ص 221 .

[3]- مدحت محمد أبو النصر: المرجع نفسه ، ص 221 .

[4]-- ابراهيم عبد الهادي المليحي: تنظيم المجتمع(مداخل نظرية ورؤية واقعية) ، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، د ط،2003 ،ص 74 .

انخراطهم في الأنشطة عديمة الفائدة والتي قد تهدد تماسك المجتمع و تقدمه ؛ وذلك من خلال الاستثمار في أوقات الفراغ لأفراد المجتمع بشكل مثمر وذو فائدة. [1].

أهداف متعلقة بالجمعيات التطوعية : يمكن للعمل التطوعي من خلال التطوع في المؤسسات الاجتماعية التطوعية تحقيق جملة من الأهداف الهامة ولعل أبرزها ما يلي :

– تسهم الجهود التطوعية من خلال البرامج والأنشطة التطوعية التي تشرف عليها التنظيمات التطوعية ، في بناء المجتمع وترقيته ، وذلك من خلال الدور التنموي الذي تقوم به هذه التنظيمات التطوعية في المجتمع . [2].

– يدعم التطوع مكانة الجمعيات والتنظيمات التطوعية في بيئتها الاجتماعية ، خاصة إذا كانت برامجها وأنشطتها تستهدف فئات اجتماعية واسعة ؛ ويتمتع القائمين عليها بسمعه وثقة كبيرة في أوساط المجتمع وهذا ما يكسب هذه التنظيمات سمعة وصيت واسعة . [3].

– كما يعزز التطوع عنصر الثقة بين أفراد المجتمع والمؤسسة الاجتماعية حيث أن كل فرد في المجتمع يصبح على دراية بأهداف المؤسسة وما يدور بها، وبالتالي كسبها مزيدا من التأييد والترحيب من جانب أفراد المجتمع . [4].

– يعد المتطوعين جسر تواصل بين الجمعيات التطوعية والمجتمع المحلي الذي ينشطون به، إذ توكل إليهم مهمة تعريف أفراد المجتمع بهذه الجمعيات ونشاطها وما تهدف إلى تحقيقه في هذا المجتمع ، هذا من جهة ومن جهة أخرى إطلاع الجمعيات التطوعية على ميولات واتجاهات وقيم و أعرا ف المجتمع والبنية الاجتماعية التي تنشط فيها وهذا سيسهل على هذه الجمعيات معرفة احتياجات أفراد المجتمع ومن ثمة عملها على إشباعها [5].

وهذا انطلاقا من مبدأ أن التنظيمات على اختلاف مجالاتها وطبيعتها لا يمكن لها الاستمرار والعيش بمعزل عن محيطها الاجتماعي فهي أولا وآخر تنظيمات اجتماعية .

---

[1]– محمد صالح جواد مهدي: العمل الخيري دراسة تأصيلية تاريخية ،مقال منشور بمجلة " سرسن رأي " للدراسات الانسانية محكمة ومتخصصة، كلية التربية جامعة سمراء، العراق م 8 ، ع 30، جويلية 2012، ص36 .

[2]– محمد صالح جواد مهدي: نفس المرجع، نفس الصفحة .

[3]– إبراهيم عبد الهادي المليحي: مرجع سابق، ص75 .

[4]– زهراء أحمد عيسى سند : مرجع سابق،ص 56 .

[5]–– إبراهيم عبد الهادي المليحي: مرجع سابق،ص 74 .

– كما تستفيد التنظيمات التطوعية من خلال المتطوعين في سد العجز في أعداد الأخصائيين الاجتماعيين أو العاملين من تخصصات مختلفة [1]. والتي قد تعجز أن على توفيرهم نتيجة ضعف ميزانيتها في تسديد أجور هؤلاء العاملين المأجورين فتستعين بالأفراد المتطوعين للقيام بهذه المهمة.

أهداف متعلقة بالمتطوعين :

يسهم انخراط الأفراد في ممارسة النشاط التطوعي المنظم إلى تحقيقهم ما يلي :

– استثمار أوقاتهم الحرة بطريقة مثمرة ، يمكن أن تعود بالمنفعة على الصالح العام ، نتيجة توحيد طاقاته نحو قنوات شرعية بعيدة عن الانحراف .

– يكسب المتطوع من خلال مشاركته في الأنشطة التطوعية مجموعة من الخبرات والمواهب والتي يمكن أن تسهم في بناء ونضح شخصيته .

– تعد البيئة التطوعية المناخ الأكثر ملائمة للفرد المتطوع في تفجير مواهبه و ميولاته من خلال الأنشطة التي يمارسونها وكذا جو المنافسة الخلاقة والتحدي بين المتطوعين فيما بينهم السائدة في التنظيمات التطوعية .

– تتيح مزاولة الأعمال التطوعية من قبل المتطوع إشباعه لبعض الاحتياجات النفسية والاجتماعية كـ: [2].

– إشباع احتياجاته النفسية نحو مساعدة الآخرين وعمل الخير وكذا تعزيز شعوره بالتقدير نتيجة قيامه بعمل يلقى تقديرا واحتراما من قبل الجميع .

– إشباع احتياجاته الاجتماعية كحصوله من خلال ممارسة للعمل التطوعي على مكانة اجتماعية رفيعة في أوساط مجتمعه وكذا تعزيز انتمائه لجمعيته التطوعية والتي تلقى هي الأخرى قبولا وتأييدا من قبل المجتمع إلى جانب توسيع شبكة علاقاته الاجتماعية بين أفراد المجتمع نتيجة احتكاكه بهم وتفاعله معهم.

---

[1]– – زهراء أحمد عيسى سند: مرجع سابق،ص 57 .

[2]– محمد عبد الفتاح محمد : إدارة الجودة الشاملة بمنظمات الرعاية الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية ،د ط ، 2008 ،ص 24 .

الفرع الثاني : خصائص الجمعيات :

حتى يتم إرساء عمل جمعوي قوي يستوجب ذلك توافر عدة شروط وخصائص تتمثل أهمها فيما يلي:

1- الاستقلالية : وذلك في الجوانب الإدارية والتنظيمية [1]. كآليات صنع القرار والتداول على السلطة .

- استقلالية الرسالة والأهداف، وفق المصالح والأولويات والاحتياجات . [2].
- الاستقلالية المالية فهي تعتمد على الإدارة الذاتية من خلالها .
- غير تابعة لكيان حزبي لأن عملها موجه لكل أفراد المجتمع، وإن كانت قد تتبنى أهدافا سياسية كالقيام بأنشطة التوعية السياسية أو الدفاع عن حقوق وحريات الإنسان. [3].

2- التطوعية : حيث أنها تنظيمات اختيارية " ليست قهرية ملزمة " يلتحق بها الأفراد باختيارهم يتركونها بإرادتهم الحرة، ولذلك تقوم على المشاركة التطوعية سواء في إدارتها أو في أنشطتها، ولأنها نشأت بمبادرات اجتماعية فهي عبارة عن قنوات لمساهمة أفراد المجتمع في التعبير عن التزامهم واهتمامهم بالشأن العام وبمقدار نجاحها في هذا الجانب تضمن استقرارها و استمراريتها .

3- التنوع : حيث إنها تتبنى أهدافا اجتماعية وثقافية وسياسية وغيرها، وبالتالي تنشط في مجال محدد أو في عدة مجالات في نفس الوقت وذلك وفق اللوائح المنظمة لها، حيث تختلف دائرة نشاط الجمعيات باختلاف أولويات اهتمامها وفق الإطار الاجتماعي واحتياجات الأفراد، كما تختلف درجة الإسهام الذي تقدمه وفقا لطبيعة النظام السياسي والحرية التي يوفرها، ويعتبر التنوع طريق التكامل بين الجمعيات لأنه لا يمكن لأي جمعية مهما بلغت إمكانيتها أن تقوم بكل شيء.

---

[1]- نوي عمار: دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة ، كليه العلوم الانسانية والاجتماعية 2009- 2010، ص 124 .

[2]-- فتيحه أوهايبية : الاتصال الجمعوي، اشكاليات نظرية، مؤسسة كنوز الحكمة ، د ط ، الأبيار، الجزائر، 2012 ، ص 54 .

[3]-- نوي عمار : مرجع نفسه، ص 126 .

4- المؤسساتية : هي مؤسسة أو تنظيم هيكلي بمعنى أنها تشكل بناء مؤسساتيا وجهاز إداريا وبشريا قائما على أسس وقواعد لا يجعله يختلف عن باقي المنظمات والهيئات الدولية، تتنوع أعماله ومهامه بين مختلف أعضائه بشكل منظم، له مقره وفروعه في كثير من الدول، انطلاقا من هذا البناء المؤسساتي أصبح لكثير من المنظمات غير الهادفة للربح القوة والنفوذ ما جعل منها تفرض وجودها في كثير من دول العالم خصوصا في الدول الكبرى

5- التجانس : و ذلك بعدم وجود نزاعات داخل المنظمة، حيث أنها تؤثر على مستوى أدائها فكلما كانت هذه النزاعات غير موجودة كلما أدى ذلك للوفاق داخل المنظمة ومنه إحداث التجانس والاستقرار داخل الجمعية .

6- القدرة على التكيف : ويقصد به قدرة الجمعية على التكيف مع التطورات الدولية والمحلية، فكلما استطاعت الجمعية التكيف معها كلما أدى ذلك إلى تحقيق الفعالية لأن جهودها وعدم تكيفها يؤدي إلى القضاء عليها وربما نقص فعاليتها وهذا التكيف عادة ما يأخذ ثلاثة أنواع:

- **التكيف الزمني:** يقصد به استمرارية الجمعية مدة طويلة .
- **التكيف الجيلي:** ويقصد به استمرارية الجمعية وفقا لتعاقب الأجيال خاصة على مستوى القيادة وظهور نخب متجددة ومتنوعة .
- **التكيف الوظيفي:** ويقصد به قدرة الجمعية على إحداث تعديلات على مستوى أنشطتها وذلك قصد التكيف مع الظروف الجديدة. [1].

7- **الشفافية والمحاسباتية** : ضرورة وجود آليات مراقبة ومحاسبة تضطلع بالتقييم الدوري لنشاط كل جمعية مع التأكيد على مبدأ الشفافية والمساءلة كشرط للاستفادة من موارد تمكن الجمعيات من مباشرة نشاطاتها المختلفة والتخطيط لها على مختلف المستويات . [2].

8- الشرعية : ويقصد بها الاعتراف الحكومي والقانوني بدور الجمعيات وذلك اعتمادا على مبدأ حرية تأسيس الجمعيات و ضمان حرية عملها المستمدة من النصوص الشرعية. [3].

---

[1]- ليندة زينب: المجتمع المدني واقع وتحديات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، تصدر عن جامعة باتنة، ع15 ديسمبر 2006 ،ص 181 .

[2]- فتيحة أوهايبية : مرجع سبق ذكره ،ص54 .

[3]- المرجع نفسه ،ص 54.

9- اللاربحية : حيث لا يستهدف الحصول على الربح المادي، وهذا تأكيد لطابعها في توفير خدمات دون مقابل مادي، وإن قدمت خدمات بمقابل مادي فإنه يوجه إلى تدعيم نشاطها ولا يوزع على الأعضاء.

المطلب الثالث / موارد تمويل الجمعيات الخيرية :

تتمتع الجمعيات الخيرية بذمة مالية مستقلة عن أعضائها متكونة من أموال نقدية وأخرى عينية، وبالرجوع إلى القانون المتعلق بالجمعيات نجده حدد الموارد المالية لتمويل الجمعيات، وبهذه الموارد تستطيع الجمعيات مزاولة الغرض الذي أنشأت من أجله وتتعدد هذه الموارد من موارد داخلية ، وموارد خارجية. [1].

الفرع الأول / الموارد الداخلية :

تتمثل في الموارد التي تعتمد عليها الجمعية من أجل تحقيق أهدافها دون اللجوء أو الاستعانة بجهة أخرى.

أولا/ اشتراكات الأعضاء :

تعتبر الاشتراكات المقدمة من طرف الأعضاء في الجمعيات المورد الأساسي والأول لها، حيث نجد في هذا الأمر المشرع الجزائري ضمن التجربة الجزائرية في مجال الجمعيات، لم يقم بوضع سقف معين يلتزم كل عضو الاشتراك به ضمن الجمعية .وتعد هذه الاشتراكات من أهم الموارد المالية للجمعيات وذلك نظرا لكونها مورد مضمون، كما تتميز بأنها غير قابلة للاسترجاع كما هو الحال بالنسبة للشريك المساهم في الشركات التجارية، وهي مصدر تمويل دائم ومتجدد، ونشير في هذا الأمر أن المشرع الجزائري لم يسلك المسلك الذي سلكه المشرع المغربي، حيث وضع مبلغ رمزي يدفعه كل عضو جديد يريد الانخراط في الجمعية [2].

ثانيا/ العائدات المرتبطة بأنشطة الجمعية :

من خلال قانون الجمعيات سمح للجمعيات القيام بأنشطة مختلفة تعود من خلالها بمبالغ مالية، مع ذكر هذه الأنشطة ضمن قوانينها وأنظمتها الأساسية، وتعتبر المداخيل مورد مالي

---

[1]- نوي عمار : مرجع سبق ذكره .ص126

[2]- العمراني محمد لمين: نظام الجمعيات (دراسة مقارنة بين القانون الجزائري و التونسي و المغربي،) رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه- تخصص الدولة و المؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 3بن يوسف بن خدة، الجزائر،كليةالحقوق 2015-2016، ص98 .

أساسي للقيام بأنشطة الجمعية وتحقيق أهدافها، كأن تقوم الجمعية مثلا بعقد ندوة أو مؤتمر وتفرض على المشاركين دفع مبالغ رمزية تمثل حقوق المشاركة، وكذلك الأمر في حالة العائدات التي تعود نتيجة نشر الجمعيات مجلات أو نشرات. [1].

وفي حالة استعمال الجمعية هذه الموارد في أغراض شخصية أو أمور غير منصوص عليها في القانون الأساسي للجمعية، يعد هذا تعسفاً في استغلال الأملاك الجماعية ويعاقب عليه القانون. [2].

وفي هذا الصدد ننوه إلى أن هذا النوع من التمويل لا تجب عليه رقابة الجمعيات من قبل الدولة، وكذا الرقابة المفروضة من أجهزة الرقابة المالية للدولة، حيث إن هذا التمويل يخضع للرقابة الإدارية التي تتولاها الإدارة المختصة وتلتزم الجمعيات في هذا الشأن بإيداع تقرير مالي عن مواردها ووضعها المالي وذلك بشكل منتظم وسليم أمام السلطة الإدارية المختصة بتأطير الجمعيات وذلك من أجل التأكد من انتظام وسلامة وصحة الحسابات التي تلتزم الجمعيات بمسكها. [3].

ثالثا/ إعانات الدولة والجماعات المحلية :

من خلال استقراء النصوص الواردة ضمن القانون 90- 31 نجده قد نص على إمكانية حصول الجمعيات الخيرية على تمويل مالي من قبل الدولة والجماعات المحلية، في حالة كون الجمعية تهدف إلى تحقيق أغراض ذات منفعة عامة، بحيث يتوقف منح هذه الإعانات على اتفاقية يتم إبرامها بين الدولة أو الولاية أو البلدية مع الجمعيات يتم فيها تحديد النشاط المراد القيام به بالإضافة إلى كيفية مراقبة هذا النشاط وتنفيذ بنود الاتفاقية المبرمة.[4].

لا يعتبر منح الدولة والجماعات المحلية منح مساعدات مالية للجمعيات التزام يقع على عاتقها بل هو مجرد احتمال أو إمكانية تتوقف على الاعتراف للجمعية بالمنفعة العامة وأن تكون هذه

---

[1]-- حنين دية: دور المؤسسات الخيرية في التنمية الاجتماعية (مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية والإنسانية أنموذجا،) مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الإسلامية –تخصص: معاملات مالية معاصرة، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر،كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية ،2014-2015 ، ص31 .

[2]- المادة 31 من القانون رقم: 12-06المؤرخ في 12يناير 2012 ، يتعلق بالجمعيات ، الجريدة الرسمية ،العدد 2، الصادرة بتاريخ 15يناير 2012 .

[3]- العمراني محمد لمين: المرجع السابق، ص 99.

[4]- العمراني محمد لمين: مرجع نفسه، ص 99.

الجمعية تعمل في إطار عمل يدخل في نشاطها، والدولة تقوم بمنح هذه المساعدات في سبيل تحقيق التنمية المستدامة لأن الدولة تعمل دائما من أجل تحقيق التنمية الشاملة .فالجمعيات التي تعترف لها الإدارة بالمنفعة العامة يمكنها الحصول على تمويلات مادية سواء كنت مقيدة بشروط أو غير مقيدة، بحيث يتوقف منحها على إعداد دفتر شروط يتم فيه تحديد برامج وأنشطة الجمعية وكذا كيفية الرقابة عليها من طرف الجهات المختصة، وكذا إمكانية الجمعية من الاستفادة من الأملاك الوطنية من خلال حق امتياز الانتفاع المؤقت بممتلكات منقولة و/أو عقارية تابعة للأملاك الوطنية و ذلك في سبيل تحقيق أعمالا ذات طابع اجتماعي ذات منفعة عامة [1].

و هذه الجمعيات تقوم بأعمال من شأنها إدماج الأشخاص المعوقين أو المحرومين مهنياً و إدماجهم اجتماعياً [2].

وفي إطار مساعدة الدولة للجمعيات وبالخصوص الناشطة منها في الميدان الثقافي فإنها تستفيد من نفقات خصم الإشهار المالية والكفالة والرعاية الخاصة بالأنشطة ذات الطابع الثقافي من الضريبة المفروضة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات [3].

وكذلك الأمر بالنسبة للبضائع التي يتم إرسالها عن طريق الهبات إلى الهلال الأحمر والجمعيات أو مصالح الخدمات ذات الطابع الإنساني المؤسسة قانونا تستفيد من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة وهذا إذا كانت موجهة من أجل التوزيع مجاناً للمستفيدين .

---

[1]– المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم: 93–156 المؤرخ في 7يوليو 1993يتعلق بمنح الجمعيات والمنظمات ذات الطابع الاجتماعي امتياز حق الانتفاع لممتلكات تابعة للأملاك الوطنية، الجريدة الرسمية ،عدد 45، الصادرة في 11يوليو 1993.

[2]– المادة الأولى من المرسوم التنفيذي رقم: 11–129 مؤرخ في 22مارس 2011 يتعلق بخصم نفقات الإشهار المالي والكفالة والحماية الخاصة بالأنشطة ذات الطابع الثقافي من الضريبة على الدخل الإجمالي أو من الضريبة أرباح الشركات، الجريدة الرسمية ،عدد 18 الصادرة بتاريخ: 23 مارس .

[3]– المرسوم التنفيذي رقم: 04–191 مؤرخ في 10يوليو 2004 يحدد كيفية تطبيق المادة 9–11 من قانون الرسوم على رقم الأعمال، المعدلة بالمادة 41 من قانون المالية لسنة 2003 المتعلقة بشروط منح الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة لفائدة البضائع المرسلة على سبيل الهبات المرسلة إلى الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات أو مصالح الخدمات ذات الطابع الإنساني وكذا الهبات الممنوحة في كل الأشكال للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية ،عدد 44 ،الصادرة 11يوليو 2004 .

وتدخل هذه المساعدات والإعفاءات في تشجيع الدولة للجمعيات من أجل الرقي بها وازدهارها، ويكون ذلك في إطار قانوني محدد وواضح وأن تقوم هذه الجمعيات بتحقيق أعمال المنفعة العامة ويستفيد منها المواطنين على أرض الواقع .ومن ذلك فإنه كلما ابتعدت الجمعية عن التمويل الخارجي، كلما قللت من رقابة الدولة عليها. [1].

الفرع الثاني/ الموارد الخارجية :

وتتمثل في التمويلات المالية التي تعتمد عليها الجمعيات، ويكون مصدرها خارج الجمعيات وتتمثل فيما يلي:

أولا/ الهبات والوصايا :

بالنسبة للجمعيات التي صفتها تسمح لها بتلقي هذه الموارد المالية بشكل كبير تعد تمويلاً مالياً هاماً، خاصة في ظل قلة الدعم الحكومي لها، إلا أن المشرع وضع قيود أو شروط يتوقف عليها قبول الهبات و الوصايا من قبل الجمعيات، بحيث ألزم بأن لا تكون مثقلة بأعباء أو متوقفة على شروط، و في المقابل سمح لهذه الجمعية قبول هذه الهبات والوصايا بشرط أن لا تتعارض مع القانون الأساسي للجمعية أو مع القانون المعمول به، و كذلك الأمر بالنسبة للهبات و الوصايا القادمة من جمعيات أو هيئات أجنبية ألزم المشرع موافقة السلطات المختصة بعد التحقق من مصدرها إن كان مشروع أو غير مشروع، و هل تتفق مع أهداف و أنشطة الجمعية. [2].

ونشير هنا إلى أنه بالنسبة للمكلفين بالضريبة المقيمين في الجزائر إذا قاموا بتقديم هبات أو مساعدات لصالح الجمعيات ذات المنفعة العامة فإنهم يستفيدون من تخفيض في الضريبة يقدر بـ 09% .

ثانيا/ التبرعات : إن من بين العائدات لتمويل الجمعيات الخيرية نجد العائدات الناتجة عن جمع التبرعات والتي يجب أن يتم جمعها بناء على ترخيص مع الالتزام بالتصريح عن حصيلة

---

[1]– المرسوم التنفيذي رقم: 04–191 مؤرخ في 10يوليو 2004 الرسم على القيمة المضافة لفائدة البضائع المرسلة على سبيل الهبات المرسلة إلى الهلال الأحمر الجزائري والجمعيات أو مصالح الخدمات ذات الطابع الإنساني وكذا الهبات الممنوحة في كل الأشكال للمؤسسات العمومية، الجريدة الرسمية ،عدد 44 ،الصادرة 11يوليو 2004 .

[2]– حنين دية: المرجع السابق، ص 34.

التبرعات للسلطات الإدارية، إذا فالجمعية يجوز لها جمع وتلقي التبرعات من الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين متى وافقت السلطات الإدارية المختصة على ذلك [1].

جمع التبرعات في الجزائر يخضع إلى رخصة مسبقة ويعني ذلك أنه قبل بدء جمع التبرعات لصالح جمعية معينة لابد أن تكون قد حصلت على رخصة [2]. بحيث تسلم من والي الولاية التي ينظم جمع التبرعات في إقليمها، ومن قبل وزير الداخلية إذا كان جمع التبرعات يتم في ولايتين أو أكثر، وطريقة تطبيق هذه المادة يحدد عن طريق قرار وزاري مشترك صادر عن وزير الداخلية والوزير المكلف بالشؤون الدينية فيما يتعلق بالتبرعات التي جمعها في المساجد أو الجمعيات الدينية .

يتعين على الجمعية التي ترغب في تنظيم عملية جمع التبرعات أن ترفق طلب الترخيص بقانونها الأساسي وعلى أن تكون هذه الرخصة صالحة ليوم واحد فقط، يمكن للجمعية القيام بجمع التبرعات داخل المنازل وفي مجال الرقابة على جمع التبرعات بعد الحصول على الرخصة يمكن للوالي أو وزير الداخلية الذي منح الرخصة أن يأمر بإجراء تحقيق حول تسيير الهبات والمبالغ التي تم جمعها . [3].

أما بخصوص الإعانات والمساعدات الأجنبية نجد أن المشرع الجزائري والمغربي تعامل مع هذا المورد المالي بتشدد وحذر كبير وذلك نظرا للخطورة التي قد تنجم عنه في المساس بالنظام العام والثوابت والقيم الوطنية وأسس الدولة والأمن الوطني، على خلاف للمشرع التونسي الذي اعتبره مورد مالي عادي شريطة أن تكون هذه المساعدات والأموال صادرة عن دولة تربطها مع الدولة التونسية علاقات دبلوماسية . [4].

---

[1]– حنين دية: مرجع سابق، ص33.

[2]– نبيل ابراهيم سعد: المدخل إلى القانون: نظرية الحق– منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان ، ط1 – ،2010، ص 218 .

[3]– الأمر رقم 77–03 مؤرخ في 19 فبراير 1977 يتعلق بجمع التبرعات، الجريدة الرسمية ،عدد 16 ،الصادرة بتاريخ: 23فبراير 1977 .

[4]– عمراني محمد لمين: المرجع السابق، ص 109.

الفرع الثالث/ موارد استثمارية:

كما يمكن أن نضيف هنا مصدرين هامين من مصادر تمويل الجمعيات وهما الوقف والزكاة:

أولا /الزكاة:

إشراك الجمعيات الخيرية في صناديق القرض الحسن الزكوية تأطيرا وإدارة وتسييرا واستفادة من شأنه المساهمة في تمويل مستدام للجمعيات الخيرية، و الأصل في صندوق القرض الحسن أنه ينبثق عن الصندوق الوطني للزكاة؛ الذي تنشئه وترعاه الدولة عبر دوائرها الرسمية؛ وهي تحديدا الوزارة الوصية المكلفة بالشؤون الدينية والأوقاف، على أن تكون له فروع (أي صناديق فرعية للقرض الحسن)، وحسابات بريدية وبنكية عبر ولايات ومحافظات الوطن، ويتّم تمويل هذا الصندوق عن طريق الموارد الزكوية التي ترد صندوق الزكاة، ولا مانع أيضا من دعمه بأموال: الصدقات والتبرعات من المحسنين والمتبّرعين .ولا مانع شرعا من إشراك الجمعيات الخيرية في إدارة وتأطير صناديق القرض الحسن، والاستفادة منها قصد المساهمة في صرف الأموال: وتوزيعها على المعنيين بها ومن في حكمهم؛ الذين اختصتهم بالذكر الآية الستون من سورة التوبة، لا تتجاوزهم ولا تتعّداهم إلى غيرهم، وبهذا الصددُ يستحسن بالجمعيات الخيرية أن تسعى سعيا جادا في المساهمة بإحصاء عدد المحتاجين والمعوّزين المعنيين بالزكاة الواجبة أو التبرعات والصدقات غير الواجبة .في هذا الإطار، يمكن للجمعيات الخيرية بلُ يستحسن بها أن تحرص حرصا شديدا– وبشتى الّسبل – على استقطاب أكبر قدر ممكن من أهل الفاقة والحاجة والعوز المستهدفين والمعنيين بالزكاة، من أجل استثمار حقوقهم وتوظيفها في مشاريع تنموية مستدامة، تحت إدارة واشراف الجمعية التي تقّدم لهم العون والمدد والسند المادي والبشري والمعنوي والمعرفي، وفي المقابل تحصل على عوائد مالية ربحية يتدعم بها مركزها المالي؛ فبهذا تصل الزكاة إلى مستحقيها ويستثمرونها بأنفسهم، وتحصل الجمعية بدورها على عائد مالي من هذه الاستثمارات الزكوية . في السياق ذاته،ُ يمكن للجمعيات الخيرية المساهمة في تشجيع المزّكين على وضع وضخ أموالهم في صناديق الزكاة، وإسهامهم في دعم صناديق القرض الحسن، لكن في مقابل ذلك كله، يبقى من الضروري إيجاد ضمانات حقيقية تحول دون احتمال وقوع بعض التجاوزات من الجمعيات الناشطة في مجال الخير والبّر والإحسان، على غرار استحداث آليات رقابة ومتابعة لجميع مراحل سير نشاطات الجمعية ومشاريعها الخيرية

ذات الصلة بصندوق القرض الحسن، والأوجه التي تصرف فيها أمواله، ومدى مراعاتها لمصاريف الزكاة الواجبة [1]

ثانيا/ الوقف :

ربط الكثير من الفقهاء الاستدامة المالية لتمويل نشاط الجمعيات بمداخيل الوقف، وذلك راجع للمقومات التي يمتلكها هذا الأخير والتي تجعل منه أهم مصدر يضمن لنا الاستدامة المالية لعمل الجمعية .ويقصد بالاستدامة المالية للمنظمة الخيرية على حسب ما ذهب إليه الباحث "إبراهيم سليمان الحيدري": (على أنها الحالة المالية التي تكون فيها المنظمة الخيرية قادرة على الاستمرار في تحقيق رسالتها الخيرية على المدى الطويل. [2] ،ويعتبر الكثير من الفقهاء بأن قدرة الجمعية على تحقيق الاستدامة المالية مربوطة باستمراريتها وتحقيق الأهداف المنشاة من أجلها، وبالتالي فبقاء الجمعية واستمراريتها مرهون بمدى تحقيقها لشرط الاستدامة المالية. ومن هذا المنطلق يمكن الحديث عن مقومات التي يمتلكها الوقف والتي تجعل منه مصد ار ممتلكا لخاصية الاستدامة المالية من خلال الخصائص المميزة للوقف ولعل أهمها تتمثل في الخصائص الثلاث وهي: [3].

أولا: خاصية عدم قابلية تملكه: وهذا يعني أن الوقف تستغل منفعته، ولا تُمّلك عينه، لأنه محبوس في سبيل الله تعالى لا يتملكه أحد، بلُ يصرف في أوجه البر وأنواع الخير.

ثانيا: خاصية عموم الانتفاع: إذ ينتفع بها عموم أفراد المجتمع وكذا سائر جهات الخير وأنواع البر ومختلف المشاريع الخيرية الأخرى .ثالثا: خاصية البقاء والاستمرارية: ولعل هذه الخاصية تعد أهم ما يميز الوقف وتجعل منه مصدرا مهما لا ينضب فهو يبقى لمدة طويلة جدا، وبالتالي استمرارية الاستفادة منه على مختلف الأصعدة . يكفل الوقف للجمعية عدة نتائج عددها الباحث "يحيا اليحي"، والتي سوف نلخصها في النقاط التالية :

---

[1]– عبد المنعم نعيمي ،آليات تعزيز وتطوير التمويل الذاتي المستدام في مجال العمل الجمعوي الخيري -صناديق القرض الحسن وصناديق الوقف الاستثماري- ، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية وللاقتصادية ،الجزائر،م 7،ع4 ،2018سنة.

[2]– ابراهيم سليمان الحيدري، الاستدامة المالية: التحدي القادم للمنظمات الخيرية، مقال منشور على موقع المركز الدولي للأبحاث والدراسات (مداد) http://www.medadcenter.com :اطلع عليه بتاريخ:24–ماي –2023

[3]– الطاهر زياني، أركان الوقف وشروطه وخصائصه وبيان التوافق الفقهي فيه، مقال منشور على الموقع التالي : http://www.alukah.net/sharia/0/7187اطلع عليه بتاريخ:24–ماي–2023.

1. تطوير العمل الخيري وضمان سير الخطط بعيدة المدى والانطلاق مع الأهداف المرسومة له، إذ إن الخطط السليمة تعتمد على موارد مالية ثابتة، وعدم استقرار الموارد المالية يشل حركة الخيرية .

2. طمأنة العاملين بسلامة مسار الجهة الخيرية في تغطيتها المصاريف التشغيلية الثابتة .

3.فتح آفاق القائمين على العمل الخيري واكتسابهم القدرة على وضع خطط عملية مستقبلية للجمعية، مما ينتج عنه فتح آفاق جديدة للعمل الخيري– .

4. تعزيز الرؤية السليمة لمستقبل الجمعية، وتحقيق أهدفها وزيادة ثمراتها.

5.ضمان استمرارية الجهات الخيرية في أداء رسالتها دون انقطاع بسبب قل الموارد المالية أو توقفها .

6.حمايتها وصيانتها من الهزات الاقتصادية والاجتماعية السياسية التي تمر بالدولة والمجتمعات– .

7. تحقيق الأمن الوظيفي للموظفين في الجهات الخيرية– .

8. توفير طاقات الموظفين وقدراتهم الفكرية ومنع تشتتها لاطمئنانهم على رواتبهم، فتصفو أذهانهم، ويصب تفكيرهم في تطوير الجهة الخيرية ودفعها إلى الأمام .

9.القدرة على جذب الطاقات المتميزة للجهات الخيرية والإفادة من خبراتهم وقدراتهم– .

10. تغذية الأنشطة المهمة والمهجورة في الجهات الخيرية بسبب ضعف الموارد الثابتة.[1]

[1]– يحي اليحي، الأوقاف الخيرية داعم أساسي لموارد الجمعيات مقال منشور على الموقع التالي :
iefpedia.com/arab/wp-content/uploads/2009/08/ttt.doc اطلع عليه :24-ماي-2023.

المبحث الثاني: العمل الخيري: الواقع والمعوقات وآليات تنشيطه.

المطلب الأول/ واقع العمل الخيري ومعوقاته في إطار المجتمع المدني

يعتبر المجتمع الجزائري من اكثر المجتمعات التي تسودها قيم التضامن و التكامل و مختلف اشكال المساعدات الاجتماعية سواء في المدن أو الريف، وأن تباين درجة تلك المساعدات وإن اختلفت أشكالها، و تطورت بتطور و تغير المجتمع من منطقة إلى أخرى لذلك يمكن تقصي واقع و معوقات العمل الخيري المؤسسي في إطار المجتمع المدني كمايلي:

الفرع الأول / واقع العمل الخيري:

الأساس الذي يجب الاعتماد عليه لبناء مجتمع مدني فعال هو منظومة قانونية فعالة، أساسها التركيز على حرية تأسيس الجمعيات والانضمام اليها و النشاط في إطارها و تدعيم دور المنظمات المجتمع المدني و تطويرها و الحفاظ على استقلاليتها ،و يجب أن ننوه أن كل الدساتير الجزائرية منذ الاستقلال عملت على تكريس الحق في تأسيس الجمعيات .

- دستور 8سبتمبر 1963 :

المادة 19: تضمن الجمهورية حرية الصحافة ووسائل الاعلام المختلفة و حرية تكوين الجمعيات و حرية التعبير و حرية الاجتماع . [1]

- دستور22 نوفمبر 1976 :

المادة 50: حرية انشاء الجمعيات معترف بها وتمارس في اطار القانون . [2]

- دستور 23 فيفري 1989:

المادة 39: حريات التعبير و انشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن. [3]

- دستور 28 فيفري 1996:

المادة 41: حريات التعبير و إنشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن . [4]

- دستور 07 فيفر ي 2016:

---

[1]– المادة19: من دستور1963 المؤرخ في 10ديسمبر1963،الجريدة الرسمية ،ع64 .

3– المادة50: من دستور 1976 المؤرخ في 24نوفمبر 1976 بالجريدة الرسمية، ع94.

[3]– المادة 39 من دستور 1989 المؤرخ في 28فيفري1989 بالجريدة الرسمية، ع09

[4]–المادة41 من دستور 1996 المؤرخ في 08ديسمبر 1996 بالجريدة الرسمية، ع76

المادة 48 : حريات التعبير و انشاء الجمعيات و الاجتماع مضمونة للمواطن . [1]

- دستور 01 نوفمبر 2020 :

المادة 53 : حق انشاء الجمعيات مضمون و تمارس بمجرد التصريح به . [2]

رغم ما تضمنته الدساتير الجزائرية من حق انشاء الجمعيات لكن دائما تحيلنا الى القوانين العضوية لتحديد الشروط و الإجراءات الازمة لتكوين و تسيير الجمعيات فكانت القوانين الناجمة للحياة الجمعوية كالتالي :

-بعد الاستقلال تم العمل بقانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ 1901/07/08 إلا ما تعارض فيه مع السيادة الجزائرية. وذلك وفقا للقانون 157/60 الصادربتاريخ1962/12/31

- القانون 71/79 الصادر بتاريخ 1971/12/03
- القانون 90/31 الصادر بتاريخ 1990/12/04
- القانون 12/06 الصادر بتاريخ 2012/01/15

فمن خلال الدساتير و القوانين العضوية المنظمة للعمل الجمعوي نجد أن التعويل الحقيقي كان على القانون 90/31 الذي ميز الانتقال من حقبة الشمولية و احتكار السلطة إلى مرحلة التعددية و الانفتاح السياسي. ثم قانون 12/06 الذي تزامن إصداره مع هبوب رياح الربيع العربي . لكن كل تلك القوانين كانت مخيبة للآمال و لم تجسد مبدأ حرية التعبير و الاجتماع و إنشاء الجمعيات التي أقرتها كل الدساتير، لذلك وجب وضع هذه القوانين في ميزان التقييم حتى يكون عاملا في التشجيع على العمل الخيري الجمعوي ،و دفعه في خدمة المجتمع ، و يمكن الوقوف على الإيجابيات و السلبيات التالية :

أ-**إيجابيات القانون:** يمكن أن نذكر منها :

- تدعيم الحق في إنشاء الجمعيات و تنمية نشاطها ،وهو ماسمح لفئات كثيرة من أفراد المجتمع من تنظيم أنفسهم تحت مظلة قانونية، والحصول على مساعدات مالية من الدولة لتغطية نشاطاتهم.

[1]- المادة48 من دستور 2016 المؤرخ في 07مارس 2016 بالجريدة الرسمية، ع14

[2]- المادة 53من دستور2020 المؤرخ في 30ديسمبر 2020 بالجريدة الرسمية، ع82

- احتواء القانون على تسهيلات كثيرة وتبسيط الإجراءات ،حتى أصبح تأسيس الجمعيات عند بعض الأفراد هدفا في حد ذاته وهذا ما يجعل من القانون مكسبا مهما لكل من يريد ممارسة عمل خيري منظم [1].

- إضافة العمل الخيري في مادته الثانية ،يعتبر مؤشرا إيجابيا.

و هذه الإيجابيات يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار و حتى لا يصبح هذا القانون مشجبا تعلق عليه جميع السلوكات .

ب- **سلبيات القانون** : لقد كشفت الممارسات الميدانية للجمعيات بعض الفراغات التي تركها القانون و بالتالي تحولت الى سلبيات من أهمها

إغفال الاعتراف بصفة المنفعة العامة : حيث لم تنص أحكام القانون على الجمعيات ذات المنفعة العمومية اذ يخول هذا الاعتراف للجمعيات الاستفادة من امتيازات مهمة تتمثل في الغالب في اعانات مالية عمومية الإعفاءات من الضرائب تسهيلات قانونية أخرى و هذا طبعا بعد ان تثبت صدارتها ميدانيا [2].

و من كل الجمعيات و المنظمات الوطنية نجد أن الدولة أعطت منظمة واحدة و هي منظمة الهلال الأحمر الجزائري، صفة المنفعة العامة.

رغم ما تقدمه جمعيات و منظمات أخرى من خدمات جليلة و عظيمة .

- فتح السلطة التقديرية للإدارة العمومية في تقديم الإعانات و المساعدات المادية بدون تحديد معايير للنشاط الذي يمكن تقديم الدعم له. وهذا ما ترك المجال لمنح المساعدات حسب الأغراض و العلاقات الشخصية .

- عدم تحديد القانون كيفية تمويل الجمعيات حتى يبقى ذلك بعيدا عن الولاءات ت و المناسبات الانتخابية .و يجعله لا يخضع لتعاملات تولي أحيانا الاعتبار للتواريخ السياسية او

---

[1]- عمار نوي، دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي -دراسة حالة الجمعيات بولاية برج بوعريريج- مذكرة ماجستير في تنية الموارد البشرية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ،جامعة برج بوعريريج 2010/2009 ص 143.

2- عمار نوي المرجع السابق ص 143

الظرفية و لا تقدر حجم المنفعة العامة و تأثيرها الإيجابية في المجتمع مما يجعل الأموال عرضة للاستعمال الشخصي او اللجوء للمنظمات الدولية رامج الاتحاد الأوربي [1].

نستنتج مما سبق أن قانون الجمعيات الجزائري استنسخ الكثير من أحكام القانون الفرنسي لسنة 1901 ، واعتمد النظرة الإدارية البحتة التي تسعى إلى تكثيف آليات المراقبة عن طريق المبالغة في الشروط التي تتحول إلى عقبات في سبيل تطوي الجمعيات، كإطار للعمل الخيري التطوعي يعمل على المساهمة في خدمة المجتمع و ازدهاره.

لذلك وجب أن تكون المنظومة القانونية منسجمة وسليمة تشكل إطارا مرجعيا يجسد قيم المجتمع وتطلعاته و تؤدي إلى بناء مجتمع مدني فعال .

ولكل مجتمع مدني في أي دولة مقومات يرتكز عليها تنعكس على دوره و مساره حيث يستمد منها نشاطه في إثراء و تفعيل العمل الخيري ،ويمكن تقصي أهم المقومات كما يلي :

1- حداثة النشأة :

لعل تأخر النشاط الجمعوي في الجزائر ما يبرره تاريخيا، فحداثة الدولة هي ظاهرة مصاحبة في تكوينها و تطورها لعمليات التحول الاجتماعي والاقتصادي الذي عرفته البلاد الأوربية منذ القرن الخامس عشر.

فالدولة في بلدنا ظاهرة مستجدة بمفهومها الحديث والمجتمع الذي فيها ساير هذا الواقع المستجد و إذا كان بدأ في البروز خلال الفترة الاستعمارية بممارسات اعتبرت جنينية ممهدة لنشأته الحقيقية [2].

و كمثال على ذلك جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ،و العزابة في غرداية كجمعية ثقافية اجتماعية للمذهب الإباضي .لذلك فميلاده الفعلي من الناحية القانونية و الفعلية يبدأ بعد الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر بعد أحداث أكتوبر 1988 ،و لعل ارتباط هذا الوجود و بظهور التعددية الحزبية كان له تأثير على دور المجتمع المدني .

---

[1]– عمار نوي المرجع نفسه ص 144

[2]– زهير بودرهم ،المجتمع المدني و ظاهرة التطوع في الجزائر –دراسة في التحدي و آليات الإنعاش– مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية ،السنة الدراسية 2019/2018 ،ص 46

2-التعددية و التنوع :

باستعراض بنية المجتمع المدني في الجزائر قد أبان عن حجم العدد الذي يطبعه، فهناك منظمات و جمعيات محلية ووطنية متعددة الاهتمامات والنشاطات، فمنها من يهتم بالحقل الثقافي ،ومنها من تنشط في العمل النقابي، في حين هناك من تهتم بالشباب والنشاط الطلابي. كما نلمس التعددية في اختلاف اتجاهات و انتماءات هذه الجمعيات [1]. فمنها ذات التوجه الإسلامي و العروبي ، والتي تنشط في المجال الخيري التطوعي الاجتماعي .و منها ذات الميل العلماني التي تنشط ثقافيا .

فهذا المقوم التعددي والمتنوع ،رغم كثرته إلا أن الدولة ذات التصور الشمولي لجأت إلى خلق أشكال جديدة من التجنيد و التأطير، كالمنظمات الجماهيرية و الاتحادات المهنية قصد المراقبة عن قرب و تطويق مختلف الفئات الاجتماعية . كذلك لجوء النظام إلى احتكار المؤسسات والهياكل الاقتصادية، وفضاءات التنشئة الاجتماعية و تأميمها بواسطة خلق جهاز تشريعي و قانوني و تمايزي تتحكم فيه كما تشاء [2].

3-المركزية في المدن :

تعد الظاهرة الجمعوية ظاهرة حظرية في الجزائر، فالتحضر العمراني وما تبعه من حراك مكثف في المجال الجغرافي والمهني الاجتماعي، وكذا تفكك الروابط الاجتماعية و بروز النزعة الفردية و التوسع الفجائي للفئات الوسطى و تزايد حاجياتها و كثرة الآفات و المشاكل الاجتماعية أدى إلى تمركز كل الجهات في المدن .

إذ نلاحظ تمركز الجمعيات الثقافية و الصحية و الاجتماعية في مركز المدينة بينما تنتشر و بدرجة أقل الجمعيات الرياضية و لجان الأحياء بحواشي المدينة و القرى المجاورة لها .

1-زهير بودرهم مرجع سابق ص 47

2-حمزة عزاوي ، الحركة الجمعوية في الجزائر بين الفاعلية و صورية الأداء التنموي ،مجلة دراسات في التنمية والمجتمع جامعة حسيبة بن بوعلي ،الشلف ، ع3 ، ص 13 /15 .

وعليه فبالرغم من أن العمل الخيري متأصل في المجتمع الجزائري، وواحد من أبرز القيم التي يحث عليها الدين الإسلامي، إلا أنه عرف تراجعا وانحسارا ، وهو مايكشف عن العديد من المشكلات التي أثرت على فعالية المجتمع المدني ، وهذا ماسنعرفه في الفرع الثاني.

الفرع الثاني / معوقات العمل الخيري :

رغم أهمية الدور الذي تلعبه الجمعيات و مختلف مؤسسات المجتمع المدني في تقديم خدمة عمومية مثمرة للمجتمع في مجالات مختلفة، إلا أن هناك العديد من المشاكل و العراقيل التي لا تزال تعيق دور الجمعيات و تحد من مساهمتها الفعالة في القيام بدورها بشكل افضل سواء من حيث الأداء أو الاستمرارية، أو من حيث النتائج المحققة ، و يمكن أن نلخص أهم المشاكل والعراقيل التي تحول دون تطور العمل الخيري الجمعوي، و قيامه بدوره المنوط به .

أولا / معوقات قانونية و سياسية :

البنية القانونية في الجزائر لم توفر شروطا قانونية كافية للعمل الخيري الجمعوي و الملاحظ أن قانون الجمعيات 06/12 في استقراء التعريف قد وسع من مجال و نشاط الجمعية ،ليشمل العمل الخيري ، لكن بقيت التعقيدات التي تواجه الجمعيات ، بدأ بإجراءات التأسيس وصولا الى الرقابة على الأعمال و الأنشطة ،وهذا ما يحد من تأسيس الجمعيات و فعاليتها وأثرها في الميدان و على البنية الهيكلية لهذه الجمعيات .

فالقانون 06/12 لا يضمن حقوق الجمعيات كما تنص على ذلك المعاهدات الدولية التي صادقت عليها الجزائر، و التي لها أولوية على القانون الداخلي وفقا للدستور نفسه و يظهر ذلك من خلال مستويات عدة نبرزها: [1].

– بالعودة الى إجراءات التأسيس للجمعيات نجد الموافقة المسبقة من السلطات العمومية يعطيها الحق في قبول الاعتماد لمن تشاء من الجمعيات، و رفض ما شاءت و هذه السلطة التقديرية للإدارة تمس باستقلالية العمل الجمعوي [2].

---

[1]– رهام بلهوشات ، دور الجمعيات الجزائرية في تحقيق التنمية المجتمعية، مذكرة ماستر علوم سياسية ، تخصص إدارة و حكامة محلية، جامعة محمد بوضياف ،المسيلة ، السنة الدراسية : 2015–2016 ص .76

[2]– جهيدة شاوش إخوان، واقع المجتمع المدني في الجزار– دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا –مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع ، تخصص علم اجتماع التنمية ،قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،جامعة محمد خيذر ،بسكرة 2014–2015 ص 114

– أن الجمعيات التي تسعى للحصول على التسجيل، تجد نفسها في متاهة بيروقراطية و أحيانا تعجزعن تقديم طلباتها فتضطر الى العمل على هامش القانون .

- يمكن للسلطات أن ترفض تسجيل الجمعية إذا قررت أن محتوى وأهداف أنشطتها، يتعارض مع الثوابت و القيم الوطنية و النظام العام و الآداب العامة و أحكام القوانين و التنظيمات المعمول بها [1].

– أعطى المشرع للجمعيات إذا لم تتلق ردا من الإدارة عن قبول الاعتماد عن رفضه بعد انقضاء الآجال القانونية ،التي حددتها أحكام المادة 08 * تصبح الجمعية معتمدة بقوة القانون، لكن المشرع أعطى الحق للإدارة في الطعن أمام جهات القضاء الإداري لإلغاء تشكيل الجمعية* [2].

–المادة 10 من القانون 06/12 : "تتوفر الحكومة على مهلة ثلاثة أشهر لإلغاء تشكل الجمعية" [3]. هذا الامتياز الذي منحه للإدارة لا يعرقل فحسب إجراءات التأسيس وإنما يتيح للحكومة السيطرة على جميع الجمعيات.

– إن العائق القانوني شكل معيارا فضفاضا للسلطات لعرقلة الاعتراف بأي جمعية، ولها السلطة التقديرية في ذلك ، فأصبح عائقا سياسيا لطبيعة النظام السياسي القائم ، و ميله لمشاركة الجمعيات أو تسلطه هو الذي يحدد مدى القبول أو الرفض .

فالعائق السياسي أدى إلى صعوبة انخراط المتطوعين في الجمعيات ،بسبب التعقيدات الإدارية و الإجراءات الأمنية الاحترازية الكثيرة حولهم ،و خاصة الفئات التي لديها تدني في الوعي السياسي و الثقافي ، مما يبعدهم عن الإسهام و المشاركة في إيجاد الحلول لمختلف المشاكل المجتمعة[4].

---

[1]– رهام بلهوشات مرجع سابق ص 17

[2]– رهام بلهوشات ،مرجع سابق ص 17

[3]– القانون 06/12 المؤرخ 15 جانفي 2012 ، المتعلق بالجمعيات ،الجريدة الرسمية رقم 02 .

[4]– فاطمة بن يحي ،عمر طعام ،واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري ،مجلة البحوث و الدراسات الاجتماعية جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ع 11 جوان 2015 ص 209 .

ثانيا / معوقات التمويل و ضعف الجانب المادي :

إن التمويل المادي يعد من أهم الركائز الفعالة للعمل الخيري الجمعوي ، حيث يضمن ديمومة و استمرارية نشاطها ، و كذلك قدرتها على التخطيط الجيد ،غير أن الملاحظ هو أن جل الجمعيات تعاني من مشكل التمويل ، سواء على مستوى التجهيزات و المقرات ، أو التمويل المالي لمختلف الأنشطة و المشاريع ،و كذا في الوفاء بالتزاماتها المالية كمصاريف المقر و أجور العمال و مختلف الفواتير ، فهذا كله يؤثر سلبا على عمل الجمعيات و يرهقها، فعدم و جود مصادر تمويل ثابتة تضمن بقاء و استمرار عمل الجمعيات راجع إلى :

– أن القانون 06/12 ينادي تارة بالاستقلالية المتطرفة للجمعيات من مختلف الفواعل الاجتماعية ،بما فيها الدولة من جهة، و من جهة أخرى بالعودة إلى أحكام المادة 29 من القانون: نجده قد نص على المساعدات التي تقدم من قبل الدولة ، و التي تعد من أهم الموارد المالية ، و هذا يعد من قبيل تناقض المشرع مع نفسه .أو يسعى إلى إدخال الجمعيات لبيت الطاعة بالابتزاز السياسي [1].

أ- كان القانون القديم 90 /31 يسمح للجمعيات الجزائرية ، بقبول المنح من منظمات أجنبية إذا وافقت السلطات على مطلبها ، أما القانون 06/12 فأضاف شرطا آخر ونص على أنه : يمنع على الجمعيات استلام هبات باستثناء تلك الناتجة عن علاقات التعاون المؤسسة قانونا،وهو ما يحد من تمتع الجمعيات بالدعم الأجنبي الذي يعتبر أحيانا حاسما في نشاطها[2].

ب- خضوع أنشطة الجمعية و كشوفاتها المالية لرقابة المراقب المالي و مجلس المحاسبة، يعد تدخلا صارخا في حرية العمل الجمعوي ، و يمس بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني عن الدولة [3].

ت- و لقد قررت السلطات الجزائرية وضع الجمعيات والمنظمات غير الربحية، تحت جهاز مراقبة التحويلات المالية و حركة رؤوس الأموال في إطار إنفاذ تشريعات تخص الوقاية من عمليات تبيض الأموال .و مكافحة التمويلات المشبوهة و غير المشروعة و منع تمويل الإرهاب .

---

[1]– جهيدة شاوش اخوان ، المرجع السابق ص 115.

[2]– رهام بلهوشات ، مرجع سابق ص 75.

[3]– جهيدة شاوش اخوان ، مرجع سابق ص .115

ث- فقانون الجمعيات يحضر بشكل مشدد حصول الجمعيات و المنظمات المحلية مهما كانت طبيعة نشاطها ،على أي تمويل خارجي لأنشطتها ومن أي جهة خارجية إلا بإشعار مسبق و برخصة موافقة من السلطات

كذلك تقديم المساعدات من الدولة في ضوء هذا القانون لم يحدد أسس علمية و تقنية لتقديمها بل تركها سلطة تقديرية للإدارة فاصبحت معايير التقييم تقاس بمدى الولاء و التبعية السياسية ،وهذا ما عصف بفكرة استقلالية حركات المجتمع المدني في الجزائر [1]..

ثالثا / معوقات اجتماعية و اقتصادية :

لقد أدت التحولات السياسية و الاقتصادية التي عاشها المجتمع الجزائري في السنوات الأخيرة إلى تغيير ذهنية الفرد الجزائري ، بفعل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها في شتى مجالات حياته ،حيث أصبح هم الفرد الاشتغال بتأمين حاجاته الضرورية .و تأقلم مع هذه الوضعية حتى أصبح خائفا على ذاته و غارقا في هم الحياة اليومية .و هذا ما جعله ينشغل عن قضايا الشأن العام و من ذلك المساهمة في العمل التطوعي من خلال الجمعيات [2].

رابعا/معوقات داخلية:

هذه معوقات خارجية متعلقة بالجانب القانوني و السياسي والمالي في علاقة الجمعيات بالحكومات و نظرتها للعمل الجمعوي و خاصة العمل الخيري، وتوجد معوقات داخلية (ذاتية) تواجهها الجمعيات الخيرية في بنائها المؤسسي ،و ليست خاصة بالجزائر فقط وإنما بالعالم العربي المسلم و نذكر منها :

1-مشكلات تتعلق بالبنية التنظيمية :ونجدها من خلال :

- ضعف البناء المؤسسي بشكل عام و سيطرة بعض الأفراد على الأنشطة و التمويل.
- المقرات غير ملائمة لأنشطة الجمعيات .
- عدم وجود فروع للجمعيات في المناطق الريفية و النائية .
- المركزية وضعف مبدأ التفويض .

---

[1]– عثمان لحياني ، موقع الجديد العربي الالكتروني الجزائري 18 أكتوبر 2022 alaraby.co.uk/ اطلع عليه في 2023/05/22.

[2]– عمار نوي، مرجع سابق ص145

2-مشكلات في القيادة و الإدارة و نجدها في :

- ضعف أهلية أكثر مجالس إدارة الجمعيات .
- ضعف البرامج التدريبية لقيادات الجمعيات .
- التدخلات الخارجية في قرارات و أعمال الجمعية .
- تسييس عمل بعض الجمعيات الخيرية و إخراجها عن مسارها الحقيقي [1].
- ضعف الرقابة و التقويم المستمر لأعمال الجمعيات .
- ضعف البرامج التخصصية المتنوعة.
- ضعف الأرشفة و التوثيق و الإحصاء و عدم توفر قاعدة البيانات.
- ضعف التقنية و ضعف استخدام الحاسب الآلي و برامجه في أعمال الجمعيات .
- وجود المحاباة في صرف المساعدات للمحتاجين [2].

و لعل الجمعيات الجزائرية تحتاج إلى نمط معين في الإدارة و التسيير، وأكبر مشكل يواجهها هو إشكالية الإدارة و التسيير المتمثلة في نقص الموارد و القدرات المؤسساتية . و ضعف التنظيم المحكم و المشاركة الجماعية و غياب الثقافة الديمقراطية، و سوء التفاهم القائم بين مسؤولي الجمعيات من جهة، ومن جهة أخرى، بروز المصالح الفردية وغلبة الأنا لمسؤولي الجمعيات، و صعوبة التقويم و المتابعة من الجهات الإدارية.

3-مشكلات في الموارد البشرية :

- تعاني الجمعيات الخيرية من مشكل ضعف الانتشار على مستوى المجتمع ،و يبرز هذا بشكل جلي في عدد المنخرطين والمتطوعين بحيث نجد غياب عنصر الشباب في العمل الجمعوي وهذا العزوف له أسباب نذكر منها :

- ضعف الرغبة و تنامي السلبية لدى الأفراد حين يتعلق الأمر بخدمة المجتمع، نتيجة قلة الوعي وعدم الإحساس بالمسؤولية [3].

---

[1]- محمد ناجي بن عطية ، البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية ، الواقع و آفاق التطوير، موقع صيد الفوائد الالكتروني ، سنة 2006 ، ص17

[2]- محمد ناجي بن عطية ، مرجع سابق ،ص 18

[3]- عمار نوي مرجع سابق ص 78

- عدم توفر الإطار البشري المؤهل و المتخصص .
- نقص الخبراء والتقنيين .
- قلة الدورات و البرامج التدريبية. [1].

4-مشكلات في برامج التسويق و الترويج للأنشطة و كذا رؤية و رسالة الجمعية :

- ضعف أساليب الاتصال بالمجتمع .
- ضعف الترويج الإعلامي لأنشطة الجمعية .
- عدم وضوح أهداف الجمعية لكثير من الجمهور الذي تتفاعل معه .
- الظهور الموسمي والركود بقية العام .
- تبني أهداف قد تعجز الجمعية عن تحقيقها .
- ضعف التخطيط لأنشطة وموارد الجمعية [2].

5- ضعف مساهمة العنصر النسوي في العمل الجهوي:

من بين المظاهر التي تحد من فاعلية العمل الخيري ومن انتشاره هو قلة مشاركة المرأة و هذا راجع الى عدة أسباب أهمها :

- تأثير منظومة القيم الاجتماعية التي تحد من المشاركة الفاعلة للمرأة في كثير من القطاعات و منها العمل الجمعوي :

- غياب برامج و أنشطة خاصة بالمرأة و نقص الفضاءات الخاصة بها داخل الجمعة . فإنه من غير المنطقي أن يتم استقطاب النساء داخل الجمعية و برامجها كلها تستهدف شرائح مجتمعية أخرى .

غياب التحسيس بأهمية العمل الجمعوي الخيري في صفوف المرأة [3].

---

[1]- محمد ناجي بن عطية ، مرجع سابق ، ص 18

[2]- محمد ناجي بن عطية ، المرجع نفسه ، ص 19

[3]- عبد الغاني بوساحة ، السيد بوزينة حسين ، واقع العمل الجمعوي بين المعوقات و الحلول الممكنة ، ورقة مقدمة للملتقى الوطني عن بعد الموسوم بـ :العمل الجمعوي في الجزائر: الواقع ، التحديات ، الآفاق أيام 29 -31 جانفي 2021 الجمعية الجزائرية للتواصل العلمي و الثقافي مكتب عنابة ، شركة الإحالة للنشر / الجزائر ص 131

هذا الغياب أثر بشكل جلي على العمل الجمعوي نتيجة افتقاره إلى طاقات نسوية، كان بالإمكان تقديم الإضافة في مختلف الأعمال ،لاسيما فيما يتعلق بالأنشطة الموجهة للأسرة و الطفل .

6-ضعف التنسيق و التكامل بين مختلف الجمعيات الخيرية :

يمكن أن نلاحظ نقصا واضحا في تنسيق العمل الجمعوي المشترك ، و المبني على أساس التكامل و التشارك في إنجاز مختلف المشاريع الجمعية ،و هذا التنسيق الذي يساهم في نقل الخبرات و في تكاثف الطاقات.

من أجل إنجاز مشاريع نوعية، تمس أكبر شريحة ممكنة من المجتمع و يمكن القول بأن ضعف التواصل جاء نتيجة لقلة الوعي بأهمية التشبيك في الرفع من مستوى العمل ومن مهارات العاملين [1].

رغم دسترة المرصد الوطني للمجتمع المدني الذي يعنى بالجمعيات والتنسيق فيما بينها الا اننا نجده غائبا تماما رغم المهام المسندة إليه، فنعتبره مؤسسة غارقة في المناسباتية.

فمثلا الجمعيات الخيرية لها اهداف واحدة متقاربة تسعى اليها، فالتنسيق بينها في تبني عمل خيري رغم تعدد سبل ووسائل دعمه إلا أن تظافر الجهود يؤدي إلى اكتمال العمل، لكن التنافس و التنازع و التشتت، يؤدي إلى سلبيات كثيرة منها :

-تكرار الجهود بهدف واحد ،مما يسبب إهدار كثير من الطاقات و الأموال و الأوقات .

- ضياع الفرصة المتاحة لإيجاد مشاريع تكون بالتنسيق أقوى وأكثر اثرا منها في غيابه [2].

7-تسييس العمل الخيري :

ومن المشكلات توجيه العمل الخيري من قبل البعض ممن لم تتشبع نفوسهم بمعاني العمل الخيري و رسالته ، فيستخدمه كستار و شعار لأغراض حزبية أو سياسية تخرجه من

---

[1]- عبد الغاني بوساحة ، حسين بوزينة ، مرجع سابق، ص133

[2]- حسيب رحايلية ، التجديد في العمل الجمعوي ، ورقة مقدمة للملتقى الوطني عن بعد الموسوم بـ :العمل الجمعوي في الجزائر الواقع ، التحديات ، الآفاق أيام 29 -31 جانفي 2021 ،الجمعية الجزائرية للتواصل العلمي و الثقافي مكتب عنابة ، شركة الإحالة للنشر / الجزائر ص 37

مضمونه و محتواه ،و هذا المنهج يضر بالعمل الخيري كثيرا و يفقده المصداقية و الأمانة التي هي من مقومات نجاحه و ضروريات وجوده [1].

فقد تتعرض الكثير من الجمعيات لإغراءات متنوعة سواء من طرف الدولة وأجهزتها أومن قبل الأحزاب السياسية لأجل إدخالها في اللعبة السياسية و من ثمة استغلالها في الكثير من المناسبات ، نظرا لقدرة بعض الجمعيات على تعبئة و تجنيد عدد كبير من الفئات الاجتماعية انتخابيا ،وهذا من أجل الحصول على امتيازات متعددة كالترقية الاجتماعية أو الحصول على منصب سياسي [2].

وفيه مشكلات موضوعية تعيق في ممارسة الأنشطة الخيرية نذكر منها :

- ضعف الإعلام الداعم لأعمال الجمعيات الخيرية و الترويج لها.
- ضعف دعم القطاع الخاص للعمل الخيري .
- الشائعات المتعلقة بجمع التبرعات.
- عدم سماح السلطات بالتفرغ للعمل الخيري .
- عدم إدراك صانعي السياسات في الحكومات لدور الجمعيات الخيرية في التنمية .

التضييف العالمي على عمل الجمعيات والمنظمات الخيرية بعد أحداث سبتمبر 11 2001 وذلك للخلط بين العل الخيري و مسمى الإرهاب ، و أثره في التضييق على العمل الخيري[3]. و هذا ما شاهدناه في التضييق على عمل هيئة الإغاثة الإسلامية بالكويت و كذا ندوة الشباب الإسلامي بالسعودية .

- ضعف مفهوم الاستثمار و الوقف ، فالاستثمار في أملاك الجمعيات الخيرية ضعيف جدا من الصدقات و التبرعات و الهبات والأوقاف و الزكاة التي تتحصل عليها .

---

[1]– محمد ناجي بن عطية ص 25

[2]– رهام بلهوشات ، مرجع سابق ص 79

[3]– محمد ناجي بن عطية مرجع سابق ص 19

يقول محمد عبد العظيم الجمل : فمنذ نهاية حرب أفغانستان و هناك منظومة عالمية جديدة تدفع إلى إقصاء العمل الخيري الإسلامي من اعمال الدولة فأصبحت كثير من الدول الإسلامية تخشى من تنمية و تطوير مؤسساتها التطوعية الإسلامية العالمية[1].

و في ختام هذا المطلب نؤكد: أن المعوقات القانونية و المالية للجمعيات لها الأثر السلبي على عمل الجمعيات ، فالقانون 06/12 كان أكثر صرامة و تقييدا لحرية العمل الجمعوي فقد سعى هذا القانون إلى تشديد الإجراءات في تأسيس الجمعيات، و فرض رقابة مشددة على نشاطها و مواردها المالية و هذا ما انعكس سلبا على أداء الجمعيات فبالرغم من تعدادها الذي يتجاوز 120 ألف جمعية إلا أن نشاطها لا يزال هزيلا و ضعيفا، و غالبا ما يتصف بالمناسباتية ، وعندما نتكلم على التضييق القانوني والمالي فإننا نقصد الجمعيات الناشطة التي لها أهداف و رسالة سامية و بعد روحي ولا تخضع للابتزاز السياسي أو الحزبي و مستقلة في أنشطتها و قراراتها .

المطلب الثاني / آليات وسبل تنشيط العمل الخيري في إطار المجتمع المدني :

إن التحديات و المعوقات التي يواجهها العمل الخيري ،في إطار مؤسسات المجتمع المدني في العالم العربي والإسلامي عامة و الجزائري على وجه الخصوص، يتطلب اتباع استراتيجية جديدة، يمكن أن تساهم في تنشيطه، من أجل القيام بالدور المنتظر منه في النهوض بالمجتمع في ظل تزايد الوعي بأهمية العمل الجمعوي ضمن آليات الحركة الجمعوية . و ترتكز الآليات المقترحة لتنشيط العمل الخيري من جانبين اثنين هما: علاقة الجمعيات الخيرية بالدولة و كذا البناء المؤسسي للجمعيات .

الفرع الأول / تفعيل الجانب العلائقي بين الدولة و المجتمع المدني :

أولا / تفعيل الجانب القانوني التنظيمي:

- لا يمكن للعمل الجمعوي أن يتطور في الوقت الراهن إلا في إطار وجود منظومة قانونية تشريعية تكرس الحرية و الاستقلالية التامة للمجتمع المدني عن الدولة ، فالإطار القانوني هو الذي ينظم العلاقة بين الدولة و المجتمع و يضبطها.

[1]– علي بن إبراهيم النخلة ، العمل الاجتماعي و الخيري : التنظيم – التحديات – المواجهة مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض ، ط 2 1434 هـ ص 149–136

-تحديث و تطوير القوانين و التشريعات المتعلقة بمؤسسات العمل الاجتماعي و نعني بها: - الجهات الخيرية - و ذلك بتقديم التسهيلات الملائمة و التخفيف من الإجراءات الروتينية و الإدارية الخاصة بتأسيس الجمعيات و تسييرها [1].

- تأهيل البيئة التشريعية و المؤسساتية للعمل الجمعوي الخيري بملاءمتها مع المقتضيات الدستورية و الالتزامات الدولية في مجال حرية الجمعيات .

-الجمعيات تنظيمات تتمتع بالاستقلالية عن التبعية للأحزاب و النقابات ، لذلك ينبغي حمايتها من أي تدخل قانوني من شأنه التضييق على حريتها [2].

- تعديل قانون الجمعيات 12/ 06بما يضمن نصا قانونيا واضحا حول :أن تكون الجمعيات الخيرية ذات منفعة عامة مثلها مثل الهلال الأحمر الجزائري .

- إدخال نظام تعريفي لإنشاء الجمعيات لا توجد فيه أي عقبات تعسفية، ومن ذلك التأكيد على أن: تعتبر جمعية ما قانونية بداية من التاريخ الذي تقوم فيه بإرسال وثائقها التأسيسية إلى السلطات المعنية و تمكينها من إثبات تسجيلها .

-إلغاء المعايير الفضفاضة التي يمكن اعتمادها لتعليق عمل جمعية ما .

ثانيا / تفعيل الجانب الديني و التعليمي :

- أن تنطلق ثقافة العمل الخيري من المصادر الدينية والأخلاقية، حيث أن الدين أدى ومازال يؤدي دورا أساسيا في التحفيز على العمل الخيري، فالإسلام حث على العطاء و التطوع و المساعدة للغير من خلال: الزكاة و الصدقة التي ورد ذكرهما في القرآن الكريم و السنة النبوية و هدفها هو الحث على مساعدة الآخرين بالمال و الجهد وكافة صور الدعم و التي تسمى بفلسفة التكافل الاجتماعي [3].

---

[1]- رهام بلهوشات مرجع سابق ص 82

[2]- رهام بلهوشات مرجع سابق ص 83

[3]- فاطمة الفكاير، العمل التطوعي ووسائل الإعلام : إشكالية الدور والمفهوم .مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية م16 ع 01 سنة 2022 ، ص 446.

-أن تضم البرامج الدراسية للمؤسسات التعليمية المختلفة بعض المقررات الدراسية التي تركز على مفاهيم العمل الاجتماعي التطوعي و أهميته و دوره التنموي ،و يقترن ببعض البرامج التطبيقية ، مما يثبت هذه القيمة في نفوس الناشئة [1].

- إعادة صياغة الخطاب الديني الموجه ،و تحديد الأولويات المرتكزة على خدمة الناس وحمل الهم الاجتماعي، و تلمس آلام وجراح الناس و مداواتها من بوابة المؤسسات الاجتماعية و العمل التطوعي .

فترسيخ مفاهيم و قيم الايثار و التعاون و نكران الذات من خلال المساجد و المؤسسات الرسمية الدينية للحث على التطوع و العمل الخيري ينهض بالجمعيات الخيرية و يقود نشاطات و برامج اجتماعية تهتم بدفع عملية العمل التطوعي الخيري و التنمية في المجتمع

- تدعيم البيئة الثقافية من خلال توسيع قاعدة المهتمين بالمصلحة العامة ، و تقوية الشعور بالانتماء وروح التطوع و العمل الجماعي المنظم و تحقيق التعاون بين أفراد تجمعهم الرغبة المشتركة في خدمة المجتمع .

-تدعيم البنية الاجتماعية ،و ذلك بتنشئة الأبناء تنشئة اجتماعية سليمة ، من خلال قيام كل من الأسرة والمدرسة والإعلام بدور منسق و متكامل، في غرس قيم التضحية و الإيثار و دور العمل الجماعي [2].

ثالثا / تدعيم و تفعيل الجانب المالي :

يمكن تشجيع و تحفيز مؤسسات المجتمع المدني لتنشيط العمل الخيري بالوسائل التالية:

- شمول الجمعيات الخيرية بالإعانات الحكومية.
- تقديم إعفاءات أو تخفيضات لهذه الجمعيات من فواتير الكهرباء و المياه أو من الضرائب و الجمركة .

- إعفاء المبالغ التي يتم التبرع بها لمؤسسات المجتمع المدني من قبل دافعي الضرائب سواء كانوا أفرادا أو شركات، لأن هذا يعتبر حافزا قويا لدافعي الضرائب لزيادة تبرعاتهم[1].

---

[1]- فريدة خروبي ، العمل التطوعي المؤسسي: إشكالياته و إمكانية تفعيلية، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ع 44 ، جوان 2018 ، ص 198 .

[2]- رهام بلهوشات ، مرجع سابق ،ص 81 .

-منح الجمعيات حاجتها من الأراضي لإقامة منشآتها الخيرية، و في إطار الاستثمار للمشاريع الخيرية .

- تقديم الدعم الحكومي للجمعيات الخيرية في مجال توفير المعدات والأثاث و اللوازم و أجهزة الكمبيوتر [2].

- تشجيع الجمعيات على إنشاء صناديق القرض الحسن و الوقف الخيري وذلك من خلال :

- صناديق قرض حسن خاصة بها ترعاها و تديرها و تشرف عليها بنفسها على أن تخصص هذه الصناديق للتبرعات العينية و المالية و الصدقات غير الزكوية التي يجود بها المحسنون، و تظهر فائدتها في كونها تتيح استغلال هذه الأموال في إنشاء و استكمال إنجاز مشاريعها الاستثمارية الخيرية التي تلبي حاجيات المجتمع .
- خلق شراكات عمل مستقبلية مع رجال المال والأعمال، الذين يجودون بأموالهم و تبرعاتهم مثل: توفير فرص عمل للشباب ، قضاء الدين على المديونين ومع قروض لأصحاب المشاريع الصغيرة بدون فوائد .

-صناديق الوقف الخري صورة متطورة لوقف النقود و لتمويل المشروعات الوقفية. حيث يقوم الصندوق باستدراج التبرعات الوقفية لمشروع معين ثم تستعمل النقود المحصلة في بناء المشروع كصندوق لمستشفى أو مدرسة او لمسجد .....[3].

يمكن تفعيل و تنشيط العمل الخيري من خلال الجوانب التي ذكرناها في إطار العلاقة التشابكية بين الدولة و مؤسسات المجتمع المدني .

الفرع الثاني / تفعيل الجانب المؤسسي للجمعيات

حتى يستمر البناء المؤسسي للجمعيات الخيرية في الاستمرارية والديمومة و ذلك لتحقيق نجاحات أكثر وجب الأخذ بأساليب ووسائل ناجعة و نذكر منها .

---

[1]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوشي ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة ، دراسة حالة جمعيات النفع العام ،رسالة ماجستير في العلوم السياسية ،قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط 2012-2013 ، ص 1.

[2]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوشي، المرجع نفسه، ص 134 .

[3]- عبد المنعم نعيمي، مرجع سابق ص 291/289.

- تأهيل و تدريب قيادات ومنظمات العمل المدني لتمكينهم من تطبيق الأساليب الحديثة في الإدارة و القيادة و تطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط و الأهداف المرسومة .

-الاهتمام بالإعلام و ذلك من خلال تبني خطط إعلامية قوية وواضحة [1].

لتغيير النظرة الحالية للعمل الخيري على أنه مساعدة للمحتاجين وذوي الاحتياجات الخاصة، وتحويل الأنظار واتجاهات الرأي العام إلى المفهوم العصري للعمل الخيري باعتباره ركيزة وضرورة من ضرورات التنمية الاجتماعية.

- اهتمام الإعلام بحمل رسالة التوعية العلمية في عرض برامج النشاط الاجتماعي الخيري وإلقاء الضوء على معوقات العمل الخيري، سواء من حيث الأنظمة الإدارية أو المعوقات البيروقراطية أو التقاليد أو العادات المجتمعية السلبية.
- متابعة أنشطة العمل الخيري بالنقد الموضوعي الذي يلقي الضوء على الإيجابيات للإشادة بها للمضي فيها والإشارة الى السلبيات بموضوعية، ودراسة أسبابها وتشخيص حالاتها، والبحث عن أفضل السبل لتلافيها والقضاء عليها.
- أن تبتكر الأجهزة الإعلامية المتعددة الوسائل المتنوعة لجذب و تشويق المواطن في تعميق مفاهيم العمل الخيري ، الذي يعتبر رافدا أساسيا من روافد العمل الاجتماعي و عنصرا رئيسيا من عناصر المشاركة المجتمعة في قضية التنمية .
- الاهتمام أكثر بتفعيل دور المرأة، و ذلك من خلال: وضع البرامج التعليمية التأهيلية و برامج الأسر المنتجة إما بتوسيع العمل النسائي من خلال الهيئات القائمة أو

- استحداث جمعيات نسائية مستقلة، تعنى بالعمل الخيري مع مراعاة خصوصيات المرأة .

-التركيز والتخصيص في الأعمال الخيرية، و ذلك بعدم توسيع النطاق الجغرافي للجمعية إلا بما يتناسب مع إمكانياتها المادية و البشرية ،وكذا التخصص الوظيفي بدل التكرار الذي يشتت العمل و البحث عن المجالات التي تخدم المجتمع[2].

- التنسيق و التكامل بين الجمعيات الخيرية ذات الأهداف المشتركة .

---

[1]- محمد ناجي بن عطية ، مرجع سابق ، ص 29.

[2]- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوشي، مرجع سابق، ص 1.

- إطلاق طاقات الإبداع و الابتكار في مجالات العمل الخيري، ضمن الاهتمام برعاية كبار السن إلى الاهتمام بعناصر مهمشة في المجتمع كالأطفال بلا مأوى أو كفالة اليتيم و الاهتمام بالمجالات الإغاثية كالكوارث مثلا.
- تأصيل العمل الخيري في المجتمع ، باعتباره عنصرا رئيسيا من عناصر الشخصية الإسلامية للأمة و ركيزة من أهم ركائزها الحضارية .
- تنشيط باب الاجتهاد في الفقه الإسلامي من خلال فقه المستجدات للبحث في قضايا الزكاة و الوقف و في ضوء الظروف المعاصرة .
- تكوين اتحاد عربي أو إسلامي للجمعيات الخيرية، لتنسيق الجهود و حسن الاستفادة من الإمكانات المتاحة خاصة في مناطق الكوارث و الأقليات المسلمة المحتاجة .
- التعاون مع المنظمات الدولية العاملة في مجال العمل الخيري الاغاثي (اليونيسيف – الفاو – و كالة الإغاثة –وكالة شؤون اللاجئين و غيرها)للتعرف على جهودها في مجال الإغاثة[1]
- مشاركة الجامعات و المعاهد بإجراء بحوث تطوعية و ميدانية في الأعمال الخيرية بكافة أنواعها لدعمها و مساندتها .
- تدريس مادة عن العمل الخيري التطوعي بالمدارس .
- تحسيس الفرد بأهمية العمل الخيري و الاندماج فيه لتحقيق الحاجات التي تعجز الدولة عن تلبيتها، و يتم من خلال تجنيد وسائل الإعلام و الاتصال، و اختيار البرامج التي تثير الاهتمام بالمشاركة الاجتماعية الواسعة ،كما يأتي التعريف بأهمية العمل الخيري و نشاط الجمعيات من خلال البرامج التي تقدمها[2].

المطلب الثالث/ نموذجان رائدان للعمل الخيري في الجزائر :

سنلقي الضوء في ختام هذا البحث على نموذجين رائدين في العمل الخيري هما: جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية ، وجمعية البركة للعمل الخيري والإنساني.

[1]– صالح بن سلمان الوهيبي ، أفكار مقدمة للمؤتمر الخليجي الأول للجهات و المؤسسات الخيرية: بحث بعنوان الآفاق المستقبلية للعمل الخيري و الواقع الذي سلكته هذه الإعانات الخيرية.

[2]– فاطمة الفكاير ، مرجع سابق ،ص 445.

الفرع الأول/ جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية:

التأسيس:

جمعية الإرشاد والإصلاح هي جمعية أهلية جزائرية غير حكومية ذات طابع اجتماعي تربوي ثقافي تأسست سنة 1989 واعتمدت من طرف وزارة الداخلية بتاريخ:1989/09/11 تحت رقم: 0064/053

أهدافها:

1. المساهمة في البناء الحضاري للأمة وتنمية شخصيتها بما يتماشى ومتطلبات العصر في إطار الثوابت الوطنية.

2. العمل من أجل جمع الأمة حول المبادئ التي تضمن الوحدة ومناصرة الحق والعدل في ظل القيم النبيلة والعمل على تشر ثقافة السلم ورعاية حقوق الإنسان.

3. العمل على ترقية المرأة وتفعيل دورها الحضاري، وحماية الأسرة الجزائرية وتثمين رصيدها.

4. المساهمة في حماية الطفولة من كل الأضرار الجسمية الفكرية والنفسية، والعمل على توفير أماكن ووسائل الوقاية والحماية والتربية والترفيه (كالنوادي والمؤسسات ومراكز استقبال ورعاية الطفولة ورياض الأطفال).

5. المساهمة في تنمية المجتمع بالاعتناء بالشباب من خلال توفير أماكن الترفيه والتسلية وإعداد برامج تربوية وعلمية وصحية ورياضية.

6. العمل على خدمة المجتمع بإنشاء المرافق الخيرية الصحية منها والتعليمية وغيرها، وحمايته من الآفات والانحرافات والأخطار من خلال عمل اجتماعي فعال.

7. المساهمة في الحملات الإغاثية والتضامنية وطنيا ودوليا.

8. المساهمة في تنمية وتطوير الحرف والصناعات التقليدية وتفعيل الإنتاج الأسري في إطار برامج التكوين المهني بالتنسيق مع الهيئات الرسمية.

9. المساهمة في ترقية تعليم القرآن وإنشاء المدارس القرآنية والمعاهد، والعناية بالسنة النبوية وخدمتها.

10. المساهمة في محو الأمية، والعمل على تحديث الطرائق والوسائل.

11. دعم تعميم استعمال اللغة العربية، وتشجيع تعلم اللغات الأخرى.

12. تشجيع الإبداع الفكري والثقافي والمحافظة على الموروث الوطني وإصدار مجلة تعنى بذلك.

13. القيام بالنشاطات التي تخدم أهداف ومبادئ الجمعية، والتعاون مع كافة الجمعيات والمنظمات الوطنية والدولية والهيئات المعنية والانخراط فيها وفق القوانين المعمول بها.

14. الاهتمام بالجالية الجزائرية بالخارج وتمكينها من المشاركة في تحقيق أهداف الجمعية.

15. المساهمة في حماية المحيط ونشر الثقافة البيئية في أوساط مختلف فئات المجتمع. [1]

نشاطاتـــها:

1. نشاطات تربوية فتحت فيها الجمعية العشرات من روضات الأطفال.

2. كتاتيب تعليم القرآن الكريم.

3. الورشات المهنية.

4. العناية باليتامى وإطعام الصائمين وكفالة المحتاجين.

5. فتح مكاتب وفروع مست جميع ولايات الوطن.

6. إقامة مخيمات صيفية للترفيه والتكوين والتثقيف.

7. تزويج الشباب للقضاء على العزوبية والعنوسة.

8. تشجيع النشاطات الرياضية والأعمال الفنية الهادفة.

اهتمام الجمعية بالجزائر وأبنائها لم يمنعها من المشاركة الوجدانية لأبناء الأمة العربية والإسلامية في قضاياها المصيرية، وعلى رأسها قضية فلسطين، وكذلك بالقضايا العادلة في الدول الإسلامية، أين يتم برمجة وتشكيل عدة قوافل دولية لدعمها وتغطية جانب من احتياجات المسلمين فيها. [2]

[1] – /ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الإطلاع 25ماي2023.

[2] – irshed-dz.org تاريخ الاطلاع 25 ماي 2023

مشاريع مستقبلية للجمعية:

1/ المجمع الخيري الثقافي:

هو عبارة عن مجموعة مكاتب إدارية ومرافق ثقافية بالإضافة إلى إقامة مميزة ،كل هذه المرافق من شأنها تسهيل وتطوير العمل التطوعي لجمعية الإرشاد والإصلاح بالإضافة إلى تكوين وتأهيل الشباب المهتم بالعمل الخيري التطوعي.

أهداف المشروع:

- توفير فضاء مناسب وملائم لإجراء مختلف الفعاليات والمناسبات الخاصة بالعمل الخيري التطوعي.
- توفير بيئة مناسبة وملائمة لتسيير وتطوير العمل الخيري التطوعي على المستوى الوطني.

2/ معهد القراءات والدراسات القرآنية:

خدمة للرسالة القرآنية الخالدة، ونتيجة للعمل في المجال القرآني عشرات السنوات بعثت فكرة معهد القراءات والدراسات القرآنية، لتكون لبنة جديدة في إشاعة النور القرآني بوسائل جديدة ومناهج حديثة لتكوين نخبة من القراء والعلماء:

- تخريج نخبة من المجازين في القراءات القرآنية كل سنة – 100 خريج.
- إعداد البحوث والدراسات القرآنية.
- تأطير أقسام ومدارس الجمعية لمختلف الفئات العمرية.

الفرع الثاني/ جمعية البركة للعمل الخيري والإنساني:

التعريف: هي جمعية جزائرية مستقلة اعتمدت بتاريخ 15جانفي 2015 بالجزائر ، تعمل مع غيرها ضمن مؤسسات المجتمع المدني ، وإشراك مختلف القوى الشعبية، وتسعى أن تكون رائدة في مناصرة الشعوب المظلومة بالعالم وهذا بفضل جهود أبناء الجزائر المخلصين وفق برامج متميزة وإبداعية.

أهداف الجمعية:

- تقديم الخدمات الإنسانية والخيرية والإغاثية والصحية.
- رعاية الأرامل والأسر وكفالة الأيتام.
- التدخل في الكوارث الإنسانية.
- توفير الفرق الطبية العامة والمتخصصة.

- مساعدة وإغاثة الشعب الفلسطيني والصحراوي.
- الاستعانة بالخبرات والتجارب.
- المساهمة الفعالة والمستمرة في دعم القضايا الإنسانية العادلة في مجال العمل الخيري الإغاثي.
- إنجازات الجمعية :
- 1/ القوافل الإغاثية:
- قوافل أميال من الابتسامات لفلسطين: شاركت الجمعية في أكثر من 30قافلة لأميال الابتسامات التي كانت موجهة إلى فلسطين ، تنوعت بين قوافل إغاثية ،إنسانية وأخرى طبية ،كما تم تدشين العديد من المشاريع والحملات.
- قافلة الإغاثة العاجلة 1/الروهينجيا ،ماينمار: قامت الجمعية بتوزيع أكثر من 5000طرد غذائي ،وحفر العديد من الآبار السطحية والعميقة، والعديد من المساعاات الإنسانية الأخرى.
- قافة الإغاثة لمخيمات الروهينجيا2 /ماينمار: توزيع الطرود الغذائية، حفر 10آبار عميقة ،التكفل بمغسلة الأموات ، شراء 10كراسي متحركة للجرحى.
- قافلة جنوب تركيا: تسيير قافلة إنسانية إلى مخيمات اللاجئين في جنوب تركيا، حيث قدمت العديد من المساعدات الإنسانية، طرود غذائية، أدوية، خيم.
- قافلة المرحمة لمخيمات اليرموك /سوريا: تسيير قافلتين إنسانيتين إلى مخيم اليرموك، حيث تم تقديم طرود غذائية ،خيم ، أفرشة ،والعديد من المساعدات الإنسانية، كما وقف الوفد على الوضع الإنساني الخطير بالمخيم.
- القافة الإغاثية بلبنان: قامت بتوزيع مساعدات عينية على 170 عائلة فلسطينية وسورية مهجرة في منطقة البقاع بلبنان، وذلك بهدف التخفيف من معاناتهم ،حيث وزعت أفرشة وحصص غذائية.
- 2/مشاريع الإعمار بقطاع غزة المحاصر:
- ثانوية الشيخ محفوظ نحناح
- وقفية أبي مدين التلمساني
- مدرسة الشيخ البشير الإبراهيمي
- مجمع ابن باديس الخيري

- المركز الاجتماعي التربوي العربي بن مهيدي
- المركز الطبي – حاسي مسعود– – المبنى الصحي فضيل إسكندر
- المدرسة القرآنية النموذجية – المركز الطبي الشيخ بوعمامة

وفيه العديد من المشاريع قيد الإنجاز نذكر منها:

- إعادة إعمار وحدات سكنية مدمرة. – تجهيز طابق في مستشفى الكرامة
- جناح الولادة بمجمع ناصر الطبي – شبكة الصرف الصحي.
- إعادة ترميم وتأهيل منازل الأسر الفقيرة.
- إنشاء خزان مياه بمنطقة جباليا. – وقفية الأيتام باسم الأمير عبد القادر.

3/الحملات الموسمية:

- تقديم الآلاف من السلل الغذائية للعائلات والأسر الفقيرة بقطاع غزة في رمضان.
- تقديم وجبات الإفطار 1000 وجبة لعائلات وأطفال 300 أسير فلسطيني.
- توفير أحذية وملابس لأطفال الأسر الفلسطينية الفقيرة في عيد الفطر .
- توزيع لحوم الأضاحي وشملت العملية 2000 أسرة.
- توفير اكثر من 2000حقيبة مدرسية للعائلات المعوزة.
- الإفراج عن المعيلين لأسر المسجونين بسبب ذمم مالية بتسديد غراماتهم.
- تنظيم عرس جماعي وتقديم منحة مالية لتيسير الزواج لعائلات الفقراء.
- توزيع مركبات من نوع (تكتك) لاستخدامها كوسيلة نقل البضائع ،وحصص من الأغنام بداية لمشروع تربية الماشية. [1]

هذه عينة من الجمعيات الجزائرية الناشطة في مجال العمل الخيري محليا وعالميا ، وأنشطتها وإنجازاتها في الميدان معلومة وواضحة ،وبناؤها المؤسسي منظم ، وأعمالها مستمرة طيلة السنة.

[1]– elbarakahdz.com تاريخ الاطلاع 25 ماي 2023

من خلال هذا الفصل تم التعرف على الجمعيات الخيرية، أهدافها وخصائصها وكذا مواردها المالية ، وواقعها في الجزائر ،وأهم المعوقات والتحديات التي تواجهها، وكذا آليات وسبل تنشيط العمل الخيري من خلالها.

وتبين أن العمل الخيري من خلال جمعياته ،أصبح أهم مرتكز للمجتمع المدني في تحقيق التنمية المجتمعية جنبا على جنب مع الحكومة، فهي شريك أساسي للدول في تنفيذ المشاريع خاصة ذات البعد الاجتماعي ،إذا أتيح لمؤسسات المجتمع المدني العمل على كافة المستويات الإنسانية والاجتماعية ،وبالتالي التحرك كشريك فاعل لمواجهة التحديات .

واتضح أن الجزائر عرفت انتشارا واسعا لمنظمات المجتمع المدني خصة الجمعيات ،ورغم الكثرة إلا أن فاعليتها يثار خولها الكثير من الإشكاليات ، خاصة في ظل غياب منظومة العمل الجمعوي الجاد والمنظم ، وبروز جمعيات جماهيرية متسلقة وتساند السلطة بالمطلق مما أفقدها خاصية الاستقلالية، وكذا غياب ثقافة التطوع والعمل الخيري ،وما تشهده الجمعيات من صعوبات في بنائها المؤسسي.

لكن رغم ذلك توجد جمعيات رائدة في ميدان العمل الخيري وتحقق نتائج باهرة داخليا وخارجيا ، ولها إسهامات كبيرة إنسانيا واجتماعيا وإغاثيا.

خاتـــــمة

خاتمة:

أ- النتائج:

يمكن القول من خلال دراستنا المتمحورة حول: " الأطر القانونية للعمل الخيري وتأثيرها في هيكلة المجتمع المدني" أن العمل الخيري من الميادين التي يظهر فيها دور المجتمع المدني في خدمة مجتمعه والنهوض به، و الجهود التي يقدمها في هذا الميدان بشكل عام وفي الجمعيات بشكل خاص، والإطار القانوني والتشريعي الذي يضبط عملها و يمثل العمل الخيري قيمة إنسانية كبرى متمثلة في العطاء والبذل بكل أنواعه، ويعتبر سلوكا حضاريا نصت عليه جميع الشرائع والحضارات ،ويعتبر جانبا مهما من جوانب التنمية وعنصرا فاعلا لتعزيز الروابط المجتمعية على أسس المبادرات الفردية والجماعية، ويرتكز على التضامن بين أفراد المجتمع على المستوى المحلي والوطني.

و يعد المجتمع المدني من أهم الفواعل الأساسية في أداء مهام تخدم المجتمع في المجال الاجتماعي والثقافي والتنموي، فهو يلعب دور الحاضن بالنسبة للعمل الخيري من خلال الجمعيات الخيرية، و ينتج قيم الممارسة للعمل الخيري، ويضمن تواجد وحماية هذه القيم والدفاع عنها. وبالرغم من الأدوار التي يلعبها في تنشيط العمل الخيري من خلال الجمعيات، إلا أن هذا العمل في الجزائر يواجه عدة عقبات وعوائق تقف حائلا أمامها بسبب البيئة القانونية والتشريعية المقيدة للعمل الجمعوي، وضعف العمل المؤسساتي.

ب- توصيات ومقترحات:

في ضوء النتائج العامة للبحث يمكن تقديم مجموعة من التوصيات نسردها كالآتي:

1. ضرورة غرس ثقافة العمل الخيري وقيمه، وذلك عن طريق التوعية بأهميته لدى أفراد المجتمع.
2. تحديث القوانين والتشريعات المنظمة للعمل الخيري بما يضمن أن تكون الجمعيات الخيرية ذات منفعة عامة.
3. تقديم التسهيلات الملائمة والتخفيف من الإجراءات الروتينية والإدارية بتأسيس الجمعيات وتسييرها. وذلك بمراجعة بعض القوانين المنظمة للعمل الخيري بحيث تتحول إلى مدعمة ومسهلة له.
4. ضرورة وجود أشكال من التعاون بين الجمعيات والحكومة، بتخصيص قدر من الميزانية لمساعدة الجمعيات لكي تقوم بأداء عملها بنجاح، وخاصة أن كثيرا من الصعوبات تتعلق بالجانب لمادي.
5. السعي نحو إقامة مشاريع وقفية تعود بالفائدة على المشاريع الخيرية، وتوفر استمرارية الدعم المستقر.
6. مشاركة الجامعات والمعاهد بإجراء بحوث تطويرية وميدانية عن العمل الخيري، وتدريس مادة عن العمل الخيري التطوعي الإنساني في المدارس.
7. التوسع بالعمل الخيري، بحيث تنشأ جمعيات خيرية متخصصة لمكافحة السرطان، ولحماية المستهلك، وللتعليم المستمر، ولمساعدة المرضى والمحتاجين، ولتعليم المهن للعـــاطلين.

فهرس الآيات حسب ترتيبها في المصحف			
السورة	الآيـــــــة	رقمها	الصفحة
البقرة	((الَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنفَقُوا مَنًّا وَلَا أَذًى ۙ لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ))	262	18
	((وَلِكُلٍّ وِجْهَةٌ هُوَ مُوَلِّيهَا ۖ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ ۚ أَيْنَ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمُ اللَّهُ جَمِيعًا ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ))	147	17
	((كُلُوا وَاشْرَبُوا مِن رِّزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ))	60	32
آل عمران	((وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ))	104	27
المائدة	((تَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ))	02	17
	((وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا ۚ))	32	31
	((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ))	91	21
الأنعام	((وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ۖ))	141	21
الإسراء	((وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا))	70	33
	((مَّنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۚ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۗ وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا))	15	31
الحج	((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ	77	18

	لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ۝))		
المؤمنون	((أُولَٰئِكَ يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَهُمْ لَهَا سَابِقُونَ))	61	09
سبأ	((قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ ۚ وَمَا أَنفَقْتُم مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ ۖ وَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ))	39	23
الإنسان	((وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حُبِّهِ مِسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا))	8	18
	((إِنَّمَا نُطْعِمُكُمْ لِوَجْهِ اللَّهِ لَا نُرِيدُ مِنكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا))	9	18
المطففين	((خِتَامُهُ مِسْكٌ ۚ وَفِي ذَٰلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ))	26	22
الزلزلة	((فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ))	7	21

	فهرس الأحاديث	الصفحة
	طرف الحديث	
	من نفس عن مؤمن كربة	18
	على كل مسلم صدقة	18
	إن الله طيب	19
	إنما الأعمال بالنيات	19
	والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة حتى تراحموا	20
	ليس بمؤمن من بات شبعان وجاره	21
	ترى المؤمنين في توادهم	23
	الراحمون يرحمهم الرحمان	29
	أنا وكافل اليتيم كهاتين	30
	ما من مسلم يغرس غرسا	33

قائمـــــــة المصـــــادر المراجـــــــع

المصادر والمراجع :

1- القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.

2- **الأحاديث النبوية الشريفة.**

المعاجم والقواميس:

1- ابن فارس: **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت ،مادة : (ع م ل)ج 4 سنة 1979.

2- ابن منظور:**لسان العرب** ، مادة: (خ ي ر) ط1 ، مطبعة الميرية ،مصر سنة1300هـ، ج3

3- الأصفهاني :**المفردات في غريب القرآن**، تحقيق محمد سيد كيلاني ،دار المعرفة، بيروت ،لبنان

الكتـــــــــــب:

1- سن فرج، محمد يحي مطر: **الأصول العامة للقانون**، الدار الجامعية، بيروت، د ط 1988،.

2- أحمد حسن حسين: **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، دار الثقافة للنشر القاهرة، مصر ، د ط سنة 2000 .

3- حسن ملحم: **نظرية الحريات العامة، ديوان المطبوعات الجامعية** الجزائر،1981.

4- مدحت محمد أبو النصر: **إدارة منظمات المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية** من منظور التمكن والشراكة والشفافية والمساءلة والقيادة والتطوع والتشبيك والجودة، إيتراك للطباعة والنشر، القاهرة، د ط ،

5- سائد كراجة: **المجتمع المدني في الوطن العربي**، منشورات المركز الدولي لقوانين المنظمات الغير هادفة للربح، لبنان، دط ،2006.

6- إبراهيم محمد حسنين: **أثر الحكم بعدم دستورية قانون الجمعيات الأهلية**، دار الكتب القانونية، دط ، مصر، 2006 ،.

7- عبد الرزاق أحمد السنهوري: **الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**، منشورات الحلبي الحقوقية، ط3، بيروت، لبنان، د.ت ، م 5 ،.

8- ابراهيم عبد الهادي المليحي: **تنظيم المجتمع (مداخل نظرية ورؤية واقعية)** ، المكتب الجامعي الحديث للنشر والتوزيع، الاسكندرية ، د.ط ،2003.

9- محمد عبد الفتاح محمد: **إدارة الجودة الشاملة بمنظمات الرعاية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، د.ط، 2008،.

10-فتيحه أوهايبية: **الاتصال الجمعوي، إشكاليات نظرية**، مؤسسة كنوز الحكمة، د.ط الأبيار، الجزائر، 2012 ،

11- نبيل ابراهيم سعد: **المدخل إلى القانون: نظرية الحق**– منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت لبنان ، ط1 ،2010

12-جميل صليبا، **المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسي**ة والانجليزية واللاتينية دار الكتاب اللبناني بيروت– لبنان ، د ط 1982م ، ج 2

13-أحمد حسن حسين : **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني** ، دار الثقافة للنشر القاهرة ، مصر ، د ط ، سنة 2000 .

14-توفيق المديني : **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** ، اتحاد كتاب العرب ، دمشق ، د ط ، 1997.

15-أماني قنديل : **تطور المجتمع المدني في مصر** ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب ، دولة كويت ، المجلد 27 ، العدد 03 1999

16-عبد الغفار شكر : **المجتمع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية** ، سلسلة الحوارات القرن الجديد ، دار الفكر ، دمشق ، ط1 ، 2003 .

17-بلال أمين زين الدين : **منظمات المجتمع المدني في الدول العربية** والغربية. دراسة مقارنة. دار الفكر الجامعي. الاسكندرية. 2014 .

18-فريال حسن خليفة : **المجتمع المدني عند توماس هوبز و جون لوك** ، مكتبة مدبولي القاهرة ، د ط ، 2004،.

19-عبد الجليل أبو المجد : **مفهوم المواطنة في الفكر العربي الإسلامي** ، إفريقيا الشرق المغرب ، ط1، 2010 ،.

20-جون اهرنبرغ : **المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة** : ترجمة : علي حاكم صالح، حسن ناظم ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت، ط1، 2008.

21-رضوان زيادة : **تحديات الاصلاح في العالم العربي** ، (العولمة ، الحداثة ، الهوية الإسلام) ، مركز الراية للتنمية الفكرية ، دمشق ،ط1، 2006.

22-كريشان كومار: **حول مصطلح المجتمع المدني** : مذكرة إضافية على مفهوم المجتمع المدني و ميادينه ، ترجمة : عدنان جرجس ، الثقافة العالمية ، الكويت ، العدد 107، يوليو 2001.

23-عبد الغني بسيوني عبد الله : **الأحزاب السياسية** ، مجلة الدراسات القانونية ، جامعة بيروت ، لبنان ، مجلد 1 ، عدد 1، جوان 1996.

24-إبراهيم حسن توفيق: **النظم السياسية العربية**، الاتجاهات الحديثة في دراستها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2005.

25-مارتينا فيشر: **المجتمع المدني ومعالجة النزاعات**: التجاذبات والإمكانيات والتحديات، ترجمة: يوسف حجازي مركز بحوث برغهوف للإدارة البناءة للنزاعات د ط 2009

26-سعيد مرطان، **مدخل للفكر الاقتصادي في الإسلام، مؤسسة** الرسالة بيروت ط2 1415هـ-2004م

27-نذير حمدان، الخير **ومرادفاته، دار المأمون للتراث** -دمشق

28-يوسف القرضاوي. أصول **العمل الخيري في الإسلام في ضوء النصوص والمقاصد الشرعية**. دار الشرف ط2 2008

29-عبد الله العلي النعيم، **العمل الاجتماعي مع التركيز على العمل التطوعي في المملكة العربية السعودية، مكتبة** الملك فهد الوطنية الرياض 1426 هـ /2005 م.

30-حمد إبراهيم حمزة، العمل **الاجتماعي التطوعي**: الواقع والمأمول، دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان. ط1. 2015

31-علي بن إبراهيم النخلة، **العمل الاجتماعي والخيري:** التنظيم – التحديات – المواجهة مكتبة الملك فهد الوطنية الرياض، ط 2 1434 هـ ص 149-136

35- B .Bertrand , sociologie politique , Presses universitaires , Paris , France. 1997.

المجـــلات:

1- فرحانـة شـكرود, **العمـل الخيـري و دوره فـي الإصـلاح المجتمعـي و تعزيـز التنميـة المجتمعـة** ,كليـة الآداب و العلـوم الإنسـانية ، جامعـة سـيدي محمـد بـن عبـد الله .فـاس .المغـرب . مجلـة العلوم الإسلامية والحضارة، م05 ع01 نشر 2020.

2- فطيمـة بـن عبـد العزيـز: المجتمـع **المـدني الجزائـري –تفعيـل العمـل التطـوعي الخيـري** –مجلـة الأبحاث الاقتصادية لجامعة سعد دحلب، البليدة ع05

3- محمـد بـن عبـد الله العـامر، **أهميـة العمـل التطـوعي فـي المجتمـع المسـلم**، مجلـة كليـة الشـريعة والقانون. دقهيلة، مصر ع23، ج4 سنة 2021

4- نصـر سـلمان، **أثـر العمـل الخيـري فـي إرسـاء مبـدأ التكافـل الاجتمـاعي والإصـلاح بـين النـاس.** دراسة في ضوء الكتاب والسنة، مجلة جامعة الأمير عبد القادر، قسنطينة.

5- محمـد صـالح جـواد مهـدي. **العمـل الخيـري دراسـة تأصـلية تاريخيـة**، مجلـة سـر مـن رأى م8، ع 30 سنة 2012 م.

6- علياء بنـت علـي بـن بكـر فليمـان، **تعزيـز ثقافـة العمـل الخيـري فـي الـدعوة والتعلـيم**، مجلـة أبحاث ع 13، مارس 2019

7- عـداد مركـز رؤيـة للدراسـات الاجتماعيـة، **الشـباب والعمـل التطـوعي و خدمـة المجتمـع السعودي** حداث جدة نموذجا – الرياض ط1، سنة 2014م

8- امحنـد برقـوق، **دور المجتمـع المـدني فـي ترقيـة الحكـم الراشـد:** مقاربـة فـي الحسـبة الديمقراطيـة ، العـالم الاسـتراتيجي ، مركـز الشـعب للدراسـات الاسـتراتيجية ، العـدد 8، جـانفي 2009.

9- عـلاق جميلـة: **نشـأة وتطـور مفهـوم المجتمـع المـدني فـي الفكـر السياسـي** مجلـة الناقـة للدراسـات السياسية، بسكرة، الجزائر، م4، 2002

10- كريشـان كومـار: **حـول مفهـوم المجتمـع المـدني وميادينـه**، ترجمـة: عـدنان جـرجس، الثقافـة العالمية الكويت، العدد 107، يوليو 2001

11- عبـد الغنـي بسـيوني عبـد الله: **الأحـزاب السياسـية**، مجلـة الدراسـات القانونيـة، جامعـة بيـروت، لبنان، مجلد 1، عدد 1، جوان 1996

12- غزالـة زبيـر: **المجتمـع المـدني فـي الجزائـر**، الجمعيـات نموذجـا، مجلـة التنميـة البشـرية، جامعة وهران2 محمد بن أحمد، ع10، مارس 2018

13- محمد صالح جواد مهدي: **العمل الخيري دراسة تأصيلية تاريخية**، مقال منشور بمجلة" سرسن رأي " للدراسات الانسانية محكمة ومتخصصة، كلية التربية جامعة سمراء، العراق مجلد 8 ، عدد 30، جويلية 2012.

14- لينده زينب: **المجتمع المدني واقع وتحديات، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية**، تصدر عن جامعة باتنة، عدد 15 ديسمبر 2006

15- فاطمة بن يحي، عمر **طعام، واقع الحركة الجمعوية في المجتمع الجزائري**، مجلة البحوث و الدراسات الاجتماعية، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي ع 11 جوان 2015.

16- فاطمة الفكاير، **العمل التطوعي ووسائل الاعلام : إشكالية الدور والمفهوم** .مجلة البحوث و الدراسات الإنسانية م16 ، ع 01 سنة 2022

17- فريدة خروبي ، **العمل التطوعي المؤسسي: إشكالياته و إمكانية تفعيلية**، مجلة العلوم الإنسانية جامعة محمد خيضر بسكرة ع 44 جوان 2018

18- عبد المنعم نعيمي، **آليات تعزيز و تطوير التمويل الذاتي المستدام في مجال العمل الجهوي الخيري صناديق القرض الحسن و صناديق الوقف الاستثماري** م مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية و الاقتصادية، م7 ،ع4 سنة 2018 قسم الحقوق ،جامعة الجزائر.

19- بن ناصر بوطيب، **النظام القانوني في الجزائر**-قراءة نقدية في ضوء القانون06/12، مجلة دفاتر الساسة والقانون 2014.

البحوث الأكاديمية:

1- سعيدة باعلي: **دور الجمعيات الخيرية في العمل التطوعي دراسة ميدانية** -لجمعية كاف اليتيم الخيرية -فرع أدرار- مذكرة ماجيستير في علم الاجتماع، جامعة أحمد دراية، أدرار، السنة الجامعية 2016-2017.

2- حنين دية، **دور الجمعيات الخيرية في التنمية الاجتماعية** -مؤسسة الشيخ زايد للأعمال الخيرية والإنسانية نموذجا - مذكرة ماستر قسم العلوم الاسلامية، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة الوادي، السنة الجامعية 2015/2014

3- رجاء بنين، **العمل الخيري ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي** – جمعية جنان الخيرية نموذجا – مذكرة تخرج لشهادة ماستر في العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، 2018-2019

4- صمبة فاطمة. عبلة فطيمة. **دور العمل التطوعي في تفعيل الاتصال لدى الجمعيات الخيرية**، مذكرة لنيل شهادة ماستر علم الاجتماع. جامعة أحمد دراية. أدرار

5- خليل نزيهة، **معوقات العمل التطوعي في المجتمع المدني. دراسة ميدانية للجمعيات الخيرية بسكرة**، أطروحة دكتورا في علم الاجتماع جامعة محمد خيضر بسكرة 2015-2016

6- ليزا كيفورق سلوكجيا، **دور *العمل التطوعي* في تنمية المجتمع – دراسة ميدانية في مدينة حلب** -أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في السكان، كلية الاقتصاد، سوريا

7- الطيب بلوصيف : **المجتمع المدني و الدولة** ، دراسة سوسيو سياسة ، أطروحة دكتوراه ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية و العلوم الإسلامية ، 2012-2013

8- ناصر الشيخ علي: **دور المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية**، أطروحة ماجستر التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية فلسطين، كلية دراسات العليا، 2008 .

9- رياض الشاوي: **الممارسة السياسية لدى الجمعيات الثقافية**، مذكرة ماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، 2004- 2005

10- زهراء أحمد عيسى سند: **مقومات المرأة البحرينية في جهود العمل التطوعي**، مذكرة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة البحرين، 2003، ص 55، نقلا عن باعلي سعيدة دور الجمعيات الخيرية في تفعيل العمل التطوعي.

11- نوى عمار: **دور القيادة في إدارة العمل التطوعي الجمعوي**، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كليه العلوم الانسانية والاجتماعية 2009- 2010

12- العمراني محمد لمين: نظام **الجمعيات (دراسة مقارنة بين القانون الجزائري والتونسي والمغربي)** رسالة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه- تخصص الدولة

13- والمؤسسات العمومية، جامعة الجزائر 3بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية الحقوق 2015-2016، ص98 .

14- زهير بودرهم، **المجتمع المدني وظاهرة التطوع في الجزائر** -دراسة في التحدي وآليات الإنعاش- مذكرة ماستر في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الدراسية 2019/2018

15- رهام بلهوشات، **دور الجمعيات الجزائرية في تحقيق التنمية المجتمعية**، مذكرة ماستر علوم سياسية، تخصص إدارة وحكامة محلية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، السنة الدراسية: 2015-2016

16- جهيدة شاوش إخوان، **واقع المجتمع المدني في الجزائر**- دراسة ميدانية لجمعيات مدينة بسكرة أنموذجا -مذكرة دكتوراه في علم الاجتماع، تخصص علم اجتماع التنمية، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيذر، بسكرة 2014-2015

17- خالد جاسم إبراهيم حسن الحوشي، **الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني و أثره في تنمية المجتمع في دولة الامارات العربية المتحدة**، دراسة حالة جمعيات النفع العام، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب و العلوم، جامعة الشرق الأوسط2012-2013

العربي عودة، **إسهام الإعلام في ترقية المجتمع المدني -دراسة التجربة الجزائرية، دراسة وصفية تحليلية**- مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة 2013/2012.

النصـــوص القانونيـــة

1- **دستور1963** المؤرخ في 10ديسمبر1963، ج.ر، ع64

2- **دستور 1976** المؤرخ في 24نوفمبر 1976 ج.ر، ع94.

3- **دستور 1989** المؤرخ في 28فيفري1989 ج.ر ،ع09.

4- **دستور 1996** المؤرخ في 08ديسمبر 1996 ج.ر، ع76.

5- **دستور 2016** المؤرخ في 07مارس 2016 ج.ر، ع14.

6- **دستور 2020** المؤرخ في30ديسمبر 2020 ج.ر، ع82.

7- **القانون 12-06** مؤرخ في 12 يناير 2012 ، يتعلق بالجمعيات ج.ر ،ع 2 ،الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.

8- **الأمر** 71/79الصادر بتاريخ 03 ديسمبر1971 .

9- **الأمر** رقم 77-03 مؤرخ في 19 فبراير 1977.

10- **المرسوم التنفيذي** رقم: 93-156 المؤرخ في 7يوليو 1993.

11- **المرسوم التنفيذي** رقم: 11-129 مؤرخ في 22مارس 2011.

12- **المرسوم التنفيذي** رقم: 04-191 مؤرخ في 10يوليو 2004.

13- **المرسوم التنفيذي** رقم: 04-191 مؤرخ في 10يوليو .2004

المقالات والجرائد:

- فاتحة فاضل العبدلاوي، **العمل الخيري الإسلامي بين التأصيل وإمكانية التفعيل.** بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الثالث، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، جانفي 2008 ص 12

الوثائق الإلكترونية ومواقع الانترنت:

1- نجيب بن خيرة: **المؤسسات الطوعية ودورها في تنمية المجتمع وبناء الدولة.** موقع وقفنا الالكتروني ،26شوال 1427هـ .waqfuna.com.

2- عثمان لحياني، موقع **الجديد العربي الالكتروني الجزائري** 18 أكتوبر 2022 /alaraby.co.uk

محمد ناجي بن عطية، **البناء المؤسسي في المنظمات الخيرية، الواقع و آافاق التطوير**، موقع صيد الفوائد الالكتروني، سنة 2006

3- /ar.wikipedia.org/wiki تاريخ الإطلاع 25ماي2023.

4- irshed-dz.org تاريخ الاطلاع 25 ماي 2023

5- elbarakahdz.com تاريخ الاطلاع 25 ماي 2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2023

Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): عبد الحليم بركاتي

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 203941922

الصادرة بتاريخ : 2019/01/20 عن دائرة : المسيلة

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

تخصص: شريعة وقانون تحت رقم التسجيل: 197457487

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، اطروحة دكتوراه).

عنوانها: الأطر القانونية للعمل الخيري وتأثيرها في هيكلة المجتمع المدني

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: الأربعاء 7 جوان 2023

امضاء المعني (ة):

7 جوان 2023
نيابة رئيس المجلس العلمي للشؤون البيداغوجية
و بتفويض من الوطف المكلف
عبد الحليم بركاتي

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 28-07-2016 المحدد لقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: /2023

تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه :

السيد(ة): محمد خليفي

الصفة(طالب, استاذ باحث, باحث دائم): طالب

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 204356982

الصادرة بتاريخ : 2019/03/31 عن دائرة : أولاد دراج

المسجل(ة) بكلية: العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم: العلوم الإسلامية

تخصص: شريعة وقانون تحت رقم التسجيل: 211335087441

والمكلف بإنجاز اعمال بحث(مذكرة التخرج, مذكرة ماستر ' مذكرة ماجستير ' اطروحة دكتوراه) .

عنوانها: الأطر القانونية للعمل الخيري وتأثيرها في هيكلة المجتمع المدني

اصرح بشرفي بانني التزم بالمعايير العلمية والمنهجية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: الأربعاء 7 جوان 2023

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرارالوزاري رقم: 933المؤرخ في: 28-07-2016المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.

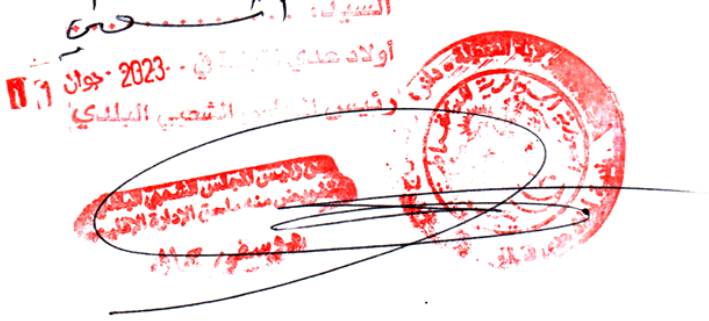

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People'sDemocraticRepublic of Algeria
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila
جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
FACULTY OF HUMANITIES AND SOCIAL SCIENCES
Faculty of Humanities and Social Sciences
Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة

وثيقة ايداع مذكرة ماستر

الموضوع: الأطر القانونية للعمل الخيري وتأثيرها في هيكلة المجتمع المدني

إعداد الطلبة:

1- عبد الحليم بركاني رقم التسجيل: 219745487

2- محمد خليفي رقم التسجيل: 211335087441

القسم: العلوم الإسلامية **الشعبة:** شريعة وقانون التخصص شريعة وقانون

إشراف: زروخي الداجي **الرتبة:** أستاذ دكتور

أقر بأنني تابعت العمل المذكور أعلاه في جلسات إشرافية طيلة الموسم الجامعي: 2022-2023 وأسمح بإيداعه على مستوى ادارة القسم للمناقشة والتقييم.

موافقة وإمضاء الاستاذ(ة) المشرف(ة): زروخي الداجي بالموافقة

رئيس فريق الاختصاص

رئيس القسم

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ★ كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ★ قسم العلوم الإسلامية

العنـــــــــــوان	الصفحة
مقدمة:	أ-خ
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للعمل الخيري والمجتمع المدني	
المبحث الأول: ماهية العمل الخيري	08
المطلب الأول: حقيقة العمل الخيري	08
الفرع الأول: مفهوم العمل الخيري	08
الفرع الثاني: الجذور التاريخية للعمل الخيري	12
الفرع الثالث: التأصيل للعمل الخيري في الإسلام	17
الفرع الرابع: خصائص العمل الخيري	20
المطلب الثاني: أهمية و أهداف العمل الخيري	22
الفرع الأول: أهمية العمل الخيري	22
الفرع الثاني: أهداف العمل الخيري	25
المطلب الثالث: أشكال و مجالات العمل الخيري	25
الفرع الأول: أشكال العمل الخيري	25
الفرع الثاني: مجالات العمل الخيري	27
المبحث الثاني: ماهية المجتمع المدني	34
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني	34
الفرع الأول: التعريف اللغوي للمجتمع المدني	34
الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للمجتمع المدني	35
المطلب الثاني: نشأة وتطور مصطلح المجتمع المدني	37
الفرع الأول: نشأة المفهوم في الفكر السياسي الغربي	37
الفرع الثاني: المفهوم في الفكر السياسي الحديث والمعاصر	41
الفرع الثالث: المفهوم في الفكر العربي الإسلامي	43
المطلب الثالث: واقع مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر	44
الفرع الأول: مؤسسات المجتمع المدني	44
الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني	48

الفصل الثاني: الأطر القانونية ومدى فعاليتها في تنشيط العمل الخيري في إطار المجتمع المدني
المبحث الأول: ماهية الجمعيات الخيرية 53
المطلب الأول: تعريف الجمعيات الخيرية 53
الفرع الأول: التعريف اللغوي والاصطلاحي للجمعيات الخيرية 53
الفرع الثاني: مفهوم الجمعيات في التشريع الجزائري 55
المطلب الثاني: أهداف الجمعيات الخيرية وخصائصها 58
الفرع الأول: أهداف الجمعيات الخيرية 58
الفرع الثاني: خصائص الجمعيات الخيرية 62
المطلب الثالث: موارد تمويل الجمعيات الخيرية 64
الفرع الأول: الموارد الداخلية 64
الفرع الثاني: الموارد الخارجية 67
الفرع الثالث: موارد استثمارية 69
المبحث الثاني : العمل الخيري: الواقع والمعوقات وآليات تنشيطه 72
المطلب الأول: واقع العمل الخيري ومعوقاته في إطار المجتمع المدني 72
الفرع الأول: واقع العمل الخيري 72
الفرع الثاني: معوقات العمل الخيري 77
المطلب الثاني: آليات وسبل تنشيط العمل الخيري في إطار المجتمع المدني 85
الفرع الأول: تفعيل الجانب العلائقي بين الدولة و المجتمع المدني 85
الفرع الثاني: تفعيل الجانب المؤسسي للجمعيات 88
المطلب الثالث : نموذجان رائدان للعمل الخيري في الجزائر 90
الفرع الأول: جمعية الإرشاد والإصلاح الوطنية 90
الفرع الثاني: جمعية البركة للعمل الخيري والإنساني 93
خاتمة 99
قائمة المصادر والمراجع 101
فهرس الموضوعات 110
ملخص المذكرة 112

ملخص المذكرة

إن العمل الخيري عامل أساسي في بناء المجتمع و نشر التماسك الاجتماعي بين المواطنين لأي مجتمع، و هو ممارسة إنسانية ارتبطت ارتباطا وثيقا بكل معاني الخير و العمل الصالح عند كل الناس منذ أن خلق الله الأرض و ما عليها من بشر وكائنات نو العمل الاجتماعي الخيري أخذ عدة أشكال بدائية فرضتها الفطرة الإنسانية التي تجعل من الناس أن يهبوا في مساعدة بعضهم البعض لحاجة أفراد المجتمع في التكامل و التعاون . وتعددت أشكاله وأنواعه ، بحسب المجتمع وتعليمه ووعيه، ومدى المشاكل والحاجات التي تفرض عليه، فهناك عمل خيري لا إرادي يهب الفرد لعمله نتيجة حادث طارئ وهناك عمل مقصود ومعد له لنجدة مجموعة من المحتاجين أو طبقة معينة.

ويزداد العمل الخيري في أوقات الأزمات والكوارث والحروب، وتقل في حالة الرخاء والاستقرار. وتشكل من جهد يدوي وعضلي ومالي ومعنوي في جميع حاجات ومتطلبات المجتمع، وتطور في القرن العشرين وأخذ شكل مؤسسات وهيئات رسمية وجمعوية تطبق عناصر التخطيط والتنظيم والرقابة في أنشطة اجتماعية واقتصادية وتعليمية وتنموية، حيث كان في السابق ارتجالي وغير منظم وفي السنوات الخمسين الماضية ،أخذ الشكل المنظم المؤسساتي ، تطبق فيه كل أنظمة وقوانين علم الإدارة وهذا ما يسمى بالمجتمع المدني.

Note summary

Charitable work is an essential factor in building society and spreading social cohesion among the citizens of any society. Charity took several primitive forms imposed by the human instinct that makes people come to help each other out of the need of members of society for integration and cooperation.

There are many forms and types of charitable work according to society, its education and awareness, and the extent of the problems and needs that are imposed on it.

Charitable work increases in times of crises, disasters and wars, and decreases in times of prosperity and stability.

Charitable work consisted of manual, muscular, financial and moral effort in meeting all the needs and requirements of society. It developed in the twentieth century and took the form of charitable institutions .